M

جامعة ابن خلدون-تيارت-

University Ibn Khaldoun of Tiaret

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم علم النفس والفلسفة والأرطوفونيا

Departement of Psychology, Philosophie, and Speech Therapiy

مذكرة مكملة لنيل شهـادة ماستر الطور الثاني ل.م.د

تخصص فلسفة عامــة

العنوان:

إشكالية المواطنة في الفكر الأنجلوساكسوني

"جون لوك"أنموذجا

من إعداد:

- شعلال سمية

بإشراف:

د. بلوط صبرينة

لجنـة المناقشـة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
حجاج خليل	أستاذ تعليم عالــي	رئيسـا
بلوط صبرينة	محاضــر ب	مشرفـا ومقررا
بن سليمان عمر	أستاذ تعليم عالــي	مناقشـا

الموسم الجامعي: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

انطلاقًا من قول الرسول ﷺ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"،
أتقدّم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساندني في إنجاز هذا
العمل المتواضع.
أخصّ بالشكر أستاذتي الفاضلة بلوط صبرينة على إشرافها الكريم
وتوجيهاتها السديدة، فلها مني خالص الامتنان والتقدير. كما لا
يفوتني أن أعبّر عن شكري العميق للأساتذتي الكرام ، لما قدموه
من دعم وتوجيه، فجزاهم الله عني خير الجزاء.
الحمد لله أولًا وآخرًا، الذي وفقني لإتمام هذا الجهد،
وأسأله القبول والتوفيق.

الإهـداء

إله لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته....ولا تطيب اللحظات إلا بذكره...

الله ﷻ...

أهدي عملي إلى من رباني وكافح من أجلي..إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى من ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم في الغد وإلى الأبد...

أبـــي الغالي

إلى قدوتي الأولى ومعنى الحب...إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراح...إلى من أرشدتني ورافقتني في كل مشاعر حياتي ولا تزال تفعل إلى الآن...اللهم احفظها وارزقها العفووالعافية والصحة...**أمـــي الغالية**

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا ينابيع ارتوي منها إلى خيرة أيامي وصفوتها

إلى قرة عيني...**أخي محمد وأحمد**

إلى رفيق الدرب وداعمي وشريك نجاحي الأستاذ فاتح أسامة

وإلى من كانت نورا في طريقي إلى من قدمت من وقتها وجهدها دون كلل أوملل إلى من أمنت بي ووقفت جانبي أستاذتي الفاضلة **د.بلوط صبرينة**

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق...

للأصدقاء الأوفياء"مروة وفاطمة ووفاء وإيمان"

....إليكم عائلـــــتي...

وثم خالص الشكروالتقدير إلى جميع الأساتذة من الطور الإبتدائي إلى المتوسط إلى الثانوي ثم الجامعي...إلى الدكتور بهلول عبد القادر ود. نغاز عبد الحق وكل الطاقم الإداري على رئسهم عميد الكلية

أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته

ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمراته بفضله سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني مباركا فمن قال أنا لها نالها وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

"سمية"

ملخص:

تناولنا في بحثنا هذا إشكالية المواطنة، مفهومها ونشأتها من منظور فلسفي سياسي، انطلاقا من التطور التاريخي لهذا المفهوم، واعتباره مفهوم تتشابك فيه العديد من المتغيرات التربوية والاجتماعية وحتى النفسية والقانونية والفلسفية.

أخذ مفهوم المواطنة عبر تاريخه مسارا دلاليا غير مستقر، فالوضع العلاماتي للمواطنة بدأ مع الإغريق والرومان ثم اكتمل مسيرته عبر العصور حتى وصل الفترة المعاصرة.

إن هذه الإشكالية في فكر جون لوك تتمثل في التوتر بين المبادئ الليبرالية التي أسسها الحرية والحقوق والتمثيل وبين الإقصاء الواقعي.

الكلمات المفتاحية: المواطنة– الفرد–المواطن– الليبرالية– الفردانية– الحق الطبيعي.

Abstract :

I This study addresses the problematic of citizenship, examining its concept and origins from a philosophical and political perspective. The analysis begins with the historical evolution of the notion, considering it as a multifaceted concept shaped by various educational, social, psychological, legal, and philosophical factors.

The meaning of citizenship has undergone a fluctuating semantic trajectory throughout history. Its symbolic emergence can be traced back to the Greeks and Romans, continuing to evolve across different eras until reaching the contemporary period.

In John Locke's thought, this problematic is manifested in the tension between the liberal principles he espoused—freedom, rights, and representation – and the reality of exclusion that accompanied their application.

Keywords: Citizenship – Individual – Citizen – Liberalism – Individualism – Natural Right.

مقدمة

مقدمة:

أصبح التعامل داخل المجتمع يعطي الأولوية للفرد وتحرره وليس الحفاظ على تضامن الجماعات الاجتماعية؛ عُرف القرن السابع عشر بانتشار نظريات الحقوق الطبيعية التي وهبت الأفراد حقوقاً سابقة على وجود الدولة، ويعتبر أصحاب هذه النظرية أن وظيفة المجتمع السياسي يجب أن تكون حماية مصالح وحقوق وواجبات الفرد إلا من حيث اعتباره الوحدة البنائية في المنظومة الاجتماعية.

في ظل التغيرات السياسية والإجتماعية التي يشهدها العالم والواقع الغربي والعربي وما أفرزته العولمة من تغيرات، تظهر مشكلات سياسية احتلّت مكانة بارزة في تاريخ الفكر الفلسفي على مر العصور، حيث شغلت العديد من الفلاسفة والمفكرين والباحثين وهي إشكالية المواطنة؛ إذ تُعد من أهم القضايا والإشكاليات الفلسفية السياسية حيث لها ارتباط وثيق ببُنية الدولة الحديثة وبالعلاقة التفاعلية بين الفرد والدولة ومؤسسات السلطة، فقد ظهرت في بادئ الأمر في ملامحها الأولى في المدن اليونانية القديمة (أثينا) ثم تطورت عبر التاريخ وتأثرت بمختلف العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث ظهر هذا المفهوم بأكثر من صورة واحدة طوال تاريخه، وذلك بحسب ما تضمنه من قيم سياسية وأخلاقية في كل مرحلة من المراحل التي مرّ بها، فهو يعبر عن المسؤولية أحياناً ويعبر عن الحقوق في بعض الأحيان، كذلك كان يشير إلى الخضوع للسيادة في بعض الأوقات وفي أوقات أخرى كان يعني حيازة السيادة وممارستها، كما أن حدوده كانت تضيق بمساحة دولة المدينة أوتتسع لتشمل العالم، وهو ما يدل على مدى التنوع الذي حققه هذا المفهوم طوال تاريخه؛ تغير مفهوم المواطنة من كونها مجرد علاقة تربط المواطن بدولته على المستوى السياسي والقانوني إلى علاقة اجتماعية وسياسية ارتبطت بحقه في المشاركة في النشاط الاقتصادي والسياسي، وتقلده المناصب المختلفة باءا على مبدأ المساواة والديمقراطية أمام القانون والمجتمع.

ويبقى مفهوم المواطنة كغيره من المفاهيم في تاريخ الفكر البشري، يدور حوله جدل كبير مما يصعب حصره في تعريف أومجال محدد لأنه كمفهوم يبقى ذوطبيعة حركية مرنة أي في تغير دائما.

لطالما شكّل مفهوم المواطنة ركيزة أساسية في بناء المجتمعات السياسية، حيث يرتبط بحقوق الأفراد وواجباتهم داخل الدولة، ويعكس طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وفي الفكر الغربي وخاصة ضمن السياق الأنجلوساكسوني برز عدد من المفكرين والفلاسفة الذين أسهموا في بلورة هذا المفهوم، ويأتي الفيلسوف الإنجليزي "جون لوك" في طليعتهم بوصفه أحد مؤسسي الليبرالية السياسية الحديثة ومن الفلاسفة الذين تركوا بصمة واضحة وقوية على هذا الموضوع ومن أبرز منظري التعاقد السياسي حيث يجمع بين الحرية والملكية؛ فقد شكلت أفكاره حول الحقوق الطبيعية والرضا الشعبي وسلطة القانون الأسس الفكرية الأولى لمفهوم المواطنة الحديثة، كما أثرت في النظم الدستورية الليبرالية خاصة في بريطانيا وأمريكا.

على ما ذكرناه سابقا كان سببا في عدم وجود وضبط مفهوم ثابت وجامع مانع وشامل يعتمد في كل عصر وأي مكان للمواطنة، فالمواطنة مما تحمله من مبادئ وأبعاد على غرار منطلقات تستدرج مشارب الأمة ومنابع تفكيرها ومصادرها والمرجعية المعتمدة تاريخيا وثقافيا ودينيا.

ويتبلور المعنى العام لمفهوم المواطنة في كونها علاقة اجتماعية قائمة بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (الدولة) وتنبني على أساس تقديم الطرف الأول للولاء والطرف الثاني للحماية ووفق ضوابط قانونية محددة لهذه العلاقة.

نجد هكذا جون لوك قد أولى الإهتمام بمفهوم الحق الطبيعي باعتباره القضية التي مثلت في عصره أخطر معضلة واجهت المجتمعات الأوروبية، بناءا على هذا توجب علينا طرح الإشكالية التالية:

❖ **كيف نظر جون لوك لفكرة المواطنة بناءاً على معادلة الحق والواجب؟**

ولتفكيك مضامين هذه الإشكالية تناولنا مجموعة من الأسئلة التحليلية كانت كالآتي:

1. ما طبيعة مفهوم المواطنة؟
2. ما التأسيس الفلسفي السياسي للمواطنة عند جون لوك؟
3. ما المراحل التاريخية التي مر بها تطور هذا المفهوم؟
4. فيما تجلى التصور المعاصر لفكرة المواطنة بعد جون لوك؟

لمعالجة إشكالية بحثنا ارتأينا إلى خطة البحث التالية:

بالنسبة إلى المقدمة فقد تضمنت التعريف بالموضوع وأهميته ودواعي اختيارنا له وضبط إشكالية البحث ومنهجه وخاتمة.

أما في الفصل الأول والذي يحمل عنوان المواطنة بين المفهوم والتاريخية فقد قسمته إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الحديث عن تعدد التعاريف لدى مفهوم المواطنة وكذا المتحدثون بالمواطنة وعن المفاهيم التابعة لهذا الأخير والتي تمثلت في مفاهيم الدولة والحق والواجب والفرد، الفردانية والليبرالية والحرية والتسامح، الوطن والمواطن، وأبرزت كذلك مقومات المواطنة فيه، في حين تحدثنا في المبحث الثاني المعنون بكرونولوجيا مفهوم المواطنة أوتاريخية المفهوم أولا عند اليونان والتي تمثل في المواطنة في أثينا وعند الفلاسفة أفلاطون وأرسطو، ثانيا المواطنة في العصور الوسطى خصصتها في ثلاثة محطات الأولى تمثلت في الفلسفة المسيحية تحديدا عند القديس أو غسطين أما الثانية تمثلت في الفلسفة اليهو دية تحديدا عند موسى بن ميمون وأخيرا المواطنة في الإسلام في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، أما التاريخية الثالثة كانت المواطنة في العصر الحديث.

في حين جاء في الفصل الثاني المعنون بالتأسيس الفلسفي لفكرة المواطنة من منظور إنجليزي تحديدًا عند "جون لوك"، قسمت هذا الأخير إلى ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول الذي يضم التنظير الفلسفي السياسي عند "جون لوك" (من الطور الطبيعي إلى نشوء مجتمع سياسي)، أما في المبحث الثاني تمحور حول المواطنة عند فلاسفة العقد الإجتماعي المتمثلة في الفلاسفة "توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو"، أما في الجزء الثاني من المبحث الثاني تحدثت فيه عن المرجعية الفكرية لمبدأ المواطنة عند "لوك" وكان الفيلسوف الإنجليزي "فرانسيس بيكون" كأقرب مرجعية له، بالنسبة للمبحث الثالث تحدثت فيه عن كيفية تقسيم سلطات الحكومة عند "جون لوك" (أي مبدأ الفصل بين السلطات)، وكذلك مع "مونتسكيو" ودورهما في حماية حقوق المواطنة.

أما في الفصل الثالث المعنون بامتداد فكرة المواطنة عند "جون لوك" في فكر المعاصر فتطرقنا فيه أولا إلى المقاربات الفسلفية لنماذج مقترحة لمفهوم المواطنة عند "لوك" تمثلت في الفيلسوفين "جون ديوي ويورغن هابرماس"، أما ثالثا خصصته إلى الجزء النقدي (نقد وتقييم).

وفي الأخير خاتمة للموضوع وقائمة المصادر والمراجع، المعاجم والموسوعات والمجلات ومذكرات ماجستير ودكتوراه ثم المواقع الإلكترونية.

وقد اعتمدنا في إعداد هذا العمل على مناهج متعددة منها:

المنهج التحليلي وذلك في فحص مضامين وأبعاد الموضوع في مصادر المؤلف، كما وظفنا منهج المقارنة في تتبع تطور مفهوم المواطنة، بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي سعينا فيه إلى تبيان نشأة وتطور مفهوم المواطنة في ظل تاريخ الفلسفة.

ومن دواعي اختيارنا لهذا الموضوع بالدرجة الأولى هو الواقع السياسي المعاش للمواطنة من طرف الدولة والسلطة ومعادلة الحق والواجب.

وكأي بحث واجهتنا جملة من الصعوبات يمكن إدراجها عموما فيما هو موضوعي بالدرجة الأولى، فيما يخص طبيعة الموضوع وصعب تحديد ماهية مفهوم" المواطنة" وضبطه وإلمامه داخل تعريفا له جامعا مانعا، أما الصعوبة الثانية فتتمثل في مفهوم الدولة الذي تعرض لكثير من التغيرات والتحولات رغم أنه كان وما يزال المفهوم الأكثر استعمالا في مجال السياسة؛ وهناك مشكلة ثالثة تتجلى في كتابات جون لوك رغم أنه إنجليزي إلا أن مجمل كتبه باللاتينية.

- الدراسات السابقة:

ومن أبرز الدراسات السابقة لهذا الموضوع نجد مقال لبن قرنة مخطارية وبوشيبة محمد (2021) بعنوان "الفرد وآليات تجسيد المواطنة في فلسفة جون لوك" يتناول فيه تأثير لوك في الفكر الفلسفي السياسي موضحا كيف تجسّد المواطنة في فلسفته من خلال احترام الفرد وحقوقه، وثانيا نجد في مقال سارة بلخيري (2022) المعنون بـ" حقيقة المواطنة عند فلاسفة العقد الإجتماعي توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو" الذي تقارن فيه بين مفاهيم المواطنة لدى فلاسفة العقد الإجتماعي، موضحة كيف يرى جون لوك أن الأفراد لا يمكنهم التنازل عن جميع حقوقهم بخلاف هوبز الذي يرى التنازل الكامل.

وأخيرا، الخاتمة فقد احتوت على أهم النتائج والأفكار المميزة لهذا البحث.

كما وضحنا سابقا يبقى الموضوع المطروح حول إشكالية المواطنة في الفكر الأنجلوساكسوني وتحديدا عند "جون لوك" موضوع راهن ليبرالي من الدرجة الأولى، إذ يعتبر من المواضيع الفلسفية السياسية العميقة ذو الخطوط العريضة، لأن الأفراد في المجتمعات

الحديثة كانت تعاني من سيطرة الكنيسة والاضطهاد الديني ثم المعاصرة الحالية في تهميش واحتقار وظلم كما يظهر في فلسطين (غزة)، إقصاء الفلسطنيين من حقوق المواطنة الكاملة حين نربط موضوعنا بهذه الإشكالية يناشد لوك فيه أن الحرية للفرد الأوروبي فقط مقابل نزع حقوق الآخر غير الأوروبي فهي مفارقة عريضة.

(رحم الله شهداء غزة وأسكنهم فسيح جنانه)

في الأخير يبقى أن نشير لأهم قسم من أي بحث، وهو ما يحمله من آمال وما يطرحه من آفاق، حيث يتوجه أملنا من هذه الأطروحة أن تساهم السلطات في إلقاء الضوء على قضية المواطنة وما تعيشه بعض البلدان من تهميش وتسليط وهيمنة، وهل يمكن للمسلمين أن يصبحوا مواطنين كونيين أي فصل الدين عن الدولة؟

الفصل الأول: المواطنة بين المفهوم والتاريخية

المبحث الأول: مفهوم المواطنة والمفاهيم التابعة لها.

أولا: ضبط مفهوم المواطنة.

ثانيا: المفاهيم التابعة لها.

ثالثا: مقومات المواطنة.

المبحث الثاني: كرونولوجيا مفهوم المواطنة.

أولا: عند اليونان

ثانيا: في العصور الوسطى

ثالث: في العصر الحديث

يقول الفيلسوف الفرنسي فولتير (1694-1778) (Voltaire): "إذا أردت أن تتحدث معي فعليك أن تحدد مصطلحاتك ومفاهيمك"[1]، وتأكيداً لصحة هذه الدعوة أردنا في هذا المبحث التعريف بمصطلح المواطنة، أي التعريف بالموضوع الذي نحن بصدد دراسته وتحليله، وغالبا ما يكون هذا بداية كل بحث فلسفي، لأن الفلسفة تختلف عن المعارف الإنسانية الأخرى في كونها عالم من المصطلحات أوهي كما يعرفها جيل دولوز إبداع للمفاهيم.

[1]- فضل الله محمد إسماعيل، فلسفة السياسة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، (د.ط) الإسكندرية (مصر)، 2008، ص6.

المبحث الأول: مفهوم المواطنة والمفاهيم التابعة لها.

أولاً: ضبط مفهوم المواطنة: (Citizenship)

تعددت التعاريف حول مفهوم المواطنة، وربما التعريف الأقرب إلى الواقع ما يرتبط بالإنسان لأنه جوهر المواطنة، فهو من يلبسها ويمثلها في الحياة على أي أرض عاش فيها ونذكر بعض التعريفات المتداولة.

لغة: المواطنة على وزن مُفَاعَلَه، مأخوذة من مَوْطِنْ على وزن مَفْعِلْ، والوطن هو المنزل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله، ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه اتخذه وطنا والموطن، ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، وفي التنزيل الحكيم ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةً﴾ [التوبة: 25]، أي في مواقع كثيرة، وأوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطناً.[1]

اصطلاحا: أما المواطنة اصطلاحا، تعني المساواة في الحقوق والواجبات، فكل يؤدي ما عليه ويأخذ ماله واكل يتساوى فيما له من حقوق وفيما عليه من واجبات، كما أنها تعني أيضا المساواة المطلقة بين الجميع أمام القانون.

وأيضا المواطنة تعني أحقية الجميع في الكرامة الإنسانية، في الاحترام والتقدير وعدم احتقار الآخرين لضعف مكانتهم الوظيفية أو الاجتماعية أولشيء آخر.[2]

تُعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها اصطلاح يُشير إلى الانتماء إلى أمة أووطن، ويعني هذا الاصطلاح في سياق آخر الجنسية. المواطنة ينطوي تحت مفهومها الحقوق والواجبات، وتكفل الحقوق للمواطنين امتيازاتهم المتمثلة في حق التصويت وحرية التعبير والحماية أما واجبات المواطنة فهي الامتثال للقانون والعمل في إطاره.[3]

المواطنة إنها الإطار الجامع لتفاعل المواطن مع وطنه، ولعلاقة المواطنين في ما بينهم ضمن الدائرة الوطنية للدولة التي صارت محددة في جغرافيتها السياسية، ومركزها

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف للنشر، (د.ط)، القاهرة (مصر)، 1119، ص1239.

[2]– محمد ممدوح، المواطنة في الإسلام "المعضلات والإشكالات في واقعنا المعاصر"، دار روابط للنشر، (د.ط)، مصر، ص41.

[3]–الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، (ط2)، الرياض (السعودية)، 1999، ص333.

القانوني. لم تعُد المواطنة مجرد ولاء عاطفي وانتماء للوطن وحسب، بل صارت كذلك انتظاماً عاماً له محدداته وأبعاده على مختلف الأصعدة الإنسانية.[1]

المواطنة صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية. وتتميز المواطنة بنوع خاص بولاء المواطن لبلاده وخدمتها في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية.[2]

المواطنة ببساطة هي الدور الإيجابي للفرد بصفته مواطناً، وأكّد الفيلسوف جان جاك روسو على مفهوم المواطنة معلناً أنه يعتمد على دعامتين أساسيتين: المشاركة الإيجابية من جانب الفرد في عملية الحكم والمساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم.[3]

وفي اللغة الإنجليزية كلمة (citizenship) تدل في قاموس (Larousse) على "أن الفرد له صفة المواطن ولابد من توافر بعض الإجراءات لديه لكى يكتسب المواطنة، والمواطن ذاته هو شخص مسجل رسميا ضمن أعضاء مجتمع سياسي لدولة ما".

إن الأساس النظري الذي يقوم عليه مبدأ 'المواطنة' في مصر هو أن الفرد المواطن هو صاحب الحقوق والواجبات والذي يتجسّد أساساً في الدساتير التي تعاقبت مع التغيرات السياسية والإجتماعية المختلفة.[4]

إن المواطنة لا تنجز إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي تعددي يحترم حقوق الإنسان ويصون كرامته ويوفر ضروريات العيش الكريم، ثمة علاقة عميقة جوهرية بين مفهوم المواطنة والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة، فالمواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي. وأن مفهوم المواطنة لا ينجز في ظل أنظمة شمولية استبدادية، كما تمنح الامتيازات بمبررات دون

---

[1]–عدنان السيد حسين، المواطنة في الوطن العربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (د.ط)، جامعة لبنان (لبنان)، 2008، ص3.

[2]– أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، (د.ط)، بيروت(لبنان)، 1978، ص60.

[3]– اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، دار الكتب العربية للنشر، (د.ط)، الإسكندرية (مصر)، 2006، ص449.

[4]– راضية رابح بوزيان، التربية والمواطنة الواقع والمشكلات، مركز الكتاب الأكاديمي، (د.ط)، جامعة الطارف(الجزائر)، 2015، ص126.

مفهوم الوطن والمواطنة، والمواطنة هي قوام الحياة السياسية الفاعلة والسليمة، وأنه لا مواطنة مستديمة بدون دولة مدنية تسن القوانين التي تحمي قانون المواطنة ومتطلباته، فلا يمكن أن تتحقق المواطنة في ظل دولة تسلطية استبدادية، كما أنه لا يمكن أن ينجز مفهوم الدولة المدنية بدون احترام مفهوم المواطنة.[1]

فالمواطنة كلمة لها أصل عربي مرتبط بموطن الإنسان، ومستقره وانتمائه الجغرافي، لكنّها في نفسها كتركيب ومصطلح تم استحداثها تعبيراً عن الوضعية السياسية والمدنية والحقوقية للفرد في الدولة، وبذلك تكون المواطنة هي رابطة التزامية تقوم في زمان ومكان واحد، فالمواطنة هي السبيل لممارسة سيادة القانون، وهي القاعدة التي تنطلق منها المطالبة بالديمقراطية، فالمواطنة هي الشكل الآخر لسيادة الأمة، ولا تكتمل السيادة القومية دون المواطنة.[2]

الضبط الفلسفي لمفهوم المواطنة: (في العصر الحديث تحديدا عند جون لوك)

المواطنة لدى جون لوك هي العلاقة بين المجتمع والسلطة اعتبر الوفاق الاجتماعي تجسيد لمفهومها التي تكفله الإرادة العامة للمجتمع وليس إرادة السلطة، بمعنى وجوب التأكيد الكامل لحق الفرد في حماية مصالحه وحقوقه، كما دافعت فلسفة لوك عن الحقوق الفردية للإنسان وجعلت منها حقوقا لا يمكن للدولة أن تتخطاها، بل تعتبر وظيفتها الأولى الدفاع عن هذه الأخيرة فتحرير الأفراد من مختلف القيود الاقتصادية والسياسية والدينية والأخلاقية التي عانت منها البشرية طيلة الفترة الوسيطية بسبب النظام الإقطاعي وسيطرة الكنيسة يعتبر المبرر الوحيد لإنشاء الدولة.[3]

المواطنــة في الفكر الأنجلوساكسوني: مفهوم المواطنة في الفكر الأنجلوساكسوني يتمحور حول مجموعة من المبادئ الأساسية التي ترتبط بالحقوق والواجبات التي يتحملها الأفراد تجاه

[1]– بوعلاق كمال، المسار التاريخي للمواطنة، مجلة الراصد العلمي، العدد2، المجلد7، جامعة معسكر(الجزائر)، 2014، ص161.

[2]–علي محمد الصلابي، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، مؤسسة حزب الوطن، (ط1)، ليبيا، 2014، ص17.

[3]–بن قرنة مخطارية وبوشيبة محمد، الفرد وآليات تجسيد المواطنة في فلسفة جون لوك، مجلة دراسات، العدد2، المجلد12، جامعة وهران (الجزائر)، 2021، ص123.

دولتهم والمجتمع الذي يعيشون فيه. يتميز الفكر الأنجلوساكسوني بتأكيده على القيمة الفردية، حرية الأفراد، والمساواة أمام القانون.

إن لفظ مواطنة يحمل بُعداً فكرياً وأيديولوجياً تبنى على أساسه التصورات والتصرفات في الوطن الذي يحمل اسم "دولة" ليحل محل الدين في صياغة التصورات والأفكار وإقامة العلاقات، خاصة أن هذا المصطلح ارتبطت بدايات ظهو ره بتنحية الدين في العالم الغربي النصراني الذي ظهر فيه. وقد نصت الكثير من الموسوعات كدائرة المعارف البريطانية والموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي، وقاموس علم الاجتماع لمحمد عاطف غيث على أن المواطنة علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق يتمتع بها وواجبات يلتزم بها، انطلاقاً من انتمائه إلى الوطن الذي يفرض عليه ذلك، وانطلاقا من مبدأ المواطنة يصير جميع الأفراد (المواطنين) في مركز قانوني واحد، فما يجوز لفرد يجوز لجميع الأفراد، وما يمنع منه فرد يمنع منه جميع الأفراد.

المتحدثون بالمواطنة:

والكلام المنقول عن الآخذين بمبدأ المواطنة والداعين إليه يؤيد ذلك الكلام المتقدم ويؤكده، يقول "يحيى الجمل": بوضوح وبإيجاز شديد، يعني مبدأ المواطنة أن كل مواطن يتساوى مع كل مواطن آخر في الحقوق والواجبات، ماداموا في مراكز قانونية واحدة..

يعدد "علي خليفة الكواري" مقومات الحكم الديمقراطي فيقول: ثانيتها مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية الفاعلة، واعتبار المواطنة ولا شيء غيرها مصدر الحقوق ومناط الواجبات دون تمييز.[1]

فالمواطنة من حيث هي ماهية اجتماعية وقانونية تبرّر له أن يتمتع المواطن بجميع ما يترتب على مواطنته من حقوق، وتفرض على الدولة احترامها وتوقيرها كحقوق غير قابلة للسلب أو الانتقاض.[2]

[1]– إبراهيم علاء الدين الشريف، أيديولوجية المواطنة، دار غيداء للنشر، (ط2)، الأردن، 2018، ص ص 29–31.

[2]–عبد الإله بلقزيز، العرب والحداثة دراسة في مقالات الحداثيين، مركز دراسات الوحدة العربية، (ط1)، لبنان، 2007، ص109.

لقد عرّف مارشال المواطنة باعتبارها " مجموعة من الحقوق التي تمارس بشكل مؤسسي،" فالمواطنة لديه تتكون من ثلاثة عناصر هم:

- العنصر المدني
- العنصر السياسي
- العنصر الاجتماعي.[1]

وقد عرّفها أحد الباحثين بقوله: "المواطنة" انتماء إلى تراب تحده حدود جغرافية، فكل من ينتمون إلى ذلك التراب، بغض النظر عن توجهاتهم أوديانتهم، هم مواطنون يستحقون ما يترتب على المواطنة من الحقوق والواجبات التي تنظم بينهم... وذهب آخر إلى تعريف المواطنة، بأنها تعني الانتماء إلى بلد وإلى شعب يقطن هذا البلد.

وهي صلة أورابطة قانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته اتجاهها.[2]

ثانيا: المفاهيـــم التابـعة لهـا

مفهوم الدولة (State):

إن مفاهيم الدولة والسلطة والمجتمع من أكثر المفاهيم تداولا في الخطابات المعاصرة بتعدد توجهاتها الفكرية والفقهية والثقافية لتتشكل بحسب أجهزتها المفاهيمية وأسسها النظرية. وتبعا لذلك تعددت تعريفات الدولة وتوصيفاتها في الثقافتين الإسلامية والغربية، وسنعرض فيما يأتي لمفهوم الدولة لغة واصطلاحا:

لغة: ورد لفظ الدولة بضم الدال وفتحها، فتطلق لوكانت مفتوحة على الحرب، يقال كانت لنا عليهم الدولة، والجمع الدول، والدُولة بالضم تطلق على المال، ويقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولا ودول، وقال بعضهم الدَولة والدُولة لغتان بمعنى واحد؛ قال تعالى: ﴿كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء مِنكُمْ﴾ [الحشر: 7]، قرأها السلمي

---

[1]–هبة رؤوف عزت، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، مكتبة الشروق الدولية، (د.ط)، مصر، 2005، ص1049.

[2] –مجيد جاسم محمد الشعيبي، محاضرة بعنوان'مفهو م المواطنة في اللغة والاصطلاح والتاريخ'، كلية التربية، جامعة الأنبار(العراق)، ص2.

في الفتح، وقال ليس هذا للدولة بموضع، إنما الدولة للجيشين يهزم هذا ثم يهزم الهازم فتقول قد رجعت الدولة على هؤلاء كأنها المرة، والتداول بمعنى أخذوه بالدول وتداولته الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة، وقوله تعالى ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾[آل عمران: 140]، أي نديرها من دار إلى دار، وقالوا دواليك أي مداولة على الأمر يأخذ هذا دولة وهذا دولة ودالت له الدولة أي صارت إليه، وتداولت الأيدي أي تعاقبته، بمعنى أخذته هذه مرة وهذه مرة، ومنه تداولوا الشيء، أي تناقلوه وقلبوه بين أيديهم.

إصطلاحا: مصطلح الدولة في المنظور الغربي: يرجع لفظ الدولة إلى الدولة اليونانية والرومانية، وأما فكرته في الاصطلاح السياسي فقد دخل في القرن السادس عشر الميلادي والدولة تشير إلى السلطة الفعالة، والمحمية، والمنظمة، ولكن ليس بالإمكان ان تحد بتعريف جامع مانع، وهي نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن أمنه وأمن رعاياه ضد الأخطار الخارجية أو الداخلية.. يعود لفظ الدولة إلى اللغة اللاتينية، ولم تأخذ الكلمة مدلولا سياسيا إلا في العهد الروماني عندما أقيمت الجمهو رية، ولم تدل على مدلولها الحالي حتى استخدمها الايطالي"مكيافيللي" المتوفى سنة "1528م" في كتابه الشهير "الأمي حين عرف الدولة بأنها "كل هيئة يكون أوكان لها سلطة على الشعوب، وهي أما جمهو ريات أو إمارات.

وقد عرفها الفقيه الفرنسي" كاري دي مالبرج "مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليها تتمتع بالأمر والإكراه، وعرفها الفقيه الفرنسي Partelie بأنها "مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة".[1]

يرى الفلاسفة أن الدولة هي الكيان الذي ينظم العلاقات بين الأفراد وفقًا لقوانين تحكم المجتمع. هذه القوانين تسعى إلى تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد، وتعكس فكرة السيادة القانونية التي تفصل بين السلطة والأفراد.

[1]– مهند مصطفى جمال الدين، الدولة في المنظور الفقهي، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد40، المجلد 5، كلية الفقه، جامعة الكوفة(العراق)، 2017، ص31.

الفيلسوف اليوناني أفلاطون (427-347 ق.م) Platon يرى أن الدولة هي الكيان الذي ينبغي أن يحقق العدالة، ويؤكد على فكرة أن كل فرد في المجتمع يجب أن يؤدي دوره المناسب وفقًا لطباعه وقدراته. العدالة تكون في توازن المجتمع الذي لا يتجاوز فيه أحد على الآخر.

وحسب تعريف توماس هوبز للدولة /لسيد، في الفصل الخامس عشر من كتابه» الوحش Leviathan، فإن السيّد هو الشخص القانوني الذي يمثل الكيان الكلّي للإقليم .وهذا الشخص هو واحد تكون كلماته وتصرفاته ينظر إليها على أنها إمّا كشيء له، أوممثلة لكلمات وتصرفات شخص آخر.[1]

فإن الشخص الاصطناعي حسب "هوبز" هو الذي يمتلك الحقوق كوكيل عن الناس؛ وإن الشعب يستطيع أن يصبح واحداً، والدولة يمكن أن توجد فقط بفضل ذلك الواحد الذي يمثلهم في الشخص الاصطناعي للسيّد.

يؤكد كارل ماركس* أن الدولة هي وسيلة ابتكرها فكر الطبقة المالكة لأدوات الإنتاج، لتبرير استغلالهم للطبقة المنتجة.

فالدولة هي أداة طبقية، وهي جزء من البنى الفوقية، إلى جانب الإيديولوجية والقانون والدين والقومية والعادات وغيرها، والتي هي مجرد انعكاس للبنى التحتية.

فإن النظرة الشاملة إلى الإسلام عقيدة وشريعة ومنهاجا تحكم بضرورة إقامة الدّولة، حيث إن القرآن الكريم يتضمن أحكاماً لا يتصور تنفيذها دون وجود حكم ودولة تأخذ بها وتعمل على تنفيذها.[2]

---

[1]-Thomas Hobbes, Leviathan Book ,or The Matter,Forme, and Power of a common-wealth Ecclessiasticall ans civil , Edited by Rechard Tck, Cambridge Univesity Press, .1968.P 217.

*كارل ماركس(1818-1883) Karl Marx: فيلسوف ألماني وناقد للإقتصاد السياسي ومؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي وصحفي وثوري اشتراكي ألماني.

[2]- محمد مصطفوي، نظريات الحكم والدولة"دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري الوضعي"، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، (ط2)، بيروت(لبنان)، 2014، ص ص 49-56.

يعرض الفيلسوف جان جاك روسو، في كتابه "العقد الاجتماعي"، فكرة أن الدولة تقوم على أساس عقد اجتماعي بين الأفراد، حيث يتنازل كل فرد عن جزء من حرياته مقابل الحصول على الحماية والأمن من قبل الدولة؛ التعاقد الاجتماعي يمثل الأساس الذي يمنح الدولة شرعيتها.

إذا كانت الدولة أو المدينة لا تُعدُّ غير شخص معنوي تقوم حياته على اتحاد أعضائه، وإذا كانت سلامتها الخاصة أهم ما تُعنى به، وجب أن تكون لها قوة عامة قاهرة لتحريك وإعداد كل قسم...وعلينا إذن أن نميز جيداً حقوق المواطنين والسيد المتقابلة، وأن نميز الواجبات التي يجب على المواطنين أن يقوموا بها كرعايا، من الحقوق الطبيعية التي يجب أن يتمتعوا بها كأُناس...وكل خدمة يقدمها المواطن إلى الدولة يجب أن يقدمها فور مطالبة السيّد إياه بها.[1]

إن الدولة عند هيغل (1770-1831) Georg Friedrich Hegel هي الجوهر الأخلاقي وهي التي وصلت إلى الوعي بذاتها، وتشمل في داخلها الأسرة والمجتمع المدني وعلى هذا الأساس الدولة هي أساس المجتمع المدني، حيث إن في إطار الدولة، والدولة فحسب... يعترف هيغل بتمايز الجانب الوجداني للفرد من الجانب القانوني للدولة والعنف إلا أنه يرفض اعتبار التناقض التاريخي الحادث بين الدولة والكنيسة في فترة ما، أوالدولة والفرد تناقضا دائماً ومستمراً، وإنما مؤقتا لأنه لا يكشف عن معنى الدولة، حيث أن للكشف عن معناها لابد من توحد نطاقي الأخلاق والدولة، وبناءاً على ذلك يرى أن التناقض الواقع أوالقائم في لحظة ما، مؤشر إلى نقص الدولة وعدم اكتمالها، ولا تستحق في نظره أن تسمى دولة بالمعنى الدقيق، فالكيان السياسي الذي يستحق أن يسمى دولة عند الفيلسوف، لا عند المؤرخ، هو الذي يحتمل التناقض ويتجاوزه، بل يجعل منه وسيلة للحفاظ على الوحدة.[2]

---

[1]- جان جاك روسو، العقد الإجتماعي، تر: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، (دط)، القاهرة (مصر)، 2020، ص58.

[2]- مجموعة مؤلفين، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، ج2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ط1)، بيروت(لبنان)، 2017، ص499.

يرى أصحاب النظرية الدينية أن الدولة نظام إلهي، فرضه الله لتحقيق الغاية من الاجتماع البشري، وينتهي أصحابها إلى تقديس السلطة العامة، باعتبارها من حقوق الله وحده، تأتي من لدنه إلى الحكام.

وجدير بالملاحظ أن الاتجاه الديني في تفسير نشأة الدولة كان أقدم الأفكار السياسية وأكثرها ارتباطاً بالمجتمعات السياسية الأولى، ولكنه خضع للتطور وأصابه التغير تحت تأثير تطور الإنسان وازدياد وعيه السياسي يوماً بعد يوم.[1]

مفهوم الحق Right:

يشير الحق في دلالته العامة إلى ما هو مشروع أومسموح به تبعاً لقاعدة قانونية أوأساس أخلاقي.كما يشكل الحق منظومة معيارية، تحدد ما ينبغي أن يكون، أوما هو مسموح به في سياق علاقة اجتماعية معينة، مما يعني أن الحق لا ينفك عن دائرة المشروعية القانونية والأخلاقية، كما يشترط حقلا مفاهيمياً مشكلاً لدلالته وأبعاده، ويتألف هذا الحقل من مفاهيم كالقانون والعدل والمشروعية والواجب.

فالحق هو مجال المشروعية، وهو ما يسمح بالتمييز بين النوازل وتقييمها ومحاسبتها في ضوء قوانين وضعية ومؤسسات قانونية وأنساق معيارية.

يقول إمنويل كانط (1724-1804) Immanuel Kant : مُعرفاً الحق بوصفه "مجموع الشروط التي ترتبط في ضوئها إرادة الذات بإرادة الغير تبعاً لقانون كوني للحرية".ويقول في موقع آخر "الحق هو ضبط حُرية كل شخص، وتحديدها في توافقها مع حرية الكل".[2]

يستعرض لطفي السيّد الأشكال المختلفة للحرية المدنية، فيقف عند ثلاثة منها: الحقوق الأصيلة، أوالحقوق الكافة كما سماها وحق المساواة ثم حق الملكية.

---

[1]–فضل الله محمد اسماعيل، فلسفة السياسة، دار الجامعة الجديدة للنشر، (د.ط)، الإسكندرية (مصر)، 2008، ص51.

[2]– محمد سبيلا، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، (ط1)، الرباط (المغرب)، 2018، ص208.

تلك الحقوق الأصيلة، حقوق الكافة التي هي أربطة الجمعية الإنسانية ومناط الأفراد بها، هي حق الحرية الشخصية بمعناها العام : حرية الفكر والاعتقاد حرية الكلام والكتابة، حرية التربية والتعليم في حدود لا تضر الغير، فليس للشارع أن يضع قانوناً يسلب به فرداً أوطائفة كل الأمة حقهم في الحرية بمعناها العام في غير حدود الضرر المعروف.[1]

الحقوق هذه أصيلة وأصليّة في رأي أحمد لطفي السيّد، أي ابتدائية وتأسيسية سابقة لأي تشريع للحقوق السياسية. إذا كانت الحرية حقاّ طبيعيا للإنسان، من حيث هو إنسان فإنها حق مدني له من حيث هو مواطن.[2]

الحق الطبيعي: تفهم حقوق الإنسان في معظم استخداماتها على أنها شاملة لجميع الأفراد، في حين أن الحقوق المدنية مشروطة بعضوية في دولة أومجتمع معين على الرغم كم أن كل دولة من شأنها نظرياً، أن تعترف بجميع حقوق الإنسان وتحميها...افترضت تحرر الفرد من أشكال القمع أوالسلطة الإعتباطية، الأمر الذي كان له دور في وضع اللائحة المشهو رة في إعلان الاستقلال التي تضم" حق الحياة، وحق الحرية، وحق البحث عن السعادة"، تنويع على مفهوم لوك حول الحقوق الطبيعية بالحياة والحرية والملكية.[3]

الحق الطبيعي كم يسميه الكتاب عادة هو الحرية الممنوحة لكل إنسان لاستخدام قواه الخاصة للمحافظة على طبيعته الخاصة أعنى للمحافظة على حياته الخاصة، وبالتالي حريته في أن يفعل أي شيء يكون في تقديره.

حيث يقول توماس هوبز: أنـا لا أعني بكلمة الحق (Right) شيئاً آخر سوى الحرية الممنوحة لكل إنسان لكي يستخدم قدراته الطبيعية طبقا للعقل السليم، ومن ثم فإن الأساس الذي يرتكز عليه الحق الطبيعي هو: كل إنسان لديه القدرة والجهد لحماية حياته وأعضائه...وفي استطاعتنا نقول أن هوبز يذكر أربعة حقوق أساسية هي التي يطلق عليها

---

[1]– أحمد لطفي السيد، مشكلة الحريات في العالم العربي، دار الروائع للنشر، (د.ط)، بيروت(لبنان)، 1990، ص39

[2]–عبد الإله بلقزيز، العرب والحداثة دراسة في مقالات الحداثيين، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، ص109.

[3]– كريغ كالهون، معجم العلوم الإجتماعية، تر: معين رومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ط1)، بيروت (لبنان)، 2021، ص309.

اسم الحقوق الطبيعية (Natural Rights) وهي حقوق موجودة لدى كل إنسان (بالطبيعة) أعني أن العقل يفترض وجودها لدى كل فرد.[1]

أما باروخ سبينوزا (1632–1677) Baruch Spinoza: أعني بالحق الطبيعي* مجرّد القواعد التي تتميز بها طبيعة كل فرد، وهي القواعد التي ندرك بها أن كل موجود يتحدد وجوده وسلوكه حتمياً على نحو مُعيّن.

فإن الحق الطبيعي لكل إنسان يتحدد حسب الرغبة والقدرة، لا حسب العقل السليم.[2]

الحق الطبيعي في نظر غروسيوس هو الحق الذي يضمن التملك، كما هو الآن مطبق هو وليد الإرادة البشرية، ولكن منذ الحين الذي تصبح معه الملكية مقررة، القانون الطبيعي بالذات هو الذي يعرفني بأن استيلائي على ملك ضد إرادتك هو جريمة.[3]

يلاحظ فيخته*** منذ البداية أن المفهوم التقليدي للحق الطبيعي يقوم على خلط الحق بعلم الأخلاق.[4]

---

[1]– إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (د.ط)، مصر، 1980، ص ص 333– 334.

* لفهم آراء سبينوزا في هذا الفصل يجب أن نعرف معنى كلمة حق طبيعي Jus naturelle التي تُترجم في الفرنسية عادة بلفظي Droit naturel فالحق الطبيعي ليس قوة pouvoir أوسلطة شرعية يمتلكها الإنسان لأنه لا توجد في الطبيعة قوة شرعية أولا شرعية.الحق الطبيعي هو حق السلوك طبقاً لقوانين الطبيعة العامة وطبقا لطبيعة من يقوم بالفعل، أي أنه حقه في المحافظة على وجوده وهو الحق الذي يتمتع به كل فرد. باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت، تر: حسن حنفي، مؤسسة هنداوي للنشر، (د.ط)، القاهرة (مصر)، 2020، ص382.

[2]– باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، تر: حسن حنفي، مؤسسة هنداوي للنشر، (د.ط)، القاهرة (مصر)، 2020، ص385.

[3]– جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، تر: علي مقلد، دار العالمية للنشر، (ط2)، بيروت (لبنان)، 1983، ص255.

** يوهان غولتيب فيشته (1762–1814) J.G.Fichte هو فيلسوف ألماني مثالي، ابن لفلاح من مدينة سكسونيا، نساج للصوف، تأثر بفكر سبينوزا ثم انتقل الدراسة الفلسفية الكانطية وأبدى إعجابه الكبير بفلسفته النقدية.

[4]–محمد تحزيمة، فيخته أساس الحق الطبيعي، مجلة التفاهم، العدد38، المجلد5، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، عُمان، 2003، ص147.

* يوهان غولتيب فيشته (1762–1814) J.G.Fichte هو فيلسوف ألماني مثالي، ابن لفلاح من مدينة سكسونيا، نساج للصوف، تأثر بفكر سبينوزا ثم انتقل الدراسة الفلسفية الكانطية وأبدى إعجابه الكبير بفلسفته النقدية.

مفهوم الواجب: Duty

الواجب هو الوُجوب الأخلاقي في ذاته، وعموماً بمعزلٍ عن أية قاعدة عمل خاصة يُقال بنحو خاص، ولكنّه لا يقال حصراً، على الأمر القطعي الكانطي.

إن واجباً ما هو قاعدة عمل محددة، لزوم معيّن (عام أوخاص بالوظيفة، بالمهنة، الخ..).[1]

في تعريف آخر للواجب، مقولة أخلاقية تشير إلى الضرورة الأخلاقية لأداء التزامات معينة وتعتبر الأخلاق الماركسية ان للالتزامات طابعاً موضوعياً، على العكس من المثالية التي يبحث عن مصدر الواجب في "الفكرة المطلقة" هيغل، وفي "العقل العملي الذاتي" كانط وهكذا.

الواجب نحو الإنسانية ككل، ونحو الحزب، والواجب العسكري والواجب المدني، أن الشخص يتحمل التزامات بدخوله في علاقات معينة ودرايته بهذه الالتزامات هي مهمته وإحساسه بالواجب ويرتبط الواجب في مجتمع مقسم إلى طبقات متطاحنة ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الطبقية ويقوم الواجب المدني في المجتمع الإشتراكي على مصالح النضال من أجل الشيوعية.. ويعطي أداء الواجب معنى لحياة الفرد ولعمله ويوفر أعلى قدر من رضاء الضمير.[2]

يعتبر الواجب أساس الأخلاق كلها، فالواجب هو الذي يولد الشعور بالالتزام تجاه القيم، وهو الذي يجسد السلوك المحقق للغايات، وهو الدافع إلى تنفيذ مقتضيات الأخلاق.

يُعد الواجب مصطلحاً أساسياً في الفلسفة العملية، وتحديداً في فلسفة الأخلاق، ويشير في الاستعمال اليومي إلى ما نحن ملزمون بالقيام به؛ وبالرغم من مفهوم الواجب يرتبط بالفلسفة الأخلاقية الحديثة إلا أنه مفهوم قديم ظهر عند الفيلسوف الروماني شيشرون.[3]

---

[1]– أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول، منشورات عويدات، (ط2)، بيروت (لبنان)، 2001، ص272.

[2]–روزنتال يودين، الموسوعة الفلسفية، تر: سمير كرم، دار الطليعة للطباعة والنشر، (د.ط)، بيروت(لبنان)، ص582.

[3]– دعاء محمود عبد العال عبد الراضي، أخلاقيات العلاقات العامة، دار اليازوري العلمية، (د.ط)، الأردن، 2023، ص48.

مفهوم الفرد: Individual

الله تعالى وتقدّسَ هو الفرد، وقد تَفَرَّدَ بالأمر دون خلقه. اللّيْثُ: والفردُ في صفات الله تعالى هو الواحد الأحد الذي لا نظير له ولا مثلَ ولا ثانيَ.

قال الأزهري: وَلَمْ أَجِدْهُ في صِفَاتِ اللهِ تَعالَى التِي وَردتْ في السُنَّة، والفردُ: الوَتْرُ، والجمع أفرادٌ، وفُرادى، على غير قياس، كأنه جمع فردان، والفرد أيضاً الذي لا نظير له والجمع أفرادٌ.[1]

جاء تعريفه في المعجم الفلسفي لجميل صليبا؛ الفرد مقابل للزوج، وهو ما يتناول شيئاً واحداً دون غيره، قال ابن سينا" فمن خاصة الفرد أن لا يكون مربعه زوجا، والفرد أيضا هو المتفرد المتوحد؛ قال تعالى ﴿رَبِّ لا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِين﴾ [الأنبياء: 89]

والفرد من الناس هو الرجل المنقطع النظير الذي لا مثيل له في صفاته، والفرد في اصطلاح الفلاسفة كل موضوع فكري معين مقيد بقيد التشخص تؤلف أجزاؤه كلاً واحداً ولكنها لا تسمى باسم الكل، كالرجل، فإن قطعة من بدنه لا تسمى رجلاً (مج) والفرد بهذا المعنى جزئي بخلاف الجنس، أوالنوع، ويختلف معنى الفرد باختلاف العلوم.

فالفرد في المنطق يقال على شخص واحد، لا ينقسم، بخلاف الجنس الذي ينقسم إلى عدة أنواع، أوالنوع الذي يشمل عدداً غير معين من الأفراد، والفرد في علم النفس مرادف للشخص الطبيعي من جهة ما هو متميز عن الآخرين بهويته ووحدته، والفرد في علم الاجتماع وحدة من الوحدات التي يتألف منها المجتمع، كالمواطن في الدولة، أوالنحلة في الخلية، أو النملة في القرية، فهي آحاد حقيقية يتألف منها الجسم الاجتماعي.[2]

إن الدولة الحديثة تتمركز على "الفرد"، لا يستقيم الحديث في المجتمع المدني من دون التسليم بمكانة الفرد أو الأفراد في هذا المجتمع، إذا كان المجتمع المدني في فلسفة القرن التاسع عشر، هو مجتمع المصالح المادية ومجتمع المصالح الخاصة؛ فإن الأفراد/ المواطنين في الدولة هم من يعنيهم بالأساس تحقيق تلك المصالح، فالشخص الملموس الذي

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص 3382.

[2]– جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، (د.ط)، بيروت (لبنان)، 1982، ص138.

هو شخص مفرد، كما يقول هيغل هو " المبدأ الوحيد في المجتمع المدني البرجوازي " وليس هذا سوى الفرد/المواطن في الدولة الحديثة.

أينما نظرت في الفضاء الرّحب للدولة الحديثة، تجد الفرد محتلا موقعاً رئيساً .. وأن الدولة الحديثة لا تعترف في تشريعاتها إلاّ بالأفراد.[1]

مفهوم الفردانية : (Individualism)

تعريف لالاند: تُقال على كل نظرية، كل نزعة ترى في الفرد تصور واحد، أن يكونا معتبرين بمنزلة نوع بمنزلة جنس أو بمنزلة فرد.

نظرية ترى أن المجتمع ليس غاية بذاته ولا آية لغاية فوق الأفراد الذين يكوّنونه، ولكنها لا غرض لها سوى خير هؤلاء ومصلحتهم؛ وهذا ما يمكن فهمه بمعنيين: أولهما على أن المؤسسات الاجتماعية أن يكون هدفها سعادة الأفراد؛ ثانيهما :أن يكون هدفها كمال الأفراد (مهما تكن الطريقة التي يُقصد بها هذا الكمال من جهة ثانية).

هي نزعة للانعتاق من كل واجب تضامني ولعدم التفكير إلا بالذات.إن استيعاب الدولة لكل الوظائف شجع بالضرورة تطور فردانية جامحة.[2]

لغة: الفرد يعني الوتر، والجمع أفراد وفردي، والفرد نصف الزوج لا نظير له، وتأتي كلمة تفرد بمعنى انعزال،وتفرد عن غيره، فمفردة الفرد (Individual) مشتقة من الجذر اللاتيني (Individum) بمعنى الشيء الذي لا ينقسم فهو جزءٌ أُحادي بمعنى أنه يمكن أن يحقق وجوده دون الحاجة للآخرين، والفرد هو المتفرد المتميز عن الجماعة.[3]

اصطلاحا: الفردانية بالمعنى العام ما يتميز به الفرد عن آخر من الصفات الجسمية والمعنوية، وهي مجموع الصفات التي يتميز بها الفرد عن أفراد نوعه أومجتمعه، وهي أيضا التوجه الذي يشدد على فكرة استقلالية واعتماد الفرد على نفسه .[4]

---

[1]–عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، (ط1)، بيروت(لبنان)، 2007، ص21.

[2]–أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، منشورات عويدات، (ط2)، بيروت(لبنان)، 2001، ص 659.

[3]–قدور نورة، 'الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر عند برتراند راسل، مجلة الإنسان والجمال، العدد1، مجلد8، جامعة البيض (الجزائر)، 2022، ص455.

[4]– قدور نورة، الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر عند برتراند راسل، مرجع سابق، ص456.

لقد نُظر للفردانية في عصر النهضة كإعلان جديد لخير الإنسانية ونقطة تحول نحوالحرية والتقدم، إنها ثقافة عالية ومتطورة بدأت مع عصر النهضة الإيطالية الذي مثّل الميلاد الأول لأوروبا الحديثة، حيث أكدت استقلال الذات وتميّزها وتفردها.[1]

- الفردانية كمذهب فلسفي:(Individualism)

تُعد مذهب يرى أن الفرد أساس كل حقيقة وجودية، أومذهب يُفسّر الظواهر الإجتماعية والتاريخية بالفاعلية الفردية، أنه مذهب يرى أن غاية المجتمع هي رعاية مصلحة الفرد والسماح له بتدبير شؤون نفسه.[2]

مفهوم الليبرالية : Liberalism

مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية (liber) بمعنى حر، والليبرالية الحديثة تجد جذورها الأولى في الثورة الإنجليزية الثانية لعام 1688م والتي أرست أسس النزعة الدستورية والتسامح الديني والتوسع في النشاط التجاري، والنظرية الفردية هي الأساس الفلسفي للمذهب الليبرالي، وهي تقوم على أساس مبدأ أن كل فرد يتمتع بمجموعة من الحريات الطبيعية أوالحقوق الطبيعية التي ترتبط بوصفه إنساناً.

ومفهوم المواطنة هو أحد المفاهيم الرئيسة في الفكر الليبرالي منذ تبلوره في القرن السابع عشر كنسق للأفكار والقيم تطبيقه في الواقع الغربي في المجالين الاقتصادي والسياسي، حيث يمثل الرابطة السياسية بين الفرد والدولة ويعكس تصور المنظومة الليبرالية للجماعة السياسية والعقد الإجتماعي ... ولم يكن مفهوم المواطنة في الفكر الليبرالي أبداً مفهوماً جامداً، بل شهد هذا المفهوم تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه في الأدبيات الليبرالية بمدارسه المختلفة، بالرغم من كل المآخذ للخصوم على الفلسفة الليبرالية، فإنها في الواقع قدمت خدمات جليلة لمفهوم المواطنة يمكن جلاء هذه الخدمات والمآثر على النحو التالي:

- تأكيد حقوق وحريات الأفراد.
- المساهمة في ترسيخ الديمقراطية النيابية.

[1]-حسن الكحلاني، الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر، مكتبة مدبولي للنشر، (ط1)، القاهرة(مصر)، 2004، ص38.

[2]-قدور نورة، الفردانية في الفكر السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص457.

– التسامح والحياد القيمي.[1]

مفهوم الحرية : (Freedom)

جاء في لسان العرب لابن منظور: "والحر بالضم نقيض العبد والجمع أحرار وحرار والحر نقيض الأمة والجمع حرائر وتحرير الرقبة عتقها وحرره أعتقه وفي الحديث من فعل كذا وكذا فله عدل محرر أي أجر معتق المحرر الذي جعل من العبيد حرا.[2]

يرى لالاند أن الحرية تفيد في معناها الأولي: حالة إنسان ليس عبداً أومقيداً؛ وهي كذلك أن يقوم شخص بما يشاء، وليس بما يريده شخص آخر؛ إنها غياب الإكراه الخارجي تطلق للدلالة على الاستقلال الداخلي للإنسان، عندما يقال بأن الإنسان تسيّره قوى ومبادئ غريبة عنه، تجبره على منوال سيد مستبد، أوتغريه على شاكلة مخادع أناني؛ كما تقال أيضاً على اللاحتمية، في الوقت الذي تكون فيه الأداة الوحيدة لاستبعاد كل ما لا يندرج ضمن فعل الفرد. أما في معناها العام: فهي حالة الكائن الذي لا يخضع لأي إكراه، والذي يتصرف طبقاً لإرادته وطبيعته، ومن الناحية السياسية والاجتماعية، تدل كلمتا "حر" و"حرية" على غياب إكراه اجتماعي ملزم للفرد، وتبعاً لذلك فإن الفرد يكون حراً في فعل كل ما لا يمنعه القانون، وحراً في رفض القيام بكل ما لا يدعوه إلى فعله.[3]

الثابت أن للحرية معاني عديدة، حيث جاء في معاجم اللغة العربية الآتي:

الحرار(بالفتح) مصدر من حرّ يحر إذا صار حراً، والاسم (الحرية) والحُر نقيض العبد والجمع أحرار وحرار والحرة نقيض الأمة والجمع حراء .[4]

وحين نتحدث عن الحرية، يأخذنا الحديث رأساً إلى الأفراد، لأن الحرية تعني بالتعريف جملة ما يتمتعون به في الدولة الحديثة كأفراد من حقوق مدنية وسياسية، وهي حقوق لا تعترف بها الدولة فحسب بل تكفلها لهم وتضمنها بالتشريعات والقوانين، حتى أن العدوان

---

[1]– قايد دياب، المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب، مرجع سابق، ص33.

[2]–ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص822.

[3]– فاطمة الشباني، الحرية بين الحد والحدود، مجلة "الرافد" إلكترونية ثقافية، قطر، 16 أوت2020.

[4]– شهاب سليمان عبد الله، تباين مفهوم الحرية في المذاهب السياسية، المجلة القانونية، العدد14، المجلد8، جامعة شقراء(السعودية)، نوفمبر2020، ص15.

عليها لا يستوجب تحصيل الفرد حقّه المنتهك بمقتضى القانون كحق فردي أومدني فحسب، بل يستوجب أن تأخذ الدولة نفسها حقّها أوالحق العام ممن انتهك ذلك الحق.[1]

مفهوم التسامح (Tolerance):

جاء في لسان العرب في مادّة "سَمَحَ " السَّمَاحُ والسَّماحَةُ، الجُودُ، سَمُحَ سَمَاحَةٌ، وسُمُوحَةٌ وسَمَاحاً: جَادَ؛ ورجلٌ سَمْحٌ وامرأةٌ سَمْحَةٌ من رجال ونساء سِماحٍ وسُمَحَاءَ فيهما، حكى الأخيرة الفارسي عن أحمد بن يحيى، ورَجُلٌ سَمِيحٌ ومِسْمَحٌ ومِسْمَاحٌ، سَمْحٌ، ورجالٌ مَسَامِيحٌ؛ قال جريرٌ: غَلَبَ المَساميحَ الوَليدُ سَمَاحةٌ وكَفَى قُريشَ المُعْضِلاَت وَسادَهـــــا.[2]

يعتبر التسامح والتساهل الفكري من المصطلحات التي تُستخدم في السياقات الاجتماعية والثقافية والدينية لوصف مواقف واتجاهات تتسم بالتسامح أولاحترام المتواضع، ويعتبر مفهوم التسامح واحدا من المفاهيم المثيرة للجدل، ولعل من أسباب ذلك أنه لا يعمل على الارتقاء بمستوى المبادئ أوالأخلاقيات الفعلية .[3]

إن التسامح هو ما يمكن أن يمارسه الأفراد أوالجماعات سواء بسواء وفي وسع الرجال والنساء أن يكونوا متسامحين في حياتهم الخاصة أولا يكونوا، الشيء الذي ينطبق في المجال العام، على المجتمعات وسائر التجمعات الاجتماعية والحكومات والدول.[4]

مفهوم الوطن (Homeland):

وَطَنَ بالمكان وأَوْطَنَ أَقَامَ، وأوطنه أي اتخذه وَطَناً. يُقال أوطنَ فُلانٌ أرض كذا وكذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يُقيمُ فيها.

الوطن هو المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله وقد خففه رؤية في قوله:

أَوْطَنْتُ وَطَناً لَمْ يَكُنْ مِنْ وَطَنِي
لَولَمْ تَكُنْ عَامِلَهاَ لَمْ أَسْكُنْ
بِهَا وَلَمْ أَرْجُنْ بِهَا فِي الرُّجَنِ.[5]

---

[1]–عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع، الشبك العربية للأبحاث والنشر، (ط1)، بيروت(لبنان)، 2007، ص107.

[2]– ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص2088.

[3]–موسوعة ويكيبيديا الحرة، تعريف التسامح، 2025/02/16.

[4]– سمير الخليل، التسامح بين شرق وغرب"دراسات في التعايش والقبول بالآخر"، تر : إبراهيم العريس، دار الساقي للنشر، (ط1)، بيروت (لبنان)، 1995، ص30.

[5]–ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص 4868.

كان التعريف الحديث للوطن، أنه المكان الذي فيه للمرء حقوق وواجبات سياسية ولما كانت الدولة في مفهومها القانوني هي مجموعة من الناس تقطن بصفة دائمة إقليمياً معيناً وتخضع لسلطة معينة، فإن الدول تتطابق في مفهومها مع مفهوم الوطن بالنظر إلى أنها تحوي مجموعة الأفراد الذين لهم حقوق وواجبات سياسية وترعاهم سلطة يخضعون لها في ظل الدستور والقانون.[1]

ومفهوم الوطن كما يفهمه الرواقيون "ليس الوطن جبلاً ولا وادياً ألقت بي فيه اعتباطية مسقط الرأس والمنشأ والميلاد، فالوطن فكرة، الوطن اختيار، الوطن وطن العقل، مملكة تشمل في ظلها الناس جميعاً بما يجمعهم من قرابة قائمة على شرف انتسابهم إلى عقل واحد (بتعبير ماركوس أورليوس) فالوطن ما يقطنني لا ما أقطنه.[2]

مفهوم المواطن: (Citizen)

واطن القوم عاش معهم في وطن واحد، ومنه المواطن وهو الذي يتمتع بالحقوق التي يتمتع بها أبناء دولته أومدينته؛ قال آلان تورنغ* :الطاعة والمقاومة ضروريتان لكل مواطن، الأولى ضرورية لحفظ نظام المجتمع، والثانية ضرورية لصيانة الحرية وبقائها.[3]

المواطن هو عضو في دولة له فيها ما لأي شخص آخر من الحقوق والامتيازات التي يكفلها دستورها، وعليه ما على أي شخص آخر من الواجبات التي يفرضها ذلك الدستور.

ويجب التفرقة بين المُواطن (Citizen) والرّعِيّة (Subject) والتَّابِع (Ressortissant)، فالمواطن هو الذي يتمتع بكامل الحقوق السياسية المدنية في الدولة التي ينتمي إليها، أمّا الرعيّة فهو وطني ناقص الحقوق، والتابع يدل على الوطني التابع لدولة تخضع لنظام الحماية أو الوصاية أوالانتداب.[4]

---

[1]– سيد محمود عمر يوسف، المواطنة من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص30.

[2]–حمادة أحمد علي، الفكر الهيلنستي مذاهب وشخصيات، أفاق للنشر والتوزيع، (ط1)، مصر، 2017، ص164.

* آلان تورنغ Alan Turing ولد سنة1912 توفي1954، عالم رياضيات وحاسوب وعالم منطق وفيلسوف وعالم أحياء رياضي.

[3]– جميل صليبا، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص1208.

[4]–أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت(لبنان)، 1986، ص60.

المواطن في نظر جون لوك هو إنسان حر، مع مراعاة احترامه لقواعد النظام المدني وتحقيق مصالحه الخاصة دون الضرر بمصالح غيره كونه مواطناً وعضواً في مجتمع اختار أن يكون فيه بإرادته.[1]

"جون بول سارتر" و"ألبرت كامو":* الفلسفة الوجودية تأخذ منظورًا آخر حيث ترى أن المواطن في المجتمع الحديث يجب أن يكون فردًا واعيًا لحريته ووجوده.

"سارتر" و"كامو" يرون أن المواطن لا يجب أن يكون مجرد تابع للقوانين أوالسلطة، بل عليه أن يتحمل مسؤولية خياراته في الحياة وأن يتفاعل مع العالم بحريته المطلقة، حتى وإن كانت هذه الحرية تتسم بالقلق والعبء الأخلاقي.

فالمواطن يأخذ جذوره من الوطن ليس أرضاً ولا ماءاً ولا شجراً ولا رملاً ولا حجراً، ولكن الوطن في أوسع معانيه الذي يمنح المنتمي إليه الإقامة والحماية والانتماء والعمل والكسب والاستقرار والتنقل والتعليم والاستشفاء والحرية وحق المشاركة في الحكم والتوجيه واستعمال الفكر وهي جميعها متاحة من مدلولات الكلمة، والمواطن يوطن الوطن ليكون معه كلما كان معه.

– المفهوم السياسي للمواطن: هو ذلك الفرد الذي يعيش في الوطن له من الحقوق وعليه من الواجبات. والمواطن الصالح الذي يُلبي نداء الوطن ويُدافع عنه بروحه وماله وبكل ما يملك من فكر وثقافة وخبرات في شتى الميادين هو ذلك العامل والفلاح والمعلم والطبيب والعالم الذي يشارك بفاعلية في جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

–المفهوم الإسلامي للمواطن: هو الإنسان المخلوق من صانع الوجود وهو كما أراده الله سيّد على جميع أجناس الكون. والمواطن كلمة تعني التعامل في تجاوب مع الوطن وليس مجرد الحياة في رحابه، ولكن في تجاوب مع مراحل حياته.[2]

---

[1]– بن قرنة مخطارية وبوشيبة محمد، الفرد وآليات تجسيد المواطنة في فلسفة جون لوك، مرجع سابق، ص128.

* ألبرت كامو(1913–1960) (Albert Camus): فيلسوف فرنسي عبثي وكاتب مسرحي وروائي فرنسي.

[2] –سيد محمود عمر يوسف، المواطنة من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص41/39.

ثالثا: مقومات المواطنة:

لعله من أهم الشروط والمقومات التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها نجد:

– **المساواة والعدالة:** لا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، دون أي تمييز على أساس الجنس أواللون أوالعرق، أوالمعتقد الديني.

– **الولاء والانتماء:** ويعني الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه، لا خضوع فيها إلا لسيادة القانون وما يتجلى الارتباط الوجداني بأنه معني بخدمة الوطن والعمل على تنميته وعلاقتهم بمؤسسات الدولة، والولاء للوطن واعتبار المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار .

– **المشاركة والمسؤولية:** المشاركة في الحياة العامة تعني إمكانية ولوج الجميع للمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنها متاحة أمام الجميع دون أي تمييز، بدءا من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، واستفادت عموم المواطنين والمواطنات من الخدمات العامة، ومرورا بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الإبداع الفكري والفني وحرية النشاط الثقافي والاجتماعي.[1]

[1]–النوي بالطاهر، مفهوم المواطنة من منظور تربوي فلسفي، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مجلد3، العدد04، جامعة الوادي (الجزائر)، 2019، ص63.

المبحث الثاني: المسار التاريخي لمفهوم المواطنة.

يُعد مفهوم المواطنة من المفاهيم القديمة ومن المسائل الموجودة في صلب الاهتمامات الفكرية للباحثين والمفكرين والسياسيين، وخصوصاً مع ما تشهده المجتمعات المختلفة من تغيرات وأزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية وصراعات سياسية؛ ولمفهوم المواطنة الذي برز في المجتمع الغربي في أوج فلسفة الأنوار، ليعيشه الناس بالفعل أيام الثورة الفرنسية؛ فلا مواطنة من دون حرية، كما أنه لا حداثة حقيقية من دون حرية.

فقد ناضل الإنسان من أجل الإعتراف بحقه في المشاركة واتخاذ القرار على الدوام، وقد اقترن مفهوم المواطنة قديما بقبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساويين، وعليه نطرح التساؤل التالي:

كيف تبلور هذا المفهوم (المواطنة) في سياقه التاريخي؟

إن الناظر إلى تاريخ الفكر الفلسفي السياسي يدرك مدى التطور الذي لحق مفهوم المواطنة، فالمفهوم الذي بدأ خلال الحقبة اليونانية قبل الميلاد ليس هو نفسه الذي كان موجوداً في فترة العصور الوسطى، وكذلك يختلف عن ذلك الذي عرفته أوروبا بعد الثورة الفرنسية، والذي يختلف بدوره عن المفهوم المعاصر للمواطنة، فالمواطنة في كل حقبة تاريخية إنما كانت تعبر عن التركيبة الثقافية والأخلاقية لتلك الحقبة.[1]

تطورت فكرة المواطنة في المدن الإغريقية والرومانية منذ القرن السابع قبل الميلاد. وكان الإغريق والرومان ينظرون إلى المدن بوصفها مجتمعات ذات تنظيم مشترك أكثر من كونها وحدات جغرافية. ارتبط نسيج العلاقات الاجتماعية بين المواطنين في هذه المجتمعات بوشائج الصداقة والعلاقات العائلية، ولم يكن كل سكان المدن الإغريقية مواطنين، فقد حرمت القوانين العبيد من التمتع بحقوق المواطنة.

اشتملت حقوق المواطنين الإغريق على حق ملكية الأرض والمشاركة في الحكومة. أما الواجبات فقد انحصرت في حق التصويت وحضور الاجتماعات الحكومية وشغل وظائف

[1]– نهى عادل مجاهد، التربية على قيم المواطنة العالمية، دار التعليم الجامعي، (د.ط)، جامعة القاهرة، الإسكندرية (مصر)، ص10.

في هيئات المحلفين وأداء الخدمة العسكرية... ارتبطت الجنسية أوالمواطنة أثناء فترة العصور الوسطى.

حيث اقترن مفهوم المواطنة أوما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أوللكثرة من المواطنين، وتمثل التعبير عن إقرار مبدأ المواطنة في قبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين. وقد مرّ مبدأ المواطنة عبر التاريخ بمحطات تاريخية نمى فيها هذا المفهوم حتى وصل إلى دلالته المعاصرة.[1]

أولا: عند اليونان

المواطنة في التاريخ اليوناني تعني تحقيق الفرد لدولة المدينة عند الإغريق، والذي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجا له، ويرتبط تاريخها بسعي الإنسان من أجل الإنصاف والعدل والمساواة، وذلك قبل حتى أن يستقر مصطلح المواطنة، أوما يقاربه من المعنى في الأديان بزمن بعيد، لقد ناضل الإنسان من أجل إعادة الاعتراف بكيانه وبحقه في الطلبات، ومشاركته في اتخاذ القرارات إلى أن أخذ ذلك النضال شكل الحركات الاجتماعية بقيام الحكومات الزراعية في بلاد الرافدين، مرورا بحضارة سومر وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينقيين والكنعانيين إلى حضارتي الإغريق فالرومان.

وقد جاء الفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني بأسس حول مفهوم المواطنة والحكم الجمهوري، مع التأكيد على ضرورة المنافسة لتولي المناصب وأهمية المشاركة في مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك أمرا رقميا ومطلوبا في حد ذاته.

أهم ما يميز تجربة اليونان بعامة أنّهم بلغوا درجة من الوعي الاجتماعي، وحققوا نوعاً من الثقافة السياسية، مكّن العقل الأثيني من أن يقف من تجاربه، أن يدرك النظم أكثر فعالية من الأشخاص، وقاموا بتعديل الدستور.[2]

---

[1]–علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، دار الشرق للنشر والتوزيع، (د.ط)، الدوحة (قطر)، 2000، ص02.

[2]–شوقي بن حليلم ومحمد صابر، تاريخية المواطنة في الفكر السياسي، المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، العدد الأول، المجلد1، جامعة وهران (الجزائر)، 2022، ص212.

إن دولة المدينة هي محور التأمل والتفكير عندهم، فلا حضارة في نظرهم إلا من خلالها، فهما وحدة سياسية كما أنها ليست مجرد تجمع مدني إنها التنظيم السياسي والاجتماعي الموجود داخل أرض محددة، وتضم مدينة أو عدة مدن، وما يلحق بها من أراضي زراعية. وكان النظام الاجتماعي في ظل الديمقراطية الأثينية يقوم على أساس ثلاث طبقات، أعلاها طبقة المواطنين المناط لها تولي الشؤون السياسية، بعدها طبقة الأجانب التي تتولى النشاط التجاري، وفي قاعدة الهرم طبقة العبيد التي تقوم بالعملية الإنتاجية. هذه الطبقة تساهم في النشاط الاقتصادي ويمثل عددهم الثلث تقريبا من تعداد سكان المدينة كأثينا، وكانوا محرومين من صفة المواطنة وحقوقها، فلا يمارسون أي نشاط سياسي، والطبقة الثانية هم الأجانب المقيمون في المدينة وتتفاوت نسبتهم العددية إلى مجموع السكان في المدينة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي بها، ورغم أن الأجانب كانوا أحرارا يتمتعون بقدر معقول من المكانة الاجتماعية، إلا أنهم أيضا كانوا محرومين من ممارسة النشاط السياسي، أما بالنسبة للطبقة الأولى فيمثلها المواطنون الذين يحتكرون معظم المزايا بما في ذلك صفة المواطنة التي كانت تورث للأبناء الذكور فقط عند بلوغهم سن العشرين وبها يكتسبون عضويتهم المدنية وحقوق المشاركة السياسية.

لقد بلغت المدينة أوالدولة درجة عالية من الفكر السياسي الإغريقي، حيث يعتقد أرسطوأنها هي الوحدة الطبيعية للوجود الإنساني، وأن أي إنسان تدفعه طبيعته لا ظروفه إلى الحياة بعيدا عنها، إنما هو إنسان أدنى من مستوى البشر أوفوق مستوى البشر، وبالنسبة لأرسطو والإغريق كانت المدينة أوالدولة تمثل الحضارة، بشقيها الضروريين أي العدالة والقانون.[1]

أثينا: لقد عمل النظام الأثيني على إتاحة الفرصة أمام الجميع للمشاركة بصرف النظر عن الفقر أو الغنى وعن المكانة الإجتماعية لهذا الفرد، ما من شك في أن الأثينيين قد انغمسوا

[1]– شوقي بن حليلم ومحمد صابر، تاريخية المواطنة في الفكر السياسي، مرجع سابق، ص213.

* أرستوفان Aristophanes (445–386 ق.م) مؤلف مسرحي كوميدي، يعتبر من رواد المسرح الساخر في اليونان القديمة.

في المجادلات والمناقشات السياسية خلال القرن الخامس، فقد كانت المسائل العامة وتصريف شؤون الحكم أهم ما تدور عليه أحاديثهم، ومن المقطوع به كذلك أن الشعب الأثيني لم يكن غريبا عن مناقشة الأسس التي قامت عليه البرامج الإجتماعية المختلفة، من ذلك أن "أرستوفان*" أدار مسرحيته الكوميدية "نساء في المجلس" التي مثلت حوالي 490 ق.م حول موضوعي حقوق المرأة وإلغاء الزواج، وهذا يدعوإلى الاعتقاد بارتباط ذلك بالمبدأ الشيوعي الذي دعا إليه أفلاطون.. ففي تلك الرواية الكوميدية تحاول النساء طرد الرجال من حلبة السياسة، وتشيد بفكرة إلغاء الزواج، وأن يظل الأطفال على جهل بوالديهم.[1]

فبالنسبة لليونان وحسب قانون "صولون" لابد من توافر الشروط التالية للتمتع بحقوق المواطنة:

- أن يكون أثينياً.
- أن يكون ذكرا إذ المرأة مجردة من حق المواطنة.
- أن يكون إبناً شرعياً.

ويلاحظ أن معنى المواطنة اقتصر على حق المشاركة في الحياة العامة، لمن ينتمي للوحدة السياسية لتلك المدينة مع توافر شروط أخرى يضعها الحاكم.[2]

أفلاطون: التأسيس الفلسفي للمواطنة في الجمهورية المثالية

كان "أفلاطون" على وعيٍ دقيقٍ بالواقع اليوناني وما ارتبط به من صراعات ونزاعات عاصرها هذا الفيلسوف، بخصائصها وتناقضاتها ورهاناتها، وقد دفع به هذا الوعي للمشاركة في العمل السياسي والنهو ض بحال الدولة والتوجه نحوالتأليف في السياسة، وهي أنه لا يمكن فصل موضوع المواطنة عند هذا الفيلسوف عن بقية تأملاته الأخرى حول التربية والعدالة والقانون، هذه القناعة الفكرية التي انتهى إليها صاحب "المحاورات" قادته إلى البحث

[1]–جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر: حسن جلال العروسي، ج1، دار المعارف للنشر، (د.ط)، مصر، 2011، ص65.

[2]–نبيل قرقور، الأسس القانونية للمواطنة بين القوانين العربية ومواثيق حقوق الإنسان، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد25، المجلد 4، ، 2017، ص22.

عن قاعدة أخرى أكثر قوّة وصلابة ينتهض عليها مجتمعٌ مُستقرٌ وعادلٌ، تتحقق فيه المواطنة الكاملة التي تضمن إعطاء كل ذي حق حقه؛ علماً أن هذا الحق مرتبط في النهاية بطبيعة المواطن، الذي هو اليوناني الحُر فقط، ولكي يغدو الفرد مواطناً كاملاً في مدونة "أفلاطون" الفلسفية .

يقول أفلاطون في كتابه 'الجمهورية: "إنَّ على كل فرد أن يؤدي وظيفته الحقه، دون أن يتدخل في شؤون غيره"؛ كما يقول في نص آخر: " إن من العدل أن ينصرف المرء إلى شؤونه دون أن يتدخل في شؤون غيره "، فإن أعظم أسباب كمال الدولة هو تلك الفضيلة التي تجعل كلا من الأطفال والنساء والعبيد والأحرار والصناع والحاكمين والمحكومين يؤدي عمله دون أن يتدخل في عمل غيره؛ وفي الأخير، هكذا نظر أفلاطون إلى المواطنة بوصفها احترام كل طبقة لدورها ووظيفتها وأن لا تتعداها إلى سواها حتى لا يختل النظام السياسي والاجتماعي، والمواطن الصالح هو من يعي هذه الحقيقة ويجتهد في تجسيدها والالتزام بها، وذلك من باب تحقيق العدل والانصاف، فالعدالة إنّما هي أن يمتلك المرء ما ينتمي فعلاً إليه ويؤدي الوظيفة الخاصة به.[1]

إن مواطني أفلاطون الافتراضيين ليسوا متساوين، بل هم موزّعون على أربع طبقات أودرجات بحسب الإعتداد بثروتهم، إضافة إلى ذلك فإن لهذا الأسلوب تبعات سياسية هامة بالنظر إلى النظام الانتخابي.[2]

نجد أفلاطون يقسم دولته إلى أقسام ثلاثة ...الحكام والجند والخدم...الطبقتين الأولتين هم فقط من يتمتعون بحقوق المواطنة، أما الطبقة الأخيرة مضافاً إليها الأجانب والعبيد فليسوا مواطنين بالدولة وليس لهم أدنى حقوق، بل زاد الطين بلة أنه اعتبر أن أي حرب بين اليونانيين وبعضهم البعض لا يطلق عليها اسم الحرب، لأن الحرب لا تكون إلا مع جنس

[1]–جواق سمير، سؤال المواطنة في الفلسفة اليونانية بين الطابع المثالي الواقعي والكوني"أفلاطون وأرسطو"، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، جامعة قسنطينة (الجزائر)، 2021، ص112.

[2]–ديريك هيتر، تاريخ موجز للمواطنية، تر :آصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقي، (ط1)، بيروت (لبنان)، 2008، ص31.

آخر، ارتأي تسميتهم بالبرابرة، يقول أفلاطون :" فإن قاتل اليونانيون البرابرة أوالبرابرة اليونانيين فعندئذ نقول أنه بين الفريقين حرباً وأنّهما بطبيعتهما أعداء، وأن هذه العداوة تستحق اسم الحرب، أما اذا قاتل اليونانيون بعضهم بعضاً فلنقل إن القرابة بين الفريقين لم تنعدم ولكن اليونان في هذه الحالة تبدو مصابة بداء الانشقاق على نفسها، بحيث يكون اسم النزاع المحلى هو ما ينطبق على هذه العداوة".

كما أباح أفلاطون لليوناني أسر واستعباد غيره من الأجناس الأخرى في حين حرّم عليه أسر واسترقاق أخيه اليوناني في ظل عقيدة سموالجنس اليوناني في ظل عقيدة سموالجنس اليوناني على غيره أي عنصرية تلك !؟ أليست هي فلسفة أفلاطون الذي لُقب بالقديس !!

إنه لم يعترف المساواة بين اليونانيين وغيرهم، بل ولم يعترف بأدنى حق للعبيد، فميز بين الخطأ الذي يرتكبه الأحرار والسادة وذاك الذي يرتكبه العبيد، فإذا ارتكب العبد أدنى خطأ فإنه يُقتل، أما اذا قتل السيّد عبداً فلا إثم عليه ولا حرج.[1]

أرسطو: المواطنة وإمكان التحقق الواقعي

لا يمكن فصل موضوع المواطنة عند هذا الفيلسوف عن بقية تأملاته الأخرى حول التربية والعدالة والقانون، إلى أن مفهوم المواطنة يحتل مركزاً أساسياً في مدونة هذا الفيلسوف، مصنف "السياسة (La politique)" يُعد من بين أهم الأعمال الفكرية التي قدّمت تحليلا دقيقا لمفهوم المواطنة الموصول بتاريخه وتراثه الفكري.

نتوصل مما سبق، أن فضيلة المواطنة عند أرسطو، تكمن أساساً في المشاركة في أجواء النقاش السياسي من خلال الانتماء إلى جماعة حضارية، بحيث أن لكل عضوفي تلك الجماعة وظيفة وخدمة ما يجب عليه اتقانها، وأن الحفاظ على سلامة الدولة وضمان استقرارها السياسي والاجتماعي، يقول أرسطو:" المواطن كالملاح هو عضوجماعة، ففي السفينة، مع أن لكل خدمة مختلفة؛ يتضح مما سبق، أن التعريف الذي قدمه " أرسطو" للمواطن والمواطنة، يُقصي الكثير من العناصر الأساسية المكونة للمجتمع والدولة، كالأطفال

[1]–محمد ممدوح، المواطنة في الإسلام المعضلات والإشكالات في واقعنا المعاصر، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات، (د.ط)، القاهرة (مصر)، 2017، ص53/52/51.

والنساء والعبيد والشيوخ، وهو في ذلك بقي أسيراً للمجال التداولي اليوناني القائم على الطبقية.[1]

اهتم أرسطوبالمواطنة وجعلها الأساس في الحقوق خاصة حق ممارسة السلطة الذي جعله محرماً على الأجنبي، ويرى أرسطوأن مفهوم المواطنة يستلزم أن يكون الفرد مستوفياً شروط نوعية وعمرية ومالية، وليصبح مواطنا عليه أن يكون ذكرا من أب وأم يتمتعان بالمواطنة وبلوغ سن القيد المدني المحدد وغير عامل بالأعمال اليدوية والمهنية والتجارية.[2]

يرى أرسطوأن المواطنة الحقه تكمن في تضافر جهود الجميع وكل من طبقته التي ينتمي إليها من أجل الحفاظ على الدولة وسلامتها على أساس أن ذلك هو الخير الأسمى لكل اجتماع بشري.[3]

المواطنة عند أرسطوهي حالة ووضعية اصطناعية، وهي ليست طبيعية على غرار الدولة، فالدولة المدينية عند أرسطو توجد بصورة طبيعية ويعيش الإنسان فيها بفعل الطبيعة... وهي جماعة بشرية منظمة بشكل مؤسسي ونمط من الجماعات المدينية التي نشأت على شاطئ المتوسط، التي امتازت بالقدرة على إقامة علاقات مع مواطنين في الخارج، بمعنى آخر إنها عبارة عن الجماعة المنظمة من مواطني المدينة مع ما يتعلق بها من أراضي، بذلك تختلف عن المدينة التي هي مكان السكن.[4]

غدا "أرسطو" هذه العنصرية لتصبح أشد مما هي عليه، فحط من شأن العبيد وحط من قدر المرأة فقال:" وعند المتوحشين المرأة والعبد هما كائنان من طبقة واحدة، والسبب في ذلك

---

[1]– جواق سمير، سؤال المواطنة في الفلسفة اليونانية بين الطابع المثالي والواقعي، مرجع سابق، ص115.

[2]–نهى عادل مجاهد، التربية على قيم المواطنة العالمية، دار الكتب المصرية، (د.ط)، الإسكندرية (مصر)، 2023، ص17.

[3]– جواق سمير، سؤال المواطنة في الفلسفة اليونانية بين الطابع المثالي والواقعي، مرجع سابق، ص118.

[4]–جورج كتورة، السياسة عند أرسطو، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (ط1)، بيروت (لبنان)، 1987، ص52.

بسيط، هو أن الطبيعة لم تجعل بينهم ألبته من كائن للإمرة، فليس فيهم حقاً إلا من عبد وأمة، ولم ينخدع الشعراء إذ يقولون "أجل للإغريق على المتوحش حق الإمرة".[1]

كان أرسطو ينظر إلى المواطنة على أنها عملية تحقيق الذات، تتحقق من خلال العضوية والمشاركة، حيث اتخذ وضعاً قانونياً مع الحقوق والواجبات المرتبطة به.[2]

ضيق أرسطو حق المواطنة أكثر مما كانت عليه، حيث أضاف لشرط الجنسية والميلاد لأبوين أثينيين حرين، شرط التفرغ للعمل السياسي وممارسة وظائف عُليا في الدولة.

التفرغ للعمل السياسي هو ما يتحقق إذا كان الشخص يتمتع بملكية كافية لسد حاجيات الحياة ليتفرغ للعمل السياسي وما تتطلبه عضوية الجمعية العمومية أو وظائف القضاء من نظر عقلي، ويترتب عن هذا الشرط أن فئة أخرى من أبناء المدينة سيخرجون من فئة المواطنين...والمواطن بمجرد سكناه في البلاد ليس مواطنا كاملا، لأن النزلاء والغرباء يشاطرونه في السكنى؛ والذين يملكون حق الدفاع عن حقوقهم ويخضعون للمحاكمة ليسوا هم أيضا من قبل ذلك مواطنين، لأن ذلك أمر مضمون لمن تشركه المعاهدات في تلك الحقوق.[3]

ثانيا: في العصور الوسطى

تعرف القرون الوسطى تحديدا من القرن التاسع إلى غاية القرن الرابع عشر وهي فترة شهدت تحولات كثيرة، فقد تحول المجتمع من النظام الروماني إلى المجتمع الأوروبي، كما تحولت الوثنية إلى العقيدة المسيحية التي سيطرت على هذه الحقبة الزمنية وسمي بعصر الإيمان، واستمدت تراثها من مرجعية الكتاب المقدس، وبما أن فكرة المواطنة مرتبطة

---

[1]–أرسطو، السياسة، ترجمه إلى الفرنسية بارتملي سانتهيللر، تعريب أحمد لطفي السيد، دار الكتب المصرية، (د.ط)، القاهرة (مصر)، 1948، ص303.

[2]–مضر خليل عمر، المواطنة، https://www.muthar-alomar.com/wp-، ص02

[3]– أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية' تاريخها ومشكلاتها'، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، (ط2)، القاهرة (مصر)، 1998، ص329.

بالمدينة فإن البحث في نشأة المدينة في العصر الوسيط أصبح ضروريا، فتاريخ نشأة المدينة في هذا العصر يطرح الصراع الذي كان قائما بين مواطني المدن ورب الإقطاع.[1]

الفلسفة المسيحية: ومع انهيار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس بعد الميلاد الذي تزامن مع نشر المسيحية لمعتقداتها وهيكلتها الأبرشية، غاب عن الأنظار مؤقتاً مفهوم الدولة ككيان قانوني مطلق الذي أوجده الإغريق والرومان، ومالت عقلية القرون الوسطى لغاية القرن الثالث عشر على الأقل إلى التفكير بالعلاقات السياسية والاجتماعية كروابط شخصية بين الحاكم والمحكوم، فالرعايا يطيعون أميرهم الحاكم، والإقطاعيون يحكمون سيطرتهم على تابعيهم، وحلّت القيم المسيحية محل القيم المدنية في عصر الإقطاع نتيجة عمل الفكر المسيحي على الربط بين صفة المواطن وبين الاعتقاد الديني، وكذلك حثّت الكنيسة العبيد على طاعة سادتهم سواء كانوا صالحين أوظالمين، ليختفي بذلك مفهوم مواطنة المدينة خلال العصور الوسطى، ووفقاً لدياب، فإنّه لا يمكن العثور على آراء فكرية مسيحية محدّدة ساهمت بصورة مباشرة في تطور مفهوم المواطنة. وبالتالي فإن القرون الوسطى المسيحية مثّلت عصر تقهقر بالنسبة لإنسانيات العالم القديم، وتعرّضت الديمقراطية فيها لانتكاسات بتراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي وسيادة سلطتين هما الحكم الملكي المطلق وسلطة البابا.[2]

ولقد تجلّت الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط كفلسفة غارقة في اللاّهو ت، حيث اكتست بصبغة مسيحية عميقة، لأن هذا الدين الجديد قد بسط هيمنته وفرض مكانته على المستويين الفكري والحياتي عند الأوروبيين، لذلك فليس غريباً أن نجد أغلب فلاسفة العصر الوسيط يحظون بلقب القديس، كالقديس أوغسطين وأنسلم وتوما الإكويني، وكانت الكنيسة وآباؤها بمثابة منارة العلم والفلسفة، حيث نصبت نفسها راعية الفكر ومحوره، فراحت ترد كل

[1]– شوقي بن حليلم ومحمد صابر، تاريخية المواطنة في الفكر السياسي، مرجع سابق، ص216.

[2]–سمر عطا الشهو ان، الحداثة السائلة والمواطنة، الآن ناشرون وموزعون، (د.ط)، الأردن، 2023، ص100/99.

المشكلات والقضايا والمسائل إلى التفسير الديني المسيحي وفق أسلوب عقلاني، فجعلوا من الفلسفة خادمة وتابعة للإيمان المسيحي.[1]

كانت المواطنة ذاتها تعني حرية التعاقد، وحرية الحركة والحيازة والعمل، لقد حلّت المواطنة محل روابط الدم و الأرض و الأسرة و التحالفات الإقطاعية القديمة.

يقول ماكس فيبر: "كانت مدينة العصور الوسطى "كوميونه منذ البداية" وكان يعني بذلك أنّها تجمّع مشترك أوجماعي بين أشخاص متساوين، لا يقوم على الوشائح الأسرية أوالعشيرية أوالقبلية.وكلمة كوميونه هي الكلمة المناسبة للتعبير عن المواطنة المشتركة.[2]

-**القديس أوغسطين:** بالنسبة لأوغسطين، كان مفهوم المواطنة يتجاوز مجرد الوجود السياسي في المجتمع الأرضي، فهو يعتبر أن الشخص الذي يعيش وفقًا لمبادئ "المدينة السماوية" هو مواطن حقيقي، لأنه يعيش وفقًا لإرادة الله ويعتبر المواطن في المدينة السماوية متمسكًا بالقيم التي تعكس العدالة الإلهية .

بذلك يربط أوغسطين المواطنة الحقيقية بتعاليم الله، ويعتبر أن المملكة السماوية هي الهدف الأسمى الذي يجب أن يسعى إليه المؤمنون، فإن القديس أوغسطين هو الذي جعل من الحرية قضية فلسفية تماماً...في رأي أرندت، ظهرت مشكلة الحرية في عمل أوغسطين جزءاً من محاولة فصل الحرية عن السياسة.[3]

يقول القديس أوغسطين أنَّ المسيحي هو مواطن في مملكتين: مملكة الأرض ومملكة السماء، ولذلك معنى ومغزى كبير إذ أن لكل موطنة حق علينا، فلا يجوز أن تكون واحدة

---

[1]-معمر جلول خدة، المواطنة في الفكر السياسي من التراث إلى الفكر المعاصر، جامعة وهران2 (الجزائر)، 2021/2020، ص78.

[2]-كافين رايلي، الغرب والعالم القسم الأول، تر: عبد الوهاب محمد المسيري، دار علم المعرفة، (د.ط)، القاهرة (مصر)، 1985، ص225.

[3]-فيليب هانسن، حنة أرندت السياسة والتاريخ والمواطنة، تر: خالد عايد أوهديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ط1)، بيروت (لبنان)، 2018، ص87.

على حساب الأخرى، ولا يجب أن نبالغ بالواحدة على الأخرى، بل أن نسعى لأن نكون مواطنين في المملكتين: مملكة السماء ومملكة الأرض.[1]

لقد تناول أوغسطين في فلسفته السياسية الكثير من المسائل، نذكر منها البحث في مصدر السلطة وطبيعتها.

يرى أوغسطين أن المجتمع المدني إنما يرتبط بالنظام والإرادة الإلهية من عدة أوجه :

إن كل سلطة تنبثق عن الله" فمن الله يكون مبدأ كل سلطة، وإن كان الإنسان يتحالف مع قرينه لكي يختاروا زعيماً لإرادتهم وهو يؤسس المدينة الأرضية".

الله هو المنظم لكل شيء ولا يترك الناس دون عناية :" يعني أنه من المستحيل أن يترك ممالك الأرض بلا رعاية منه، وحتى صور الاستبداد إنّما هي بمشيئة الله وفق عناية".[2]

الفلسفة اليهودية: نلاحظ أن مفهوم المواطنة في اليهودية قد يختلف تطبيقه بناءاً على السياقات التاريخية والجغرافية، مثلما هو الحال في دولة إسرائيل أو بين المجتمعات اليهودية في مختلف أنحاء العالم.

– **موسى بن ميمون:** موسى بن ميمون في مفهومه للمواطنة لم يرَ التعايش بين اليهود والمجتمعات غير اليهودية كشيء مستحيل، بل كان يراه ممكنًا بشرط أن يلتزم اليهود بتعاليم دينهم وفي نفس الوقت يساهمون في بناء المجتمع بشكل إيجابي، المواطنة بالنسبة له تتطلب من اليهود العيش بتوازن بين الدين والالتزامات المدنية، مع احترام القانون وتحقيق العدالة في المجتمع.

إذن، مواطنة موسى بن ميمون كانت تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية، احترام حقوق الإنسان، وتسامح ديني، حيث كانت الدولة والمجتمع مسؤولة عن ضمان أن يعيش كل فرد في بيئة عادلة ومتوازنة.

---

[1]–رضوان السيد، المواطنة والعيش المشترك https://abouna.org/content/%D8%A7%D9%84%

[2]–معمر جلول خدة، "المواطنة في الفكر السياسي من التراث إلى الفكر المعاصر"، مرجع سابق، ص83.

الإسلام: إذا كان التطور الغربي لم يعرف المواطنة إلا بعد الثورة الفرنسية بسبب التمييز في الدين بين الكاثوليك والبروتيستانت وعلى أساس العرق بسبب الحروب القومية، وعلى أساس الجنس بسبب التحيز ضد النساء وعلى أساس اللون في التمييز ضد الملونين.

فإن المواطنة الكاملة في الحقوق والواجبات قد اقترنت بالإسلام وتأسيس الدولة الإسلامية...وقد وضعت الدولة الإسلامية المواطنة موضع الممارسة والتطبيق والتقنين في المواثيق والعهو د الدستورية منذ اللحظة الأولى لقيام هذه الدولة، ففي أول دستور في المدينة المنورة وفي أول سنة هجرية نص دستور الصحيفة أودستور المدينة على أن اليهود أمة مع المسلمين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، وأن بينهم النصر على من حارب وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم.

وهكذا تأسست المواطنة في الإسلام عندما جمعت الأمة أهل الديانات المختلفة والمتعددة على قدم المساواة. [1]

إن المواطنة في التصور الإسلامي بنيت على مبادئ متكاملة ولعل الوثيقة التي كتبها الرسول صلى الله عليه وسلم عندما وصل إلى المدينة "صحيفة المدينة" تعد أول دستور مكتوب تحدد العلاقات بين المسلمين وبعضهم ببعض، وعلاقاتهم بغيرهم اليهود في ذلك الحين، وعندما وصل الرسول إلى المدينة المنورة، وأسس من خلالها قواعد مجتمع المدينة المنورة وأرسى من خلالها أشياء كثيرة تبلور مفهوم المواطنة معها ولا شك في أن ضرورة هذه الصحيفة تجلت في المدينة من ناحيتين : لوجود الأرض التي شكلت الوطن الجديد والتنوع الثقافي، فإن المدينة كانت تضم آنذاك من الناحية الدينية المسلمين واليهو د؛ والوثنيين الذين لم يؤمنوا بعد من الأوس والخزرج، ومن الناحية العرقية كانت تضم المهاجرون وهم قبائل عدنانية والأنصار...فبرزت ضرورة ما يسمى في اللغة المعاصرة " المواطنة " وقد أرسى النبي صلى الله عليه وسلم قواعد ذلك من خلال تلك الوثيقة التي كتبها أول ما وصل إلى المدينة المنورة.[2]

---

[1]–سيد محمود عمر يوسف، المواطنة من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص129.

[2]– شوقي بن حليلم وآخرون، تاريخية المواطنة في الفكر الفلسفي، مرجع سابق، ص218

أرسى الإسلام مبدأ المواطنة باعتبار عالميته كرسالة من ناحية، وأخلاقيات تلك الرسالة من ناحية ثانية، وإرساءه لمبدأ السلام مع الجميع من ناحية ثالثة وحرصه على حياة هذا المخلوق بصفة عامة، فكان حرص الإسلام وتأكيده على عالمية المبادئ التي يرسيها للمواطنة، أسبقية لم تسبقها شريعة أرضية أوسماوية، ولم تلحق بسموها فلسفة أوتشريع.

لقد جاء الإسلام والعالم يرتع في جهالات الطائفية والحزبية والنرجسية، هذا أبيض وذاك أسود، وهذا يستحق حقوق المواطنة وذاك لا يستحق، هكذا كان حال العالم قبل مجيء الإسلام، كانت المواطنة مقصورة فقط على بعض المواطنين عدد ضئيل من المواطنين هم من يتمتعون بحقوق المواطنة، هكذا حفظ لنا تراث اليونان تلكم العنصرية في مبادئ المواطنة.[1]

قد قرب المسلمون الأوائل أيضا من مفهوم المواطنة كما كان معروفاً قبل ظهو ر الإسلام.. وكان ذلك بفضل ما يحمله الإسلام من منظور إنساني للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات.

وإلى جانب المساواة، فقد كانت مبادئ العدل والقسط والإنصاف من المبادئ الجوهرية التي أكّد عليها الإسلام، وجاءت بها آيات في القرآن الكريم قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 90].[2]

هكذا أبدع الإسلام الدين والدولة والحضارة، كامل المساواة في حقوق المواطنة وواجباتها قبل أكثر من أربعة عشر قرنا؛ عندما كانت الدول والحضارات الأخرى لا تعترف بالآخر، فالمواطنون في أثينا كانوا هم الرجال الأحرار الملاك الأشراف من اليونان، ومن عداهم للبرابرة ليست لهم أي حقوق، لكن الإسلام هو الذي قرر وطبق كامل المساواة بين الرعية والأمة في الدولة الإسلامية، في تكافئ الفرص وفي حرمة الأنفس والدماء والأعراض

[1]– مصطفى النشار، المواطنة في الإسلام، مرجع سابق، ص52.

[2]– علي خليفة الكواري، مفهو م المواطنة في الدولة الديمقراطية، مرجع سابق، ص03.

والأموال والعقائد والحريات، ولذلك فتحت الأبواب الواسعة أمام مختلف الملل والنحل والمذاهب فشاركوا في بناء الحضارة الإسلامية وصنع التاريخ الإسلامي.[1]

وفي هذا السياق فإن حقوق المواطنة التي أرسى قواعدها الإسلام تختلف في شيء عن المبادئ التي عرفها الفكر المعاصر، وأن صحيفة المدينة التي أصلت قواعد مجتمع متعدد دينيا وعرقيا ومذهبيا، سبقت كل الأطروحات التي زعمت أسبقيتها في التأصيل والتأسيس لحقوق المواطنة، كأطروحة الفيلسوف الألماني المعاصر يورغن هابرماس الذي تحدث عن تضامن المجتمع في إطار تعدده الثقافي.[2]

ثالثا: في العصر الحديث

رغم أن جذور مضمون المواطنة يونانية ورومانية، فإن المضمون الحالي لكلمة مواطن يرجع في الأساس إلى القرنيين السابع عشر والثامن عشر، أي يرجع إلى الثورة الفرنسية والإنجليزية والأمريكية، وإلى ميلاد الرأسمالية، وتتطلب عملية حماية الحقوق الطبيعية لتراث العصور الوسطى إنشاء نوع من المجتمع السياسي –أي الدولة القومية الحديثة– التي يجب عليها أن تدافع عن حيوات أفرادها وأملاكهم وسلامتهم، ومع ظهو ر الدولة الحديثة أخذت تتجسد الملامح الخاصة بمضمون المواطنة الذي يرتبط من حيث البداية بطرفي العبارة القائلة " الدولة القومية" الدولة "الأمة".

إن مركزية السلطة هي جوهر الدولة الحديثة، وهي مركزية تتسع أبعادها كل يوم، وينتهي بها الأمر لتشمل جميع أبعاد العلاقات السياسية.[3]

تميز الفكر السياسي في العصر الحديث بالعديد من المحاولات الهادفة إلى تشييد أنساق سياسية تحاكي الأنساق الفلسفية الكلاسيكية، وهذا يعود لطبيعة التماهي التي كانت

---

[1]–بركات محمد مراد، الإسلام والمواطنة تعارض أم احتواء، مجلة العربي، العدد659، المجلد 5، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2014.

[2]–عبد السلام موكيل، المواطنة وسياق الدولة والهو ية، مجلة تاريخ العلوم، العدد1، المجلد 3، جامعة الجلفة(الجزائر)، 2016، ص34.

[3]– آديلا كورتينا، مواطنون في العالم نحونظرية للمواطنة، تر:علي المنوفي، مكتبة الإسرة، (د.ط)، القاهرة(مصر)، 2015، ص38.

موجودة بين القضايا السياسية والفلسفية، ومن بين القضايا التي استأثرت باهتمامات الفلاسفة في ذلك العصر، قضية أصل الدولة وكيفية قيامها وأشكالها وأركانها، إذ يعد القرن السادس عشر والسابع عشر من أغنى عصور الفكر السياسي، حيث كانت الحوادث الاجتماعية والسياسية مصدرا ومنبعا استلهمت منه أهم وُجل النظريات السياسية في العصور التالية.[1]

تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي بعامة طوال الفترة الممتدة بين 300م و1300م وذلك بعد أن اندثرت التجارب الديمقراطية المحدودة في دائرتي الحضارتين الإغريقية والرومانية من جهة.

حيث تقوم على فكرة أن الأمة لها الحق في تشكلها في دولة مستقلة، ذلك أن قيام الدولة الحديثة على أساس ارتباطها بعناصرها البشرية ارتباطا سياسيا، يمنح جميع المواطنين الحق في المراكز القانونية والسياسية، نظرا لأن هناك علاقة بينهم وبين الدولة، وهذا عكس الأفراد المقيمون فيها ولا يملكون الارتباط السياسي فهم أجانب تختلف مراكزهم عن مركز المواطنين، وبالتالي فإن مبدأ المواطنة الذي تم إرساؤه في الدولة القومية يقوم على علاقة متميزة بين الحاكم والمحكوم متباينة عن تلك التي كانت سائدة في العصور الوسطى.[2]

تشبع مفهوم المواطنة في أصوله الحديثة بالخلفية القانونية، وتمّ النظر إليه من الزاوية التي تقرنه بجملة من الحقوق والواجبات المدنية، الموصولة بالحريات الفردية والمواطنة مشدوداً إلى مفاهيم العقد الإجتماعي والدولة الوطنية، وقيم التشارك والتداول على السلطة في دولة العقل والمصلحة الفردية والمؤسسات، وشكل هذا النسيج النظري في علاقته بسيرورة المجتمعات الأوروبية، وفي إطار التاريخ الأوروبي الحديث، أفقا للعمل السياسي والاجتماعي والقانوني، من أجل توسيع وتعزيز الخيار الديمقراطي، مؤطرا بالمرجعية السياسية الليبرالية ومبادئها.

---

[1]– شرف الدين بن دوبة، المواطنة مفهوم وتاريخ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد02، جامعة الوادي (الجزائر)، 2013، ص85.

[2]– سارة بلخيري، حقيقة المواطنة عند فلاسفة العقد الإجتماعي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد13، العدد2، جامعة الوادي (الجزائر)، جوان 2022، ص441.

ولتبيان الدلالة التي استقر عليها المفهوم في سياق الفكر السياسي الحديث، لتبين أنه اتخذ مظهرين أساسيين، فقد شكلت المواطنة اليونانية والأثينية بالذات، أساسا من الأسس المركبة لدلالته، وذلك لأنها ابتكرت المفهوم كوسيلة لدعم الاندماج السياسي والمشاركة السياسية، ضمن خصوصية المجتمع اليوناني، لكن مفردة المواطنة اتخذت بعدها السياسي في الأزمة الحديثة، مستوعبة ما هو عام في الإرث اليوناني .

كما استوعب روح الفكر السياسي الحديث، وجوانب عدة من أصول الفلسفة السياسية الليبرالية، التي بنت كما هو معروف مفاهيم الفرد والسياسة المدنية ودولة التعاقد والحريات، وقد ظلت الدلالة السياسية التي ترسخت في ثنايا تشكل المفهوم، سواء في صيغته اليونانية أوفي نسيجه الدلالي المتسع، بفضل إسهام فلاسفة التنوير، ورموز الفلسفة السياسية الحديثة، بمثابة مؤشر مركزي، صانع لأشكال تداوله في الفكر السياسي الحديث والمعاصر.[1]

تفصل مسافة تاريخية طويلة مواطنة مدن العصر الوسيط الحرة عن المواطنة الليبرالية الحديثة التي تُعد عضوية في الدولة، بغض النظر عن حجمها، وتتضمن حقوقاً مدنية ثم سياسية ثم اجتماعية، وقد تطورت تاريخيا بهذا الترتيب وفق توماس همفري مارشال (1893–1981)، لم تتطور المواطنة في الدولة الحديثة مباشرة من تلك المواطنة المدينية، بل جرت العودة إلى هذا التقليد بعد الثورة الفرنسية التي كانت المواطنة في مركز خطاب قياداتها ومواثيقها، فالمواطنة الإنجليزية احتاجت إلى ثلاثة قرون لتتشكل منذ التسوية الدستورية إلى نشوء دولة الرفاه في عام1948.

قد عدّ كانط المواطنة الحديثة عضوية في الدولة، وميزها من المواطنة في المدينة؛ وعمادها المساواة أمام القانون، والمساواة في الاستقلالية والحرية.[2]

---

[1]– النوي بالطاهر، مفهو م المواطنة من منظور تربوي فلسفي، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مجلد3، عدد4، جامعة الوادي (الجزائر)، 2019، ص56.

[2]– عزمي بشارة، مسألة الدولة، أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ط1)، بيروت (لبنان)، 2023، ص344.

إن المعادلة المثلى هي تلك التي استقر عليها الفكر السياسي الحديث ونموذج الدولة الوطنية، معادلة التلازم والتفاعل التبادلي بين الدّولة والحرية ؛ حيث الدّولة الحق هي التي تقدس حريات مواطنيها وتحميها بما هي طاقة تعتني بها وتغتني بها شرعيّة النظام السيّاسي فيها، وحيث الحرية الحق هي التي تضع نفسها في خدمة المصلحة العامة و دولة القانون لا المصلحة الخاصة والهو ى والمزاج.[1]

ومن هذا توصلنا إلى النتائج التالية:

أن المواطنة ليست مفهوماً ثابتاً عبر العصور، بل هي فكرة تطورت بتطور المجتمعات ونُظم الحكم.

– أن تاريخ المواطنة هو تاريخ تطور علاقة الفرد بالدولة أو الجماعة السياسية.

– لم تكن المواطنة دائماً شاملة أو متساوية، بل خضعت لمعايير مثل الجنس، الأصل، الطبقة الاجتماعية والولاء الديني أو السياسي.

– كانت المواطنة في كل العصور مرتبطة بالالتزامات كالمشاركة السياسية، الدفاع عن الوطن، احترام القانون، الحق والواجب...

[1]–عبد الإله بلقزيز، الفلسفة والسياسة، دار الساقي للنشر، (د.ط)، بيروت(لبنان)، 2001، ص 79.

الفصل الثاني:

التأسيس الفلسفي لفكرة المواطنة من منظور إنجليزي تحديدًا عند: "جون لوك".

المبحث الأول: التنظير الفلسفي السياسي عند جون لوك "من الطور الطبيعي إلى نشوء مجتمع سياسي"

أولا: الطور الطبيعي

ثانيا: المجتمع السياسي

المبحث الثاني: المرجعية الفكرية لمبدأ المواطنة عند جون لوك

أولا: فرانسيس بيكون

المبحث الثالث: المواطنة عند فلاسفة العقد الاجتماعي "تشوماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو"

أولا: جون لوك

ثانيا: مونتيسكيو

المبحث الأول: جون لوك من الطور الطبيعي إلى نشوء المجتمع السياسي.

يعتبر جون لوك رائد الفكر الليبرالي الحديث، صاغ تصورا مميزا عن الانتقال من الطور الطبيعي إلى المجتمع السياسي، انطلاقا من رؤية عقلانية تقوم على مبدأ الحقوق الطبيعية والعقد الإجتماعي، ومن هنا نطرح التساؤل التالي :

كيف يفسّر جون لوك الانتقال من الطور الطبيعي إلى نشوء المجتمع السياسي، وما الأسس التي استند إليها هذا الانتقال لضمان الحقوق الطبيعية للأفراد؟

هذا هو السؤال المركزي الذي حاول جون لوك الإجابة عنه في سياق تنظيره لأصل السلطة السياسية وحدودها في مواجهة الفوضى أو احتمالية النزاع في الحالة الطبيعية، رغم ما تتسم به من حرية ومساواة، حيث رأى "لوك" أن الأفراد بدافع العقل وميلهم للحفاظ على حقوقهم الأساسية، يتفقون فيما بينهم على تأسيس مجتمع سياسي ينظم علاقاتهم ويضمن أمنهم.

يعالج مؤلفنا أسس الحكم وأصوله في المقالة الثانية الموسومة " في نشأة الحكم المدني الصحيح ومداه وغايته، إذ لما بطل الأصل الإلهي للسلطة عنده، فقد تحتم عليه إن يبحث عن أساس عقلي طبيعي للسلطة على الأرض، وأول ما يلاحظ أن "لوك" يتفق مع عامة المفكرين السياسيين، أشباه "روسو وهوبز" على أن السلطة لا مفر منها على الأرض. فلإنسان إذ يولد إنما يولد على الطور الطبيعي، وهو عند" لوك" خلافا "لتوماس هوبز" طور من الحرية والمساواة التامتين بين جميع البشر يخضعون فيه لسلطة العقل وسنة الطبيعة، فهم ليسوا إذن حتى في هذا الطور دون موئل يقيهم شر عدوان اقرانهم وسطوتهم أودون سنة تهيمن عليهم وتضبط أفعالهم.[1]

فقد انطلق "لوك" من أن الإنسان عقلاني رشيد، ومن ثمة يمكن الثقة به لتقييم شرعية الحكومة وهي بصدد القيام بمهامها في إعداد التشريعات والإدارة وتطبيق قوانين الدولة، ومن الناحية المثالية، فإنه ينبغي أن يكون هناك حرية تامة، وبالتالي لا توجد حكومة، ولكن

[1]– جون لوك، الحكم المدني، تر: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، (دط)، بيروت، 1959، ص18.

الأفراد العقلانيين يدركون مزايا تنظيم حكومة، فهي بدون تمييز تستطيع أن تسوي المنازعات بين المواطنين، كما أنّها ضرورة لممارسة العلاقات الخارجية مع الحكومات الأخرى في عالم ليس كلية عالماً عقلانياً رشيداً، كذلك فالحكومة سلطة ضرورية لتطوير نظم التبادل النقدي والإبقاء عليها بما يسمح بتراكم الثراء المادي.[1]

في رأي "جون لوك"، الطور الطبيعي هو حالة يعيش فيها البشر قبل تأسيس الحكومات، وهو يختلف عن تصور "توماس هوبز".

ولقد ابتدأ خلاف "لوك" مع "هوبز" من النقطة الأولى؛ أي من نقطة تشخيص حالة الطبيعة الأولى للإنسان، ففي حين ادعى "هوبز" أن طبيعة الإنسان الأولى هي بالضرورة طبيعة الشره الجارف، والتعطش الحارق للقوة، وأخذ حقه عنوة والصراع الحاد مع الغير، فإن لوك قد افترض أنها "حالة الحرية الكاملة التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم وتحديد سلوكياتهم وأفعالهم، واستخدام ممتلكاتهم كما يشاءون في حدود قانون الطبيعة الذي يمليه العقلé.[2]

فقد نقد" جون لوك" في كتابه رسالتان في الحكومة، في الرسالة الأولى التي دحض فيها الحجة التي قدمها "فيلم" التي قال فيها أن الملوك هم الحاكمون عن طريق الحق الإلهي الموروث منذ آدم، فرأى أنه حكم غير صالح لكل زمان ومكان، فبدأ لوك في كتابه الثاني من رسالتان في الحكومة والذي يسمى عادة الرسالة الثانية أوالحكومة المدنية، لنشره وقراءته كما لوكان عملا منفصلا بتلخيص مختصر الحجة في الرسالة الأولى التي كانت عبارة عن انتقادات موجهة إلى السير روبرت فيلم المؤيد لحكم الإلهي.[3]

---

[1]–محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة، المكتب الجامعي الحديث، (دط)، الإسكندرية (مصر)، 1999، ص239.

[2]– محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية"رؤية إسلامية"، دار الفكر للنشر، (ط1)، دمشق(سوريا)، 2010، ص166.

[3]– ليوشتراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، تر: محمد سيد وإمام عبد الفتاح، المجلس الأعلى للثقافة والنشر والترجمة، (ط1)، القاهرة (مصر)، 2005، ص08.

يعترف "لوك" هنا مع ذلك أن الطور الطبيعي لا يخلو من آفات، وآفته الكبرى أن كل امرئ فيه هو الخصم والحكم في جميع القضايا التي تعنيه، وهو ما يلجأ البشر عادة إلى الخروج عن الطور الطبيعي والالتحاق بالمجتمع، من أجل إقامة سلطة مدنية عامة تهيمن عليهم جميعاً وتطبق بنود السنة الطبيعية بتجرد وانصاف وإلى ذلك يلحق بالطور الطبيعي هذا ثلاث آفات أخرى.[1]

يرى "جون لوك" أن هذا الطور رغم أنه أفضل من حالة الحرب عند هوبز، إلا أنه غير مثالي، تنشأ الحاجة إلى الانتقال نحو المجتمع السياسي لأسباب أبرزها:

- غياب القانون المكتوب المتفق عليه.
- غياب قاضٍ محايد لحل النزاعات.
- غياب سلطة تنفيذية تفرض القانون.

لقد بدأ" لوك" على نحوما فعل "هوبز" بحالة الطبيعة وبالعقد الذي خرج بمقتضاه الناس منها، ولكنه كيف هذا العقد تكييفا يجعل من شأنه أن تنشأ السلطة العامة مقيدة وأن تكون الثورة حقا للرعية بوصفها الضمانة الأخيرة لتقييد السلطة.

فعلى عكس ما تصوره هوبز اقتضت غاية "لوك" من حالة الطبيعة ومن العقد السياسي أن يصورها على أنها خاضعة للعقل وأن الحقوق الطبيعية القائمة في ظلها بعيدة كل البعد...فعند لوك حالة الطبيعة هي حالة المساواة والحرية الكاملة، بينما يرى لوك أن الحرية الكاملة وكذلك المساواة ليستا في حالة الطبيعة رخصة مطلقة لا قيد عليها، وإنما العقل الطبيعي ذاته يعلم الناس إذا شاءوا أن يرجعوا إليه أنهم جميعاً سواسية.[2]

[1]–جون لوك، في الحكم المدني، تر: ماجد فخري، مرجع سابق، ص19.

[2]– محمد طه بدوي، النظرية السياسية، المكتب المصري الحديث للنشر، (ط4)، الإسكندرية(مصر)، 1967، ص281.

إن "جون لوك" يعتبر الحياة الطبيعية خالية من أي نوع من أنواع الحكم أوالسلطة أوالسياسة، فهي حياة ملؤها الحرية لكل فرد فيها الحق بالتمتع الكامل بحريته ومن يحاول أن يقوم بسلب حرية الآخر أومصادرة حرية الآخر لصالحه يعد عدواً للإنسانية.[1]

إن حالة الطبيعة ليست محددة بالحالة الأصلية للإنسان، حالة ما قبل السياسية؛ فعندما يجيب "لوك" في البداية، عن السؤال عما إذا كانت حالة الطبيعة موجودة في وقت ما، فإن المثال الذي يقدمه ليس من أمثلة الأشخاص الذين يسبقون ما هو سياسي، بل بالأحرى من أمثلة الأشخاص الذين هم في الأساس وإلى درجة غير عادية سياسيون...يقول "لوك": "كثيراً ما يسأل السائلون وفي ذهنهم أن ذلك اعتراض خطير، أين يمكن أن نجد البشر في حالة الطبيعة هذه؟ ويكفي للإجابة عن هذا السؤال أن نقول الآن إنه لما كان كل الأمراء وحكام الحكومات المستقلة في جميع أنحاء العالم هم في حالة الطبيعة، فإنه يكون جليا أن العالم لم يخل، ولن يخلو من فئة من البشر ما زالت في هذه الحالة".[2]

وإذا استخدمنا ألفاظ تعريف حالة الطبيعة، فإننا نستطيع أن نستمد تعريفا لنقيضها وهي حالة من الناس يعيشون معا مع وجود رئيس عام على الأرض ذى سلطة للحكم بينهم وبمعنى آخر، نقيض حالة الطبيعة هو المجتمع المدني" إن أولئك الذين يتحدون في مجموعة واحدة، ولديهم قانون عام راسخ، وسلطة قضائية يلجأون إليها، أعنى وجود سلطة تفصل في المنازعات بينهم، وتعاقب المعتدين، يكونون في مجتمع مدني بعضهم مع بعض".[3]

---

[1]–عبد الله الطاهر مسعود، الحكومة المدنية بين جون لوك وجان جاك روسو، مجلة كلية الآداب، العدد29، المجلد56، 2020، ص11.

[2]–ليوشتراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية"من جون لوك إلى هيدغر"(ج2)، تر:محمود سيد أحمد، المجلس الأعلى للثقافة، (ط1)، القاهرة (مصر)، 2005، ص11.

[3]–المرجع نفسه، ص12.

فعلى الرغم من أن قانون الطبيعة قانون معقول وسهل للبشرية جميعا إلى أنه لا يخلومن نزعاتهم واضطراباتهم فيختلف من شخص إلى آخر وقد يتحول هذا إلى حالة من الحرب أوتسود العبودية.

ولهذا يجب أن ينتقل الناس من الطور الطبيعي إلى المجتمع السياسي المدني أكثر أمانا على البشر وممتلكاتهم، ذلك لأن حالة الطبيعة لا تدوم ولا تستمر بسبب الشرور التي تنتج بالضرورة من كون الناس حكاما أوقضاة في قضاياهم الخاصة في الحالة الأولى، فإذا تعدى الأمر إلى ذلك أصبح كل شخص يضع سلطته الخاصة به ومن هنا ستحدث الفوضى والطغيان وحالة من العبودية ونهب للملكية والتعدي على ممتلكات وحقوق الآخرين.[1]

وفقا "لجون لوك"، كان الإنسان في البداية يعيش في حالة طبيعية (الحالة الأولى) تتمتع بالحرية والمساواة قبل ظهور المجتمعات المدنية، لكن هذه الحالة رغم ما توفره من حقوق كانت تفتقر إلى الأمن والاستقرار بسبب غياب سلطة محايدة لتنفيذ القوانين، ومن هنا أراد" لوك" أن ينقله إلى حالة ثانية أكثر أمانا واطمئنانا، فيجد الأفراد أنفسهم مجبرين على الانتقال إلى المجتمع المدني عبر عقد اجتماعي يضمن لهم حماية حقوقهم الأساسية، إذ يقول "جون لوك": "أن المجتمع السياسي ينشأ على إرادة الشعب كله".

فقد رأى "جون لوك" أن السيادة هي سيادة الشعب كله بجميع أفراده، ما دام أن هؤلاء هم الذين أقاموا المجتمع المدني، عن طريق العقد الاجتماعي، كما أن السلطة مستمدة من الشعب.

ومن ثم فقد رأى أن الحاكم يجب أن يكون مختارا من قبل الشعب، وذلك عن طريق موافقة جميع الأفراد، أوعن طريق موافقة الأغلبية التي تعبر عن إرادة الشعب، أوعن طريق مجلس النواب الذي يختاره الشعب ليعبر عن إرادته.[2]

---

[1]– ليوشتراوس وجوزيف كروبسي، المرجع السابق، ص16.

[2]– فضل الله محمد إسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، دار الجامعيين للطباعة والنشر، (ط1)، الإسكندرية(مصر)، 2001، ص23.

وهذا الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الجماعة التي تتم بعمل إرادي، فلقد كان الناس جميعاً أحراراً بطبيعتهم سواسية مستقلين الواحد عن الآخر؛ فما كان لأحد أن يكره على أن يهجر هذه الحالة ليتمثل لسلطة غيره السياسية من غير رضاه المحض، ذلك الرضا الذي هو السبيل الوحيد إلى الاتفاق مع غيره على الترابط والاتحاد في جماعة تحقيقاً لحماية الجميع.[1]

ومن الواضح حسب" لوك" أن الملكية المطلقة التي يزعم بعضهم أنها نمط الحكم الوحيد، ل تتفق مع طبيعة المجتمع المدني لأنه هدف المجتمع المدني تلافي تلك المساوئ التي تنجم ضرورة عن كون كل امرئ في الطور الطبيعي الحكم في القضايا التي تعنيه هو ومعالجتها، بإقامة سلطة معروفة بوسع كل فرد من أفراد ذلك المجتمع أن يلوذ بها، وحيث لا يوجد قوم لا سلطة بينهم من هذا النوع يحتكمون إليها وتفصل في النزاع بينهم، فهؤلاء القوم ما يزالون في الطور الطبيعي، ومنه يتبيّن مدى رفض لوك لما جاء به هوبز من تنظير للخروج من المجتمع الطبيعي.[2]

إن رفض "لوك" لإقرار ذلك الحق الطبيعي، يوقعه في إشكال يكمن في تعارض ذلك الحق الطبيعي الذي يقول " بإنزال العقوبة وتحديد التعويض" مع التكوين الطبيعي للإنسان بأنه أناني ويميل إلى المصلحة الخاصة، تلك الصفات التي تجعل من الإنسان غير عادل في اتخاذ القرار المناسب لتعويض الضرر، ولكي يخرج "لوك" من هذه الإشكالية نراه يدعولإقامة مجتمع سياسي متمدن على إنقاض المجتمع الطبيعي، حيث يرى "لوك" بأن ذلك المجتمع السياسي المتمدن لا يقوم إلا عبر إجراء عقداً اجتماعياً بين كافة أفراد المجتمع الطبيعي الأول، فيتحول ذلك المجتمع الطبيعي بفعل العقد إلى مجتمع مدني سياسي.[3]

وهكذا، فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصّه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي

---

[1]- محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، 283.

[2]-حيدر ناظم محمد وآخرون، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني، صفحات للدراسات والنشر، (دط)، دمشق (سوريا)، 2011، ص41.

[3]-عبد الله الطاهر مسعود، الحكومة المدنية بين جون لوك وجان جاك روسو، مرجع سابق، ص ص 11-12.

أو مدني، وهو ما يحدث كلّما تألب عدد من البشر ما برحوا على "الطور الطبيعي" في مجتمع واحد وألّفوا شعباً واحداً ودولة واحدة تخضع لسلطة حكومة عليا واحدة.[1]

ولقد أراد "لوك" أن يجعل من الدولة حامياً لحريات الأفراد وحقوقهم الطبيعية الأولى فلا تظل سلطتها مشروعة وطاعتها واجبة إلا بقدر حرصها على صيانة تلك الحريات والحقوق، وإلا فمقاومتها مشروعة وواجبة، وحق المقاومة وشرعية الثورة على هذا النحو نتيجة حتمية لعقد جون لوك، ذلك بأن جميع أفراد الجماعة أطراف فيه بما في ذلك الذين يتولون السلطة العامة وأنّهم لا ينزلون بمقتضاه عن حقوقهم كلها وإنما عن الجزء اللازم منها لخلق تلك السلطة التي لا يجوز لها أن تمس ما احتفظوا به من هذه الحقوق.[2]

وفي الأخير نستنتج أن جون لوك قد أسس لرؤية سياسية تحترم كرامة الإنسان وحرياته، حيث أن الانتقال من الطور الطبيعي إلى المجتمع السياسي هو خطوة حول تنظيم الحياة الإنسانية بما يضمن الاستقرار والتقدم، بشرط أن تبقى السلطة خاضعة للمساءلة وتحترم حقوق الأفراد.

يشير فكر جون لوك حول الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع السياسي إلى أن الإنسان في حالته الطبيعية يمتلك حقوقا أساسية مثل الحرية والمساواة والملكية، لكن غياب السلطة المنظمة يؤدي إلى نزاعات تهدد تلك الحقوق، لذلك اقترح لوك أن الأفراد يتفقون على تشكيل حكومة من خلال عقد اجتماعي يهدف إلى حماية حقوقهم.

[1]–جون لوك، في الحكم المدني، تر:ماجد فخري، مرجع سابق، ص189.

[2]–د.محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص283.

المبحث الثاني: المرجعية الفكرية لمبدأ المواطنة عند جون لوك.

جاءت الفلسفة كمحصلة لإسهامات العديد من الشعوب ولا ينفرد بها شعب معيّن فتاريخها هو تاريخ التعدد والتنوع والاختلاف، ففي كل عصر من العصور تعكس أحداث عصرها؛ ومن ثمة يصبح من الضروري على الإنسان أن يهتم بكل الإنجازات التي قدّمها العصر، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن الفلسفة تمثل تلك الثمرة الفكرية التي يخترعها العصر، فالفكر الإنساني لا يعرف التقطع ولا الفواصل كما أنه لا ينشأ من العدم وإنّما كان دائما وليد الأفكار السابقة، حيث أن الفلسفة الغربية الحديثة والمعاصرة حسب التقسيم الجديد لها تضم الفلسفة القارية والفلسفة الأنجلوساكسونية اللتان تشملان تيارات فكرية انتشرت أفكارهما بداية القرن السابع عشر إلى يومنا هذا.

وبالتالي فإن الحديث عن الفلسفة الأنجلوساكسونية قد لا يتم إلا من خلال الحديث عن الفلسفة الإنجليزية والأمريكية، وهذا كلّه لا يتسنى لنا إلاّ من خلال الحديث عن الفلسفة الغربية الحديثة، ولا نستطيع أن نتكلم عن هذه الأخيرة بدون أن نشير إلى الإرهاصات التي سبقت نشأتها، وهي الظروف التي سادت عصر النهضة وهيأت العقل الغربي الحديث لينشئ مرحلة جديدة في الفلسفة هي ما يصطلح عليها بالفلسفة الحديثة، هذه الأخيرة كانت بمثابة المهد للفلسفة الأنجلوساكسونية حيث كان نسبة إلى الفيلسوف الإنجليزي "فرانسيس بيكون" الذي كان له الفضل في مواصلة الفكر الأنجلوساكسوني؛ ومن هذا نطرح التساؤل التالي:

ما هي المرجعيات الفكرية والفلسفية التي أسّس عليها جون لوك تصوّره لمبدأ المواطنة ؟

تظهر المرجعية الفكرية لمبدأ المواطنة كنتاج لتراكم سياسي فلسفي جمع بين التجريبية والتأسيس الليبرالي .

إن المرجعيات الفكرية والفلسفية كثيرة حيث ارتأيت إلى الفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون، إذ يعتبر هذا الأخير "فرانسيس بيكون" مِن أوائل مَن بشّروا بالمنهج التجريبي والعقلاني في قراءة الطبيعة والمجتمع، مهّد بفلسفته الطريق نحو تصور جديد للعلاقة بين الفرد والدولة وبالحديث عن الفلسفة الإنجليزية نجد أنه من أبين أهم المحطات التي يجب الوقوف عندها هو فرانسيس بيكون (1561-1662) لأنه يعبر عن مرحلة حاسمة وهامة

في تيار التفكير المنطقي بصفة خاصة، فقد بلغ الطموح من الفيلسوف الإنجليزي مبلغا دفعه ليكون راسما بل مؤسسا للروح العلمية الجديدة في عصره.[1]

ينظر مؤرخ الفلسفة الإنجليزي " سورلي" Sorley" في عمله الموسوم بـ " تاريخ الفلسفة الإنجليزية" أن البداية الحقيقية للفلسفة الإنجليزية والفلسفة الأنجلوساكسونية* هي التي يؤرّخ لها بقطع الصلة بالفلسفة المدرسية السكولائية، ويربط هذه البداية بالفيلسوف الإنجليزي" فرانسيس بيكون" ذلك لأن الفلسفة المدرسية في العصور الوسطى لم تكن متميزة أومستقلة عن الدين وعلى حد تعبير هيغل (Hegel) «ليست الفلسفة في العصر المدرسي إلاّ لاهوتاً، ولا اللاهوت إلا فلسفة، والفيلسوف المدرسي هو من يبحث في اللاهوت بحثاً علمياً منظما».[2]

أما في إنجلترا فقد ظلّت التفرقة بين الحكمة الدنيوية وعلم اللاهوت زمنا أطول، يشهد بذلك تصنيف فرانسيس بيكون للعلوم على أساس القوى العقلية، واعتباره الفلسفة علما وليد العقل أوالقوة العاقلة في الإنسان .... وإننا نلاحظ في هذا المقام أمرين هما من خصائص الفلسفة الإنجليزية:

أولا: التمييز الدقيق الغريب بين العلم والعقيدة.

ثانيا: خلو الفلسفة الإنجليزية من نظريات ميتافيزيقية بحتة بالمعنى الدقيق لكلمة"ميتافيزيقا".

---

[1]–علي محمد ماهرعبد الله، فلسفة العلوم" المنطق الاستقرائي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (د.ط)، بيروت(لبنان)، 1984، ص95.

*الفلسفة الأنجلوساكسونية : إن لفظ "أنجلوساكسوني" هو لفظ مركب ولا يعني فكر لبلد واحد وإنّما يعني الفكر الإنجليزي والفكر الأمريكي معاً.

في الدلالة اللغوية : مصطلح أنجلوساكسونية مأخوذ من كلمة أنجلوسكسون بالإنجليزيةAnglo–Saxons وهم القبائل الجرمانية التي غزت بريطانيا في القرن الخامس والسادس ميلادي.

في الدلالة الاصطلاحية : الفلسفة الأنجلوساكسونية هي تلك الفترة المنتشرة في العالم الناطق باللغة الإنجليزية، خاصة في أمريكا وانجلترا وهو ما يسمى بالعالم الأنجلوساكسوني. زروقي ثامر، الفلسفة الأنجلوساكسونية المفهو م والخصائص، مرجع سابق، ص06.

[2]– زروقي ثامر، الفلسفة الأنجلوساكسونية المفهو م والخصائص، مجلة الحوار الثقافي، العدد10، جامعة مستغانم(الجزائر)، 2016ص03.

فالفلسفة عند الإنجليز منظور إليها من حيث هي أداة ينتفع بها في البحث في العلوم الجزئية، أي أنها علمية صرفة لأنهم وضعوها على أساس متين من التجربة وجعلوا مهمتها النظر في المبادئ الكلية العامة.[1]

نعتقد أن الفلسفة الأنجلوساكسونية (الأمريكية والإنجليزية) والتي كتبت باللغة الإنجليزية في شقها التجريبي، لم تنشأ فجأة في العصر الحديث ولا يمكن أن نربطها بشخص معيّن وبتاريخ صدور كتاب معين، دون أن ننسى التأثير الديكارتي على تطور هذا الاتجاه.[2]

أما رأيه (بيكون) السياسي كما يظهر في المقالات فهو محافظ جامد، وليس ذلك بعجيب من رجل يطمح إلى مناصب الحكم، فهو لهذا ينشد قوة مركزية متينة، ويرى أن الملكية خير أنواع الحكومة، وهو يحب الحرب، ولا يميل إلى السلم، ولذا تراه يسبُّ تقدّم الصناعة التي أخذت في عهده تنتشر في أنحاء البلاد انتشارا واسعا؛ لأنها تبعث على السلام الذي يقتل الشهامة والشجاعة في الرجال.

وينصح بيكون كما نصح أرسطومن قبله باجتناب الثورات ما أمكن ذلك.وخير سبيل لهذا هو التوزيع العادل للثورة بين الناس : " إنّ المال كالسماد لا يجود إلا إذا انتشر" ولكنه لا يرمي بهذا إلى اشتراكية أوديمقراطية؛ لأنه لا يؤمن بمقدرة الدهماء .... يشير بهذا إلى أن عامة الشعب لا يمكن أن يتعلق إعجابها بالعمل الكامل، لذلك يريد بيكون أن تسود المساواة بين الناس جميعاً، ويقترح أن يُمنح المزارعون ملكية أرضهم، ثم يقوم على رأسهم أرستقراطية تدبّر أمرهم.[3]

يرى بيكون أم المواطنة الجيّدة تعني :

- خدمة المجتمع من خلال العقل والمعرفة .
- احترام النظام والقانون في إطار دولة منظمة.
- السعي للخير العام وليس فقط للمنفعة الشخصية .

---

[1]- أزفلد كولبه، المدخل إلى الفلسفة، نقل إلى العربية أبوالعلا عفيفي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، (د.ط)، القاهرة(مصر)، 1942، ص31.

[2]-زروقي ثامر، الفلسفة الأنجلوساكسونية المفهو م والخصائص، مرجع سابق، ص04.

[3]- زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، مؤسسة هنداوي للنشر، (د.ط)، القاهرة(مصر)، 2020، ص41.

– كان بيكون يؤمن بأن بناء دولة قوية يحتاج لمواطنين مثقفين، متعلمين ومسؤولين.
– أثر في تأسيس الفلسفة العلمية الحديثة، وفي نشوء تيارات فلسفية لاحقة في العالم الأنجلوساكسوني، مثل الوضعية المنطقية والفلسفة التحليلية.
– كان الحجر الأساس في نقل الفلسفة من المجردات العقلية إلى المنهج العلمي التجريبي، وهو ما أصبح لاحقا أحد معالم الفلسفة الأنجلوساكسونية المميزة عن الفلسفة القارية الأوروبية.[1]

يشترط بيكون لرفعة الدولة أن تأخذ بكل أسباب العلم والفلسفة، ثم يؤكد على شرط آخر لقيام الدولة ورفعتها وقوتها، وهو القوة الحربية والميل العسكري، يقول بيكون : " إن النقطة الرئيسية في عظمة أي دولة هي أن يكون الجنس البشري فيها عسكريا" وحين تتحول الدولة إلى إمبراطورية عليها أن تمنح الأجانب الحق في المواطنة، فيشتركون في الانتخابات ويتقلدون الوظائف العليا، وبذلك تتحول المستعمرات إلى أجزاء أصيلة من الإمبراطورية، تدخل في جسمها ويكتسب رعاياها جنسية البلد.[2]

وفي الأخير نستنتج أن فرانسيس بيكون لم يقدم نظرية محددة عن المواطنة، حيث كان هو المرجعية الفكرية والفلسفية التي أسّس عليها جون لوك تصوره لمبدأ المواطنة، رغم ذلك إلا أن أعماله تظهر اهتماما كبيرا بدور الفرد في خدمة المجتمع من خلال المعرفة والعمل الصالح؛ ويمكن استنباط تصوره للمواطنة من خلال دعوته لاستخدام العلم في تحسين حياة البشر واهتمامه بالمسؤولية الأخلاقية للمواطن، ورؤيته للسلطة والمشاركة السياسية وتصوراته حول العدالة والسلام.

ساهمت أعمال "جون لوك" والذي يعتبر من أكثر فلاسفة عصره تأثيرا على الساحة السياسية الحديثة، في تنشيط الحركات التحررية والدفاع بها قدما، لبناء مجتمعات ديمقراطية شعارها المساواة والحرية وإحترام حقوق الإنسان، فأمكن لأفكاره تغيير الكثير من الثوابت والقناعات، كما كانت مرجعا لكثير من الفلسفات، وهو ما استفادت منه الولايات المتحدة

[1]–هربت شنيدر، تاريخ الفلسفة الأمريكية، تر محمد فتحي الشنيطي، مكتبة النهضة المصرية، (د.ط)، القاهرة(مصر)، 1964، ص15.

[2]–حبيب الشاروني، فلسفة فرانسيس بيكون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (ط1)، الدار البيضاء(المغرب)، 1981، ص107.

الأمريكية في طريقها نحو الديمقراطية وتحقيق الاستقلال، فبين التأسيس من حيث هو الأصل وبين الارتقاء من حيث هو الغاية والهدف، عمد المستوطنون الأمريكان تحت ضغط النظام الثلاثي، المتبوع بحملة من المضايقات شبه التعسفية، إلى الدعوة لتبني التفكير السياسي العميق في مناقشة الأفكار ومختلف الركائز التي تقوم عليها الحكومة لتكون مرجعيتهم في ذلك جون لوك، وتحديداً فكرته عن الملكية المقدسة حيث أنكروا الأصل المشرع للملكية العليا وسياسة البرلمان البريطاني.[1]

إن مذهب الحقوق الطبيعية ومنذ الإغريق قائم على فكرة القانون الطبيعي الكامن في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ومع اختلاف الدول والشعوب في أصول ومقوماتها الثقافية وتركيبتها المؤصلة لوجودها، يبقى القانون الحاضن الشرعي لتلك العلاقات كما كما أن نتيجة تواصلها وتحقيق استقلالها، في إطار الفردانية والحرية يجعلها تتمتع لأقصى مضامين الحياة السعيدة، حسب رأي زكي نجيب محمود، يكون جون لوك قد تمكن ولحد بعيد في صناعة وبلورة الفكرة الديمقراطية الأمريكية، حيث كانت أفكاره الملاذ والملهم لها كحقيقة مثلث جوهر ومظاهر الثورة الأمريكية والتي بها ومن أجلها تم أعلن الاستقلال وسطر الدستور، فلوأمعنا النظر في مضامين وثيق الاستقلال كما صاغها "جفرسون"، واعتبرها تعبيرا صريحا عن العقل الأمريكي، وعن روح ثورته المجيدة 1776م، لوجدنا أن تلك الأسطر القلائل التي تضمنتها الوثيقة تلخص المبادئ العامة للديمقراطية من حقوق ومساواة، وحرية وبلوغ للسعادة وتؤكد أنها مبادئ بديهية لا يحتاج صدقها إلى إقامة البرهان عليها، باعتبارها هبة إلاهية كونها جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية.[2]

امتدت أفكار جون لوك كخميرة تفاعلت موادها في الواقع الأمريكي شكل نظام تأسيسي نحوبناء الديمقراطية، فمن مذهب وفلسفة لوك السياسية إلى جانب مبادئ الثورة الفرنسية والإنجليزية استمدت وثيقة الاستقلال قيمها الإنسانية والديمقراطية، ويعتبر الكونغرس أهم خطوة إجرائية ميزت إعلان الانفصال والاستقلال عن التاج البريطاني، ليتأسس الدستور بتسطير من جفرسون وباستشراف من جون لوك، الذي كما أشرنا سابقاً مهدت مطالب

[1]–بلوط صبرينة، الديمقراطية والبراغماتية " جون ديوي" أنموذجا، مرجع سابق، ص33.

[2]–بلوط صبرينة، الديمقراطية والبراغماتية، مرجع السابق، ص35.

نظريته السياسية لقيام الثورة الأمريكية وضربت فيها فهما بعيد المرمى والمتمثل في إعلان الاستقلال وتأسيس الدستور، بفضل جماعة النخبة التي عززت مسار الديمقراطية في أمريكا في ظل الفلسفة البراغماتية.[1]

[1]–المرجع نفسه، ص38.

المبحث الثالث: المواطنة عند فلاسفة العقد الاجتماعي "توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو"

لقد عني فلاسفة العقد الإجتماعي بفكرة المواطنة من خلال إدراجها ضمن الحقوق السياسية للإنسان، وبسبب الأزمات والثورات السياسية والاجتماعية المستمرة في أوروبا ظهرت إشكالية المواطنة لغرض إعادة إنسانية الإنسان التي احتضنتها النظريات القائمة على القانون الطبيعي، فجاءت فكرة العقد الإجتماعي لتعزز العلاقات الإنسانية وتضمن الحقوق والحريات السياسية وذلك بالانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية.

فظهرت هذه النظرية بشكل بارز في القرن السابع عشر والثامن عشر، وتعتبر محورية في تطوير الفكر السياسي الحديث، وعليه ظهر فلاسفة عصر الأنوار أمثال "مونتسكيو" الذي أحدث قطيعة جذرية مع التصورات الإغريقية والوسيطية لمبدأ المواطنة، وتحرير المواطن من الثوب الميتافيزيقي إلى مواطن واعٍ ومهتم أي حديث؛ ومن هذا المنطلق فقد تطرق إليها بالدراسة والتحليل العديد من الباحثين والفلاسفة عبر العصور خاصة في العصر الحديث مع فلاسفة العقد الإجتماعي مثل "توماس هوبز، جون لوك، وجون جاك روسو" وعليه : كيف نظر فلاسفة العقد الإجتماعي إلى مبدأ المواطنة، والعلاقة بين الحاكم الذي يتمثل في الدولة والمحكوم الذي يتمثل في المواطن في تجسيد فكرة المواطنة ؟وما هي الأسس والنظريات التي تطرق إليها هؤلاء الفلاسفة لإرساء فكرة المواطنة ؟

-كيفية تصور فلاسفة العقد الإجتماعي للمواطنة :"هوبز، لوك، روسو"

إن المواطنة باعتبارها مفهوم شامل له علاقة مباشرة بحقوق الإنسان مثل حق التعبير والتعليم، والعمل والمشاركة السياسية...فإنّها عنيت عند فلاسفة العقد الاجتماعي انطلاقا من هذه الحقوق، من أجل إعادة إنسانية الإنسان، حيث عملوا على دراسة نظرية العقد الإجتماعي لتقوية العلاقات الإنسانية ومن ثمة ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم.

إن العقد الإجتماعي في الفلسفة الأخلاقية والسياسية هو نظرية أونموذج تبلور في عصر التنوير، ويهتم عادة بمدى شرعية سلطة الدولة على الأفراد، تنادي هذه النظرية بالتحديد بأن الأفراد يقبلون بشكل ضمني أوصريح أن يتخلوا عن بعض حرياتهم ويخضعوا

لسلطة الحاكم مقابل حماية بقية حقوقهم. ومن ثم فإن العلاقة بين الحقوق الطبيعية والشرعية هي في العادة مبحث من مباحث نظرية العقد الإجتماعي.[1]

كتابان يسيطران على الفلسفة السياسية الإنجليزية في القرن السابع عشر، كتاب "هوبز" وكتاب "لوك".

كتاب "هوبز" لفيثان" Levithan صدر بعد سنتين من إعدام جاك الأول 1651، أما كتابا لوك الرئيسيان أحدهما في المجال الفلسفي " محاولة في الإدراك البشري" والآخر في المجال السياسي، "أبحاث حول الحكومة المدنية فقد ظهرا بعد ثورة 1677م بقليل.[2]

1. توماس هوبز* (1588-1679) Thomas Hobbes: لجأ هوبز الفقيه الإنجليزي إلى فكرة العقد الإجتماعي ليسوغ لملوك إنجلترا سلطة مطلقة وحكما استبداديا بتقريره على أن أفراد الشعب تنازلوا للحاكم عن حقوقهم وحرياتهم مقابل الخروج من وإلى الاستقرار والأمن فالحاكم عند هوبز هو الذي يملك وضع القوانين وتعديلها كما يشاء، ويكون سلطانها شاملاً ولا يستثني منها أحد فقد اعتنق هوبز فكرة السلطان المطلق ؛ فتعين على الأفراد الخضوع للأوامر الحاكم ونواهيه، وعدم المطالبة بحقوق أوحريات تنازلوا عنها مقابل أمنهم واستقرارهم.[3]

كما يعد هوبز وفكرته عن السلطة المطلقة، جانبا آخر من نظرية العقد الاجتماعي في انجلترا، حيث ذهب لوضع نظرية أساسها السلطة، ومن بين مضامين عقده الفرد والجماعة والسلطة أي من يستلم هذه الأخيرة، وطبقا لذلك يتنازل كلا من الطرفين عن حقوقهم وإرادتهم للطرف الثالث أو لإرادته بتعبير أدق، الذي لا يعد طرفا في العقد كونه يمثل

---

[1]-جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الإجتماعي، تر: محمود الكيال، وكالة الصحافة العربية، (د.ط)، مصر، 2012، ص10.

* توماس هوبز(1588-1679) Thomas Hobbes فيلسوف إنجليزي وعالم رياضيات، أحد مؤسسي فلسفة السياسة الحديثة، عرف باشتغاله بالفلسفة والأخلاق والتاريخ، فقيها قانونيا ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الأطروحات التي تميز بها على المستوى السياسي.

[2]- جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، تر: علي مقلد، مرجع سابق، ص257.

[3]- نيفين محمود عبد الونيس، فلسفة القانون والعدالة عند جون رولز، مجلة كلية الآداب، العدد68، جامعة حلوان(مصر)، 2023، ص256.

أعلى سلطة في لدولة "تبقى إرادته مستقلة ولا تتحمل أي مسائلة قانونية لأنه يمثل عنصر التوازن للتحكيم فيما بينهم وبتنظين أمرهم وضمان حقوقهم وحرياتهم...".[1]

بالنسبة لهوبز كلما انتقل الإنسان من الحياة الفطرية الطبيعية إلى الحياة الإجتماعية الحضارية، نفع نفسه وغيره بمختلف الجوانب الاقتصادية والعلمية والأخلاقية أوبمعنى مغاير الإنسان بوصفه كائنا طبيعيا فهو في حالة حرب مستمرة، الأمر الذي دفعه لإنتاج مضادات اجتماعية للطبيعة البشرية، ما يؤخذ على هوبز هنا أنّه صوّر حالة الطبيعة حالة تجريد وغياب للمجتمع وليس الحكومة فقط مما أدى بـ "جون لوك" للوقوف على عكس هذا الطرح.[2]

في الحكم المدني لوك يقول: "ولكي ندرك طبيعة السلطة السياسية إدراكاً صحيحاً ونستنبطها من مصدرها الأصلي ينبغي لنا أن نفحص عن الوضع الطبيعي الذي نجد البشر عليه، وهو وضع من الحرية التامة في القيام بأعمالهم والتصرف بأملاكهم وبذواتهم كما يرتأون...ومع أن هذا الطور الطبيعي طور من الحرية، فهو ليس طوراً من الإباحية".[3]

يقول هوبز: "إن البشر من دون دولة يشعرون بعدم الأمان، من غير وجودها نشترك لندافع عن أنفسنا...فلا يسلم في الصراع الفردي للبقاء أحد؛ إذ لا وجود لمن هو حصن وغير معرض للخطر، وهناك مساواة نسبية بين البشر في الدهاء لذا ستكون الحرب مستمرة، وتلك هي الحالة التي تدعى حالة الطبيعة التي يقاتل كل واحد فيها الآخر، فالأجزاء المكونة هي الكائنات البشرية أوالأفراد وهدفهم الأساسي حفظ الذات".

لم تكن فكرة الدولة عند "هوبز" مثلما كانت عليه بالنسبة إلى مختلف المجتمعات التي سبقته وإنما كانت ذات خصوصية وهذا ما انعكس على كيفية تصوره لفكرة المواطنة وممارستها، في كل مرحلة تاريخية عكست المواطنة شكل الممارسة السياسية السائدة وطريقة تنظيم الدولة للمجتمع.[4]

---

[1]– بلوط صبرينة، الديمقراطية والبراغماتية" جون ديوي" أنموذجا، جامعة وهران2، الجزائر، 2024/2023، ص31.

[2]– بن قرنة مخطارية، إشكالية الفرد والمواطنة في فلسفة توماس هوبز، مرجع سابق، ص20.

[3]– جون لوك، في الحكم المدني، تر :ماجد فخري، مرجع سابق، ص140.

[4]– بن قرنة مخطارية، إشكالية الفرد والمواطنة في فلسفة توماس هوبز، مرجع سابق، ص21.

يقول "توماس هوبز" في كتابه التنين: "إن البشر مجبرون بسبب ميل فطري طبيعي على طاعة سلطة عليا أقاموها بواسطة اتفاقياتهم المتبادلة".[1]

إن القوانين التي تنادي بها فلسفة هوبز تستمد مشروعيتها من المصدر الإلاهي، وهي مبادئ فطرية تنادي بها الفطرة السليمة، العدل، الرحمة، الحفاظ على الذات، كلها أسس تحاول الدولة المدنية المتجسدة في الشخص الحاكم كالأنظمة الملكية أو الجماعية (الديمقراطية) على صيانتها بفعل قوانين، بحيث تكون الضامنة على تجسيدها من دون أن تضفي عليها الطابع الديني، فهي المشرع له والتي تحافظ على صيغته المدنية له، الحاكم المطلق الواعي هو الشخص الذي كانت تأمل فيه فلسفة هوبز، لأن يجسد أطروحاته السياسية التي يكون من شأن تجسيدها على أرض الواقع أن تنهض الأمم وتحافظ على عزّة مواطنيها وحقوقهم.[2]

أما نهاية هذا التأسيس، فهي السلام والدفاع عن الجميع، والأحقيّة في الغاية تعطي الأحقية في الوسيلة ... أما السبب، فهم لأن المحكومين بنوع من الخفّة، إلى حد التجرؤ على تناول السلاح للدفاع عن رأي معين هم دائما في حالة حرب، وليس السلام من شروطهم، بل تعليق استخدام السلاح فقط، خوفاً من بعضهم بعضاً؛ فيعيشون في جو مستمر من التحضير للحرب، ويعود لمن له السلطان المطلق في أن يكون الحَكَم، أوفي أن ينصب الحكام على الآراء والعقائد كإجراء ضروري للسلام، بُغية تفادي الخلافات والحرب الأهلية (فالحاكم المطلق هو المراقب).[3]

---

[1] –Thomas Hobbes, Elements philosophiques du citoyenneté, ou Les fondemnts de la société civile sont découverts, AMESTERDAM de l'imprimerie de Lean Bleav, p128.–

[2]– زيان محمد، قيم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر'جان جاك روسو'، جامعة وهران2(الجزائر)، 2019/2018، ص180.

[3]– توماس هوبز، اللفياثان "الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة"، تر: ديانا حرب وبشرى صعب، دار الفارابي، (ط1)، بيروت (لبنان)، 2011، ص180.

يتفق كليغولا* وهوبز وغروسيوس في الاستدلال، وكان أرسطو قد قال قبلهم جميعاً: "إن الناس ليسوا متساوين بحكم الطبيعة، وإنّما يولد بعضهم للعبودية، ويولد الآخرون للسيطرة".[1]

إن "توماس هوبز" يقوم بالفصل التام بين المواطن والإنسان، بفصله بين حالة الطبيعة التي يجعل الحق الطبيعي سائدا فيها، وهو حق الإنسان بتحقيق رغباته مع إباحة كل الوسائل التي يمكنه من ذلك، وبين الحالة المدنية التي يتحول فيها الإنسان إلى مواطن. إنه بذلك يفتح المجال في تاريخ الفكر السياسي المدني للتقدم نحو المواطنة لا على أساس العودة إلى الامتيازات الموروثة أو القائمة على الانتماء، وإنّما على أساس التقدم تدريجيا نحو المواطنة العامة الحديثة القائمة على الحقوق والواجبات في العلاقة مع الآخرين...من خلال تلخيص هوبز قيام الدولة على أساس العقد الإجتماعي، الذي من خلاله تمتع الحاكم بسلطة مطلقة.

فالتمييز بين مفهومي الإنسان والمواطن، وتعبير الفرد السياسي وجد للمرة الأولى في الفكر الأوروبي في القرن السابع عشر إذ أخذت فكرة المواطنة كشرط لحفظ البقاء والمساواة تكتسب دلالتها في إطار الدولة الحديثة، حرية المواطن إذن لا تكمن في ممارسة السياسة وإنما هي قدرة السيد أوالحاكم في الحفاظ على تلك الحرية؛ وبالتالي تكون المواطنة هي الصفة التي يكتسبها الإنسان من خلال انخراطه في الحياة السياسية العامة ومساهمته فيها، والتي اقتضت وجود تنظيم سياسي.[2]

يذهب هوبز إلى أن حالة الإنسان الطبيعية كان قوامها النفور والعداء بين الأفراد، وأنهم إنما تعاقدوا ليأمن الإنسان شرّ أخيه، ولكي يتمكن الفرد من الاحتفاظ بذاته دون أن يتعرّض في كل ساعة إلى خطر الموت.[3]

وهكذا كانت تبدو فلسفة هوبز في جوهرها وصميمها فلسفة فردية، انطلقت من نقطة مفادها أن الفرد هو ذلك الكائن الإنساني الخاص الذي يتمتع بجميع حقوقه في حالة

---

[1]– جان جاك روسو، العقد الإجتماعي، تر :عادل زعيتر، دار القلم للطباعة والنشر، (د.ط)، بيروت(لبنان)، 2012، ص37.

* كليغولا : إمبراطور روماني، ثالث ملوك الإمبراطورية الرومانية.

[2]– بن قرنة مخطارية، إشكالية الفرد والمواطنة في فلسفة توماس هوبز، مرجع سابق، ص ص 25–26.

[3]– زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، مؤسسة هنداوي للنشر، (د.ط)، القاهرة (مصر)، 2020، ص57.

الطبيعة، حيث أن الإنسان في حالته الطبيعية أي في غياب السلطة السياسية يعيش في حالة من الفوضى والقتال بسبب دوافعه الأنانية والمنافسة على المصلحة الذاتية، ومن هنا جاء تصور "هوبز" لعقد اجتماعي يتم بموجبه تنازل الأفراد عن جزء من حرياتهم لصالح قوة مركزية تتمثل في الدولة التي تضمن الأمن والاستقرار.

2. جون لوك (1632-1704) John Locke: يتفق لوك مع هوبز في أن الإنسان كان يعيش قبل العقد الإجتماعي في حالة الطبيعة لا يخضع إلا للقانون الطبيعي، وأن المجتمع السياسي، قد تأسس على وجود عقد انتقل به الأفراد من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة إلا أن لوك كان يرى على خلاف هوبز أن الإنسان كان مشبعا في حالته الطبيعية بروح العدالة وكان يتمتع بالحرية التامة في ظل القانون الطبيعي دون الإضرار بالآخرين أوالاعتداء على حرياتهم، وقد وصف بعض الكتاب تحليل لوك هذا بقولهم: أن حال الفطرة عند لوك، بما يسود فيها من حقوق مقررة هي مجتمع سياسي بالفعل.[1]

ذكر لوك أن حالة الفطرة حقيقة تاريخية، وليست حالة توحش يسود فيها قانون الأقوى بل إنها حالة صالحة تجري على أصول القانون الطبيعي.

فهذه الحالة وإن لم تكن منظمة بالقوانين المدنية، فهي ليست خلواً من القوانين على الإطلاق، لأن للإنسان حقوقاً لا يخلقها المجتمع، وهي الحقوق الطبيعية التي تحكم الرغبات الفردية، وتقيم العلاقات الطبيعية بين الأفراد على أساس الحرية والمساواة.

وإن حالة الفطرة الجميع فيها متساوون وأحرار وعلاقة الفرد بأخيه علاقة كائن حر بكائن حر حريص كل طرف على حرية أخيه، وهي حالة يسودها المساواة والحرية بما يسود فيها من حقوق مقررة فهي مجتمع سياسي بالفعل، لذلك تعاقد الأفراد فيما بينهم وكوّنوا مجتمعاً سياسياً يتنازل الأفراد فيه عن بعض حقوقهم الطبيعية في سبيل إقامة مجتمع يحمي ويصون الحقوق والحريات، على أن يقوم الحاكم بتأدية واجبه اتجاه من يحكمهم، والناس كما يتفقون فيما بينهم لاختيار الحاكم، يتنازلون فقط عن القدر اللازم لإقامة السلطة، والمحافظة على حقوق الجميع من أنفسهم لأنفسهم وليس للحاكم، ولكنه بذلك أن تكون السلطة في يد الشعب رافضاً فكرة السيادة المطلقة، لأن مرجعها من الشعب وإلى الشعب وحده، وبصفة

[1]-فضل الله محمد إسماعيل، فلسفة السياسة، مرجع سابق، ص73/72.

عامة فإن أساس العقد عند لوك توافر عنصر الرضا الضمني في إضفاء ذلك الوضع المميز على الحاكم.

وقد أرجع لوك فكرة العقد إلى التوسعات وشعور الفرد بذاته، فجاءت فكرة التعاقد للتنظيم وتحديد العلاقة بين الأفراد بعضهم ببعض، والحاكم ما هو إلا شخص أوهيئة تعمل على استقرار المجتمع، وهو طرف في العقد إلا أنّه قيد حرية الحاكم وألزمه باتباع تعاليم القانون.

كما أن العقد قد بني في مخيلة جون لوك وعايشه على الواقع بالآتي :

– المجتمع مصدر السلطات ومن ثم لابد من خضوع الأقلية لرأي الأغلبية.

– الحاكم فرد من الشعب يحكم بالقانون ويمارس مهامه طبقاً للقانون، مراعياً في ذلك الحقوق المتضمنة في قانون الطبيعة.

– في حالة إخلال الحاكم بمسؤوليته وجب عزله، لأنه طرف في العقد وإحلال من يحل محله، لأن الإرادة الحقه عنده هي الإرادة العامة " يتفق مع روسو في ذلك" وهذه الإرادة يجب أن يطيعها الجميع شعبا وحكومة، لأن تكون جوهر ووحدة المجتمع.

كما كان يؤمن بأن الناس بطبيعتهم أخيارا وليسوا أشراراً، وأن نظام الطبيعة كان قائماً على السعادة.

وكان مرجع هذا عنده هو أن الإنسان محكوم بقانون الطبيعة الذي عرفه من خلال العقل، والذي هو مشيئة الله.[1]

وعلى كل حال فإن أفكار لوك تعد الأساس الذي قامت عليه المدرسة الفردية Individualism والمدرسة النفعية Utilitarialism، وما يعرف باسم الديمقراطية التقليدية التي تمثل نوع التنظيم السياسي المرتبط بالنظام الرأسمالي والتي أعلت من شأن الفرد ومجّدت حقوق الإنسان، وقضت على نظرية السلطة المطلقة التي تشيع لها هوبز من قبل.[2]

---

[1]– فضل الله محمد إسماعيل، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مكتبة بستان المعرفة، (د.ط)، الإسكندرية (مصر)، 2006، ص74/73.

[2]– قايد دياب، المواطنة والعولمة تساءل الزمن الصعب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، (د.ط)، القاهرة (مصر)، 2007، ص21.

يقول لوك أن حالة الطبيعة يحكمها العقل، وحالة الطبيعة هي حالة الحرية الكاملة وحالة المساواة، وهذا ما يراه أيضاً هوبز، إلا أن الحرية لا تعني بالنسبة إلى لوك حالة الإباحة، وأن حالة المساواة لا تؤدي إلى حرب الكل ضد الكل كما يرى هوبز.

يقول أيضا لوك "إن الأفراد كانوا بخير في حالة الطبيعة، لكنّهم مع هذا معرضين لبعض المنغصات التي يمكن أن تتفاقم، لذا فإنهم أرادوا الخروج منها لكي يكونوا في حالة أفضل إن ما يفتقده فردوس حالة الطبيعة هو وجود قوانين معلنة معروفة ومسلم بها وقضاة معترف بهم، محايدون، مهمتهم حسم الخلافات وفق القوانين النافذة وأخيرا وجود قوة قادرة على تنفيذ الأحكام الصادرة، وكل ذلك متحقق في حالة المجتمع ويميزه عن حالة الطبيعة، ومن أجل كل هذه المزايا يقول لوك ' قرّر الأفراد الخروج من فردوس حالة الطبيعة ' .[1]

لقد أمكن لجون لوك من تصدر قائمة فلاسفة العقد الاجتماعي، حيث نادى بضرورة التعاقد كشرط لاستمرار الأمة واستقلالها، فهو يرى أن المجتمع السياسي يتأسس بناءاً عن عقد حر، وأن الحاكم يستمد سلطانه من الأمة "الأصل والغاية"، وذلك لأن أفكار لوك كانت نتيجة متوقعة لاسترجاع الحق الطبيعي في الحريات، وهو الحق الذي تم سلبه باسم السلطة الكهنوتية في العصر الوسيط، وباسم السلطة المطلقة فيما بعد، ما تسبب في جمود فكري وديني، عمق الهوية بين الأفراد والدولة، الأمر الذي تطلب فيها ضرورة التدخل لامتصاص غوغاء هذه الهوية ومحاولة ردمها.[2]

تصور لوك أن العقد القائم بين الشعب والحاكم، يتنازل فيه الشعب عن القدر اللازم لكفالة الصالح العام كحق تنفيذ قانون الطبيعة، إلا أن الغاية من هذا التعاقد هو تنظيم وحماية وحفظ كل ما يملكه الفرد من حقوق طبيعية تتعلق بحياته وحريته وملكيته ضد الأخطار الداخلية والخارجية. وإن الشعب عندما قرر التنازل لإجراء العقد مع الحاكم لم يتنازل عن حقوقه للحاكم، إنما يتنازل عنه للمجتمع بأثره، فيصبح المجتمع صاحب الكلمة العليا. وفي حالة إخلال الحاكم بواجبه وجب على المحكومين عزله وتولية من يحل محله

[1]–منذر الشاوي، النظرية العامة في القانون الدستوري، دار ورد للنشروالتوزيع، (ط1)، الأردن، 2007، ص34.

[2]–بلوط صبرينة، الديمقراطية والبراغماتية "جون ديوي" أنموذجا، مرجع سابق، ص29.

على نفس الدرب، أما في حالة إخلال الشعب بواجبه اتجاه السلطة الحاكمة أوجب على الحاكم خلع نفسه.

وقد بنى لوك آراءه السياسية على فكرة العقد الإجتماعي التي تقوم على التراضي وأحقية الشعب في مواجهة الحاكم.

وكان لوك يؤمن بأن هناك قوة من وراء الحكومة تقف لمحاسبتها ألا وهي الشعب كما كان يعارض الحق الإلهي المطلق ويؤمن بالملكية المقيدة، ولقد أشار لوك قائلاً: إن المجتمع السياسي قد تأسس على غرار العقد الذي انتقل به الأفراد من حالة الطبيعة الأولى إلى حالة المجتمع المدني؛ وبهذا يعتبر لوك من واضعي أسس الديمقراطية في العصر الحديث.[1]

دعا جون لوك إلى فرض حالة طوارئ استدعت التعاقد المبني على أساس الحالة الطبيعية للأفراد "حالة أنس وأمان"، فبموجبها يتمتع الأفراد بالحرية المطلقة، ولعل هذا الشرط أساس قطعي لا رجعة فيه عند لوك، الذي أسس لعقد يحترم الحريات، لأن الأفراد خلقوا أحرارا ومتساوون، وبالتالي يصعب إخضاع حريتهم تحت اسم السلطة للتسط والقوة، فالسلطة تبنى على رضا الشعب التي هي منه وإليه، كما أن على المجتمع السياسي احترام الحقوق الطبيعية وحمايتها بكفالة نفسه وكفالتها، ما دامت الرغبة مرتبطة بالسعادة والسلام وما دامت شرعية الحاكم مصدرها الأمة.[2]

العقد الإجتماعي للوك ينبني على حقوق في الأصل هي طبيعية، وفي ظل الارتقاء للمجتمع المدني أوالانضواء في عقد داخل الدولة هي حقوق المواطنة، وقيما بالتحديد، ولقد عددها هو الآخر على قدر ما أجاز هوبز في عقده السلطوي المطلق، يعتبر أن الإنسان يمتلك الحقوق الطبيعية، والتي تمثل أولا: الحق لكل إنسان في أن يستخدم سلطته الطبيعية

---

[1]– فضل الله محمد إسماعيل، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص75.

* العقد الإجتماعي :هو اتفاق يفترض تخلي الناس عن حالة الفوضى ليكونوا المجتمع الذي يعيشون فيه، ترجع فكرة العقد الإجتماعي إلى إيمان بعض المفكرين والفلاسفة بأن الدولة ليست مؤسسة أزلية وإن الإنسانية قد مرت بمرحلة سابقة كان الناس يعيشون فيها بدون قوانين ولا حتى الدولة."علي صبيح التميمي، فلسفة الحقوق والحريات، دار المنهل للنشر، عمان، ص49.

[2]– بلوط صبرينة، الديمقراطية والبراغماتية "جون ديوي" أنموذجا، مرجع سابق، ص30.

بالأسلوب الذي يراه مناسبا للحفاظ على بقائه وبقاء سائر البشر، أما الحق الثاني: هو أن لكل إنسان الحق في أن يستخدم سلطته الطبيعية لمعاقبة الجرائم المفترضة ضد قوانين الطبيعة، أي استخدام قوته الطبيعية لتنفيذ هذه القوانين.[1]

في نظرية الحق الإلاهي: على الرغم من أن فكرة الحق الإلهي للملوك كانت سائدة في العصور الوسطى ووجدت ملاذها في كتاب سير روبرت فلمر، إلا أنها تلقّت ضربات عنيفة على يد المفكرين السياسيين خصوصا "جون لوك"، حيث قام بنقد هذه النظرية خاصة في الرسالة الأولى من كتابه رسالتان عن الحكم المدني، وتنفيذ كل الحجج التي دافعت عنها وأقرّت المبدأ الخطير الذي يعطي للملك الحق في حكم رعاياه حكما مطلقا استبداديا دون أن يكون لأي فرد من أفراد الشعب الحق في معارضته أو الثورة عليه، وطالما أن الملك كان مفوضا من قبل الله لحكم الشعب كان على هذا الأخير إطاعة أوامر الملك وأحكامه؛ فالملك من حيث هو مفوض تفويضا إلا هي له الحق في إصدار التشريعات التي يراها صالحة، وبالتالي فهم كما يقال في مصر القديمة" عليم بكل شيء ولا تخفى عليه خافية، وليس هناك شيء في هذه الدنيا لا يعلمه وما من معرفة إلا بها".

أحسن لوك أن مهمته الأولى هو دحض هذه الأفكار فتعجب من قول سير روبرت تنصيب الله قائلا" تمنيت لو أخبرنا ماذا يعني بتنصيب الله".[2]

– **يقول سير روبرت:** "أن آدم أصبح ملكاً على العالم على أثر خلقه، بتنصيب من الله رغم أنه لا يكن له رعية يقوم عليها، ومع أنه يستحيل قيام حكومة فعلية قبل وجود الرعية فقد كان من حق آدم الطبيعي أن يكون حاكما على سلالته ...".[3]

يخبرنا "سير روبرت" في مقدمة "ملاحظاته على سياسة أرسطو" مايلي :لا يمكن افتراض حرية البشر الطبيعية إلا اذا أنكرنا خلق الله لآدم، ولكني لست أفهم كيف يكسب الخلق وهو لا يعدو كونه تقبل الوجود مباشرة من الله القدير السيادة على أي شيء...نجد في

[1]– زيان محمد، قيم المواطنة في الفكر السياسي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص201.

[2]– سارة بلخيري، حقيقة المواطنة عند فلاسفة العقد الإجتماعي'هوبز'لوك' روسو'، مرجع سابق، ص448.

[3] –جون لوك، في الحكم المدني، تر : ماجد فخري، مرجع سابق، ص16.

الوصايا العشر التي تقضي بإطاعة الملوك تنص على مايلي: أكرم أباك، كأن السلطة كلها كانت حالة في الأب أصلا.[1]

يؤكد لوك أن هذه الحجة ليست قائمة على المنطق وغير موزونة ودقيقة بل قائمة على اعتبار أومصلحة معينة، لأن الوصايا العشر تنص على كرم الوالدين، الأب والأم، وبذلك لا يمكن أن تكون السلطة للأب غير متساوية مع سلطة الأم.

وفي إطار مناقشة لوك لأفكار سير روبرت، يعتقد أن العلاقة بين الملك ورعاياه لا تشبه مجال العلاقة بين الأب وأبنائه، لأن هذه الأخيرة أخلاقية في المقام الأول، فهو مسؤول أخلاقيا عن تربية أبنائه وغرس القيم فيهم، أما علاقة الملك بالرعايا سياسية أساسا، وتتوقف على قيام الملك بمجموعة من الواجبات الخاصة التي تحددها القوانين في الدولة. [2]

وقد استنتج لوك أن الحاكم إذا أخل بشرط من شروط التعاقد ولم يحافظ على حقوق الأفراد المتعاقدين معه انفسخ العقد وحق لكل فرد الرجوع إلى حالته الطبيعية السابقة على التعاقد.[3]

يقول جون لوك: "لقد اتفقنا على أن الفرد يولد حرا متمتعا بكافة حقوق القوانين الطبيعية وامتيازاتها متساويا في ذلك مع غيره من الأفراد في أنحاء العالم، ولديه من القوة ما يكفل له المحافظة على ممتلكاته حياته وحريته ومصيره ضد من تسول له نفسه الاعتداء عليها، ليس هذا فحسب، بل إنه يتولى أيضا تنفيذ أحكام هذا القانون، بتوقيع العقوبة التي يستحقها المذنبون ... وحيث أنه لا يمكن أن يقوم أي مجتمع سياسي إلا اذا كانت لديه القوة على المحافظة على الملكيات ومعاقبة المعتدين عليها.[4]

وعليه فإن لوك يعلن بوضوح ديمومة "القانون الطبيعي" وعلوه على القانون الوضعي ولهذا فإن المشرع الذي يضع القوانين لا يضعها اعتباطاً وتحكما بل انسجام وتمشي مع القوانين الطبيعية التي تقيد سلطته التشريعية، وإن فكرة "دولة القانون" يمكن أن تفهم عند لوك

---

[1]– جون لوك، في الحكم المدني، المرجع السابق، ص16.

[2]– سارة بلخيري، حقيقة المواطنة عند فلاسفة العقد الإجتماعي، مرجع سابق، ص 449.

[3]– فضل الله محمد إسماعيل، فلسفة السياسة، مرجع سابق، ص72.

[4]–جون لوك، الحكومة المدنية، تر: محمود شوقي الكيال، وكالة الصحافة العربية، (ط1)، مصر، 2012، ص75/74.

بأنها لا تقتصر على خضوع قرارات الهيئات في الدولة إلى القانون الوضعي، بل إن من يقيم القانون الوضعي مقيد هو الآخر بقانون يعلو عليه.[1]

من هذا يتضح أن لوك وإن كان قد بدأ مع هوبز من نقطة بداية واحدة، وهي وجود عقد اجتماعي انتقل به الأفراد من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة السياسية، إلا أنه لم يرى في ذلك العقد* مبررا لإقامة سلطان مطلق، بل على العكس يفرض على كل من الحاكم والمحكومين التزامات متبادلة ويعين للحاكم رسالة محددة بأغراض الجماعة في الحماية والأمن والمحافظة على الحقوق، لا في العبودية والاستبداد، وبذلك يكون تفكيره السياسي أكثر نضجا من تفكير هوبز، ثم أنه يفرق بين الحكومة والدولة.

وفي الأخير، أكد لوك أن المواطنة هي مبدأ أساسي مرتبط بالمجتمع المدني، حيث أن المواطن هو عنصر محوري داخل الدولة، وينبغي على الحاكم أن يوفر له مجموعة من الحقوق التي ينتقل بها من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني، كما ينبغي عليه الالتزام بمجموعة من القواعد اتجاهه.

لوك والفصل بين السلطات ودوره في حماية المواطنة

كانت البداية الحقيقية لظهور مبدأ الفصل بين السلطات عندما توجهت أنظار الفلاسفة والعلماء نحو دراسة القواعد التي تنظم السلطات العامة وبحثها، ونجد أصول هذه الدراسات لدى فلاسفة الإغريق، وكان "لأفلاطون" "وأرسطو" الفضل الكبير في وضع هذه الأسس التي يقوم عليها هذا المبدأ، وقد اقتفى أثرهما عدد من الفلاسفة والعلماء في العصر الحديث، وبالأخص "جون لوك ومونتسكيو" حتى انتقل هذا المبدأ إلى الجانب التطبيقي على إثر تبني الثورتين الأمريكية والفرنسية لمبدأ الفصل بين السلطات، وعليه نطرح التساؤل التالي :

كيف نظَّرَ الفكر السياسي الحديث إلى مبدأ الفصل بين السلطات وتحديدا عند جون لوك؟

لقد كان للفكر الديمقراطي أثر في مواجهة مساوئ الحكم المطلق، وإبراز مبدأ الفصل بين السلطات، فظهرت العديد من الدعاوى في القرن السادس عشر للمناداة بهذا المبدأ، وذلك بغية الحد من السلطة المطلقة للحكام وتوزيعها على أكثر من جهة؛ وكان

[1]– منذر الشاوي، النظرية العامة في القانون الدستوري، مرجع سابق، ص35.

للتجربة الديمقراطية الإنجليزية الأثر الكبير في بلورة مبدأ الفصل بين السلطات، بعد ذلك برزت أفكار الفيلسوف الإنجليزي "جون لوك" وكتاباته في إنجلترا في القرن السابع عشر، أما في فرنسا ظهر الفيلسوف "مونتسكيو*" في القرن الثامن عشر، وكل منهما نادى بفكرة مبدأ الفصل بين السلطات.

يعتبر جون لوك أوّل مُنظِّر لمبدأ الفصل بين السلطات، وقد صاغ أفكاره في كتابه "الحكومة المدنية"، وقد درس هذا المبدأ في ظل حكومة نيابية وعلى أساس السيادة الشعبية وهو نصير الأفكار الديمقراطية، ولقب بأبو الاتجاه الليبرالي حتى قيل إن الثورات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية استمدّت جذورها من القانون الطبيعي بفضل جون لوك الذي حول مبادئه باتجاه الحركة الفردية.[1]

أرجع لوك نظام الفصل بين السلطات إلى ما كان قائما من خلاف بين البرلمان والملك، الملك يرى أن السلطة مطلقة والبرلمان يرى أنها مرهونة بما يقدمه الملك من مزايا لشعبه، وقد ذكر لوك أن الأساس الجوهري لنظرية الفصل بين السلطات هو المحافظة على الحريات وصيانتها.

لذلك كان من أهم قواعد النظام الديمقراطي الفصل بين السلطات، التي تقوم عليها السلطة التشريعية التي يزاولها البرلمان المكون من ممثلي الأمة، والسلطة التنفيذية التي تزاولها الحكومة وكذلك السلطة القضائية.[2]

في الحقيقة أن الجذور التاريخية لنظرية الفصل بين السلطات تعود إلى الثورات البرجوازية التي جاءت ضد مبدأ تركيز السلطة في شخص الملك، ودعت إلى مبادئ جديدة لتنظيم سلطة الدولة بما ينسجم مع مصالحها التي تعارضت مع طبقة الإقطاع، فقد ظهرت في إنجلترا في القرن السابع عشر محاولات مقاومة تركيز السلطة التشريعية والتنفيذية بيد هيئة واحدة، وبرزت مدارس فكرية عديدة تزعمت هذا الاتجاه، إلى أن ترسخت على يد جون لوك الذي طور الموضوعات الرئيسية لهذه النظرية بشكل ينسجم مع ميزان القوى الطبقية في

[1]–علي محسن مهدي، مفهو م مبدأ الفصل بين السلطات ونشأته، المجلة العلمية للأكاديمية العربية، العدد26، المجلد6، الدنمارك، 2021، ص06.

[2]– فضل الله محمد إسماعيل، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص75.

نهاية القرن السابع عشر محاولات مقاومة تركيز السلطة التشريعية والتنفيذية بيد هيئة واحدة.[1]

إن الدولة أوالمجتمع المدني المعنى الأدق، تنشأ عن تنازل المرء عن الصلاحيات التي كان يتمتع بها أيان الطور الطبيعي، وتتلخص هذه الصلاحيات عند لوك في اثنتين: صلاحية المحافظة على ذاته وعلى ذوات سائر البشر؛ وفقا للسنة الطبيعية القاضية بضرورة بقاء النوع البشري، وصلاحية انزال العقوبات بالخارجين على تلك السنة، وهو إذ يتنازل عن هذه الصلاحيات يتخلى أيضاً عن قسط من حريته الطبيعية...فسلطات الدولة إذن لا تختلف في جوهرها عن السلطات أوالصلاحيات التي كانت للفرد في ظل المجتمع الطبيعي، وكل ما في الأمر أن الدولة أوالمجتمع المدني تصلح المساوئ التي قد يتعرض لها المرء، بحكم أنانيته في تطبيق بنود السنة الطبيعية على أقرانه في القضايا التي تعينه.

وهذه السلطات هي سلطة التشريع العليا، وسلطة تنفيذ القوانين الموضوعة، ثم سلطة دفع العدوان الخارجي وعقد المعاهدات والأحلاف ويدعوها لوك بالسلطة الإتحادية (Federative)، بينما تعرف في القانون الدولي اليوم، بالسلطة الدولية أوالدبلوماسية.[2]

وأرجع لوك مذهب الفصل مذهب الفصل بين السلطات إلى تبلور فكرة الحكومة كأعلى مؤسسات النظام السياسي، وأن الفصل بين السلطات هو أحد الضوابط لحدود السلطات المكونة للحكومة في النظام السياسي، ويستلزم عدم تركيز السلطات في يد عضو حتى لا يستبد ويطغى وبعبارة أخرى فإن الحرية السياسية هي الأساس العقائدي التي يرتكز عليها مبدأ الفصل بين السلطات.

وأضاف لوك بأن الفرد في حياة الفطرة يمتلك معاقبة كل من اقترف جرما للقوانين الطبيعية، فهناك من السلطات ما تحميه في الداخل والخارج وتنفيذ القوانين والعمل على احترامها.

ومن أجل المحافظة على الحياة السياسية، أشار لوك لا بد من سلطة تعاهدية تختص بإبرام المعاهدات وإعلان الحرب وتقرير السلام، لذلك فهي محور السياسة وعمودها الفقري.

---

[1]–ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص275.

[2]– جون لوك، في الحكم المدني، تر : ماجد فخري، مرجع سابق، ص21.

وقد أشار لوك إلى أن الإنسان يميل إلى أن الاستئثار بسلطة مطلقة إلى أن يسئ استخدامها، ومن ثم فلا توقف السلطة إلا سلطة مثلها، لذلك وجب فصل السلطات الثلاث حتى تتوفر للأمة الحرية.[1]

- وحدد "لوك" السلطات إلى ثلاث:

1. السلطة التشريعية: مهمتها وضع القوانين المناسبة للشعب، الوقتية والدائمة، بعد التصديق على تلك القوانين التي تم تشريعها فعلا، على أن تكون معبرة عن الآراء العامة لحاجات الشعب.

2-السلطة التنفيذية: وظيفتها تنفيذ القوانين التي يضعها الشعب للشعب، وتتضمن النواحي الإدارية والقضائية، وكذلك مكلفة برعاية السياسة الداخلية والخارجية للبلاد.

3-السلطة القضائية : الغرض منها إصدار الأحكام التي تحمي المجتمع، وذلك فيما يختص بمعاقبة المجرمين، وتحديد المنازعات التي قد تنشأ بين الأفراد والدولة وكان للوك رأي في السلطات منها السلطة التشريعية قيل فيها أنّها سلطة سامية وروح الجسم السياسي نفسه فهي سلطة مقدسة .[2]

وهذه السلطات ينبغي أن تكون منفصلة عند لوك :

أولاً: دفعاً لخطر استئثار هيئة أوشخص واحد بالسلطة واستخدامها في أغراضه الخاصة.

ثانياً: لضرورة قيام سلطة تنفيذية دائمة تسهر على تنفيذ القوانين التي تسنّها الهيئة التشريعية، لأن لوك يرى أنه ليس من الخير للمجتمع أن تكون السلطة التشريعية قائمة أبداً وهو يعهد إلى السلطة التنفيذية بصلاحية استدعائها كلما دعت إلى الحاجة أومواعيد معينة ولكن لا يخالف أحد أن السلطة التنفيذية تتقدم على السلطة التشريعية عند لوك، فالتشريعية هي السلطة العليا الوحيدة في الدولة، لأنها تنبثق من إرادة الشعب مباشرة، وتوجد من أجل التعبير عن رغباته وتحقيق أهدافه، وليس فوقها إلا سلطة واحدة هي سلطة الشعب بمجموعه.[3]

---

[1]- فضل الله محمد إسماعيل، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص75.

[2]- فضل الله محمد اسماعيل، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص76.

[3]-جون لوك، في الحكم المدني، تر: ماجد فخري، ص23.

كان فرع التشريع في صميم رأي لوك عن الحكومة" السلطة الأسمى في الكومنولث لقد قال لوك بهذا الاعتبار" إنّ القانون الطبيعي الأساسي والأول والذي هو حاكم حتى في السلطة التشريعية نفسها هو قانون المحافظة على المجتمع بمدى ما يتوافق والخير العام وكل شخص في المجتمع، فالسلطة التشريعية التي تصنع القوانين هي السلطة الأسمى".[1]

وحاصل القول، أن جون لوك في كتابه عن "الحكومة المدنية" استطاع أن يوضح فائدة تقسيم السلطات، ولكنّه لم يتوصل إلى تحرير نظرية واضحة المعالم كما فعل من بعده مونتسكيو؛ ومع ذلك فإنه لا جدال في أن نظرية لوك في فصل السلطات هي الأساس الذي أقام عليه مونتسكيو نظريته الخاصة بهذا المبدأ، والتي تضمنها كتابه الشهير "روح القوانين" إلا أنه حوّر عناصر نظرية الفيلسوف الإنجليزي وأنشأ منها خلقاً جديداً، أوعلى حد تعبير الفقيه اسمان (Esmein) أوجد من النطفة مخلوقاً كامل النمو تام التكوين.[2]

ويعد الفصل بين السلطات من مبادئ فن السياسة التي تمليه الحكمة السياسية والرغبة في سير مصالح الدولة، وهو ضمان حقوق الأفراد لما فيه من منع للتعسف والاستبداد، إذ يمنع جمع مختلف السلطات سواء بصورة مباشرة أوغير مباشرة في يد شخص أوهيئة واحدة، ولوكانت الشعب ذاته، وذلك في الديمقراطية المباشرة أوكانت هي الهيئة النيابية ذاتها في نظام الحكم النيابي وهذا هو جوهر هذا المبدأ.[3]

يقول أرسطو:" في كل دولة ثلاثة أجزاء اذا كان الشارع حكيما اشتغل بها فوق كل شيء ونظم شئونها، ومتى أحسن تنظيم هذه الأجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة، ولا تختلف الدول في حقيقة الأمر إلا باختلاف هذه العناصر الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، الأول من هذه الأمور الثلاثة إنّما هو الجمعية العمومية التي تتداول

---

[1]–ستيفين ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، تر :فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولي، (د.ط)، القاهرة(مصر)، 2003، ص11.

[2]–د.حسن مصطفى البحري، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية "دراسة مقارنة"، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، دمشق(سوريا)، 2006، ص46.

[3]–صالح محمد عمارة الربيعي، الفصل بين السلطات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المنصورة تلمسان(الجزائر)، المجلد13، العدد86، 2023، ص07.

في الشؤون العامة، والثاني إنما هو هيئة الحكام التي يلزم تنظيم طبيعتها واختصاصاتها وطريقة التعيين فيها، والثالث هو الهيئة القضائية.[1]

كان جون لوك يؤمن بأن المصلحة الذاتية هي التي تحرك البشر، ولتحقيق هذه المصلحة لابد من إرساء قواعد الحرية الكاملة، وقد وصف لوك الدولة الطبيعية بأنها الدولة التي يعيش فيها المواطنون ساعين معا لتحقيق السعادة، متماسكين وفقا للمنطق والعقل حتى يضمنوا أعلى درجة من مصلحة الفرد والجماعة معا... وأن يسلم المرء قياده للحكومة إنما يعني فقط أن يتنازل عن الحقوق اللازمة قانونا لضمان السلوك الطبيعي، وفي هذا يقول لوك: "السلطة السياسية هي حق صناعة القوانين بما في ذلك عقوبات الإعدام".[2]

ويبدو أن الحرية لا تتحقق في الدولة إلا بالفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقانونية لذلك فهو "جون لوك" يرفض نظام السلطة المطلقة الذي كان ينادي به هوبز، وهو يجعل الثورة مشروعة إذا عجز الملك عن الحفاظ على حرية شعبه، والثورة معناها أن يصبح الحاكم مواطناً عادياً في الدولة، وبفضل لوك أصبح قانون الفصل بين السلطات حقيقة يتمسك بها القانون المدني في الدول المختلفة حتى يومنا هذا.[3]

- نظام فصل السلطات عند مونتسكيو:

جاء مونتسكيو* واقتبس نظريته من أقوال جون لوك وعرضها مفصّلا في كتابه" روح القوانين" الذي أصدره عام 1748م، وقد حور عناصرها بشكل جديد بحيث ارتبطت باسمه، فقد عارض تقسيم "أرسطو" كما أنه امتاز عن لوك بأن وضع مبدأ شاملاً لنظام الدولة المثالية بمفهومه، حيث عدّ فصل السلطات أداة لتحقيق الحرية السياسية للمواطنين، وقد

---

[1]-أرسطوطاليس، السياسة، تر : أحمد لطفي السيد، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.ط)، مصر، 2020، ص347.

*مونتسكيو: (1755/1689) فيلسوف سياسي فرنسي، تلقى تدريبا عمليا في القانون فكان أن أصبح أحد أفراد الأسرة القضائية في بوردو.

[2]-جيمس بيرك، عندما يتغير العالم، تر :ليلى الجبالي، دار علم المعرفة للنشر، (د.ط)، الكويت، 1994، ص189.

[3]- فاروق عبد المعطي، جون لوك من فلاسفة الإنجليز في العصر الحديث، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت(لبنان)، 1993، ص145.

ذهب مونتسكيو إلى أن هذا الفصل المطلق بين السلطات الثلاث وأن جمع السلطات الثلاث في هيئة واحدة يؤدي إلى الاستبداد وعدم الحرية.[1]

اقترن اسمه "مونتسكيو" بنظرية فصل السلطات، تبيّن "لمونتسكيو" أن الحرية التي يتمتع بها المواطن في انجلترا أكبر وأوسع من الحرية التي يتمتع بها المواطن في فرنسا في ذلك الحين، ويعزو "مونتسكيو" السبب في هذا الفارق بين البلدين إلى أن نظام الحكم في انجلترا يوزع قوى الحكم؛ ويفرق بين السلطات المنوطة بالملك ومجلس الوزراء من جهة... ويردف مونتسكيو ملاحظته هذه بحكمة عميقة من حكم علم النفس السياسي، فيقول: " ان كل من يتولى الحكم تسول له نفسه إساءة استعماله، فهو يظل يمعن في السير ما لم تقم في وجهه الحدود والقيود؛ فإذا ابتغينا ألا يكون في مقدور رجل الحكم إساءة استعماله فإن قوة وقائع الأشياء تقضى بأن تقف السلطة في وجه السلطة فتصدها وتوقفها عند حدّها.

ويمكن تعريف "قاعدة الفصل بين السلطات" بما يلي: فصل السلطات أو تفريق القوى هو القاعدة التي تقضي وظائف الدولة المختلفة بأجهزة مستقلة منفصلة بعضها عن بعض".[2]

ألهمت أفكاره العديد من الدساتير الحديثة في الأنظمة الديمقراطية حول العالم حيث يرى أن تركيز السلطة في يد واحدة يؤدي إلى الاستبداد، ومما يجب الانتباه إليه أن "مونتسكيو" لم يكن يرى في فصل السلطات سوى قاعدة من قواعد الفن السياسي،لا تتنافي وقيام علائق وصلات بين هذه السلطات، وقد احترز "مونتسكيو" من أن يوصي بالفصل الحاسم أوالتفريق المطلق.[3]

وباختصار فإن كل شيء مهدد بالضياع عند "مونتسكيو" إذا ما اجتمعت السلطات الثلاث في قبضة شخص واحد أو هيئة واحدة وعبر عن ذلك بقوله " إن كل شيء سيضيع إذا مارس نفس الشخص أونفس الهيئة ".

---

[1]– محمد صالح صابر، دور القضاء الدستوري في إرساء مبدأ الفصل بين السلطات، المركز العربي للنشر والتوزيع، (د.ط)، الإسكندرية (مصر)، 2020، ص65.

[2]–روبير بيلو، في المذاهب السياسية وأنظمة الحكم، مطبعة الجامعة السورية، (د.ط)، دمشق(سوريا)، 1950م، ص52.

[3]–المرجع نفسه، ص53.

لقد كان ولا يزال مبدأ الفصل بين السلطات ركيزة أساسية من الركائز التي تقوم عليها دولة القانون وضمانة أساسية لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم، وعليه توصلنا على النتائج التالية من خلال دراستنا المتواضعة هاته:

– تتركز الفكرة الرئيسية التي يقوم عليها مبدأ الفصل بين السلطات على توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة عن بعضها البعض، أي يتم الحد من تركيز السلطة في يد جهة واحدة.

– هذا المبدأ ساعد على حماية الحقوق ومنع أي سلطة من انتهاكها.

– يمثل مبدأ الفصل بين السلطات حجر الأساس في بناء الأنظمة الديمقراطية الحديثة، يمثل أيضا صمام أمان بالنسبة لحقوق وحريات الأفراد، فهو بمثابة الحصن أوالدرع الذي يكفل صيانتها وحمايتها من استبداد الحكام والملوك.

– ساهمت أفكار جون لوك في ترسيخ مفهوم الدولة القانونية، وأثرت مباشرة في بناء نظم ديمقراطية كالنظام الدستوري البريطاني والأمريكي.

– دور جون لوك في حماية المواطنة" صيانة حقوق وحريات الأفراد".

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من أهم الضمانات الدستورية التي تمت صياغتها منذ أمد بعيد لمنع استبداد الحكام واستئثارهم بالسلطة، وأبرز دليل على احترام حقوق وحريات الأفراد، وفي هذا الصدد تنص المادة (16) من إعلان حقوق الإنسان والمواطن على أنه" كل جماعة سياسية لا تتبنى مبدأ الفصل بين السلطات لا يمكن أن توفر الضمانات الأساسية للحقوق والحريات ومن ثمة فهي جماعة لا دستور لها".[1]

إن مبدأ الفصل بين السلطات يؤدي إلى تحقيق شرعية الدولة، فهو يعد وسيلة فعالة لكفالة احترام القوانين وحتى تطبيقها، وإذا اجتمعت السلطات الثلاث سوف تخلع عن القانون حدته وعموميته، لأنه وبالضرورة إذا تركزت سلطة التشريع والتنفيذ في يد واحدة سوف يعمل على تشريع القوانين التي تحقق مصلحته وكذلك لو تركزت وظيفة التشريع سوف يعمل ويوقعنا أمام واقع مرير يتعرض إليه الشعب وهو نتيجة خلع صفة العموم والتجريد عن

[1]–مجدوب عبد الحليم، مبدأ الفصل بين السلطات ودوره في حماية حقوق وحريات الأفراد، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، العدد1، المجلد02، جامعة تلمسان (الجزائر)، 2022، ص63.

القانون، وهو ما يعني سن وتنفيذ القوانين سيكون لمصلحة الحاكم أوالملك وليس لمصلحة الدولة وشعبها.[1]

تعد الحرية الضامن للملكية كما استعملها جون لوك للوصول إلى الإقرار بحقيقة الملكية الخاصة كأساس لوجود المجتمع المدني أوالحكومة المدنية أو بعبارة أخرى فإن حق الملكية والحرية وضعهما لوك بغرض تبرير الانتقال إلى المجتمع السياسي والطور المدني.[2]

3. جان جاك روسو(1712-1778) (Jean Jacques Rousseau): يعتبر المفكر الفرنسي جان جاك روسو أبعد أثرا في تطور الفكر السياسي الحديث من أي مفكر آخر، فابتداء من الثورة الفرنسية حتى الوقت الحاضر ظلّت آراءه في نشأة المجتمع البشري وتنظيمه موضع دراسة وتقييم مستمرين. وبالرغم من أنه تاريخيا ينتمي إلى فلاسفة التنوير في القرن18 ولا يمكن إدراجه ضمن فلاسفة القرن17، إلا أنّه نظراً لأنّه يمثل الضلع الثالث في نظرية العقد الإجتماعي فقد تم وضعه في هذا المقام.

إن "روسو" ينطلق من مسلمة هي" خُلق الإنسان صالحا، ولكن المجتمع السياسي المثالي يفرض برأي "روسو" وجود نظام اجتماعي ".[3]

وإذا كان هوبز قد رأى أن العقد الإجتماعي إن هو إلا اتفاق الأفراد فيما بينهم على قمة السلطة، أي أن كل فرد يلتزم في مواجهة الآخرين، وإن كان لوك قد جعل العقد بين الأفراد والحاكم، فإن "روسو" قد رأى أن الأفراد إنما يبرمون العقد مع أنفسهم على أساس أن لهم وجهين أوصفتين: من حيث كونهم أفراداً طبيعيين كلا منهم في عزلة عن الآخر، ومن حيث كونهم متحدين في الجماعة السياسية المزمع قيامها.

أي أن "روسو" وإن اتفق مع هوبز في أن الحاكم ليس طرفاً في العقد، فهما يختلفان من حيث أن "هوبز" يضمن العقد الإجتماعي مجموعة عقود تقدر بعدد الأفراد المكونين

---

[1]–محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، (د.ط)، بيروت (لبنان)، 2020، ص190.

[2]–بن قرنة مخطارية، الفرد وآليات تجسيد المواطنة في فلسفة جون لوك، مرجع سابق، ص128.

[3]– قايد دياب، المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب، مرجع سابق، ص22.

للجماعة .بينما يحب "روسو" أن طرفي العقد هما الأفراد الطبيعيون من ناحية ومجموع الأفراد أعضاء الجماعة السياسية .[1]

إن فلسفة "روسو" كانت ترمي إلى أن تجعل من المواطنة صفة تتماهى مع الإنسانية في المساواة والحرية والمشاركة المتماثلة لهيئات السيادية للدولة تحت شعار المصلحة العامة، هذه الأخيرة كان قد عبر عليها "روسو" بالإرادة العامة، والمقصود بتلك المفردة أي أنها تنشأ عن إرادة الجميع بالتساوي، وتنطبق على الجميع بالتساوي.[2]

ينتمي "جون لوك" مع "توماس هوبز" و"جان جاك روسو" إلى فلاسفة العقد الإجتماعي، وبالرغم أنه يتفق مع "هوبز" في كثير من المفاهيم إلا أنه في قضايا جوهرية فالطبيعة البشرية عند "توماس هوبز" كما علمنا سابقا بالعنف والخوف والصراع، بينما نجد النقيض عند "جون لوك"، حيث رأى أن الطبيعة البشرية كانت فطرية يسودها السلام والأمن وتخضع للقانون الطبيعي.[3]

إن تصور "روسو" ديمقراطياً كاملاً، إن ديمقراطيته الكاملة تظل مع ذلك أوتوقراطية مضاعفة، فهو لا يترك أي وقاية ضد السلطة المطلقة التي يتمتع بها معقد السيادة؛ ومما له مغزى أن العقد الاجتماعي ينتهي باقتراح الاضطهاد الديني.[4]

وقد حاول "روسو" التوفيق بين حرية الفرد وصالح المجتمع، عن طريق القول بمفهم "الفرد المواطن" وعن الحديث عن رابطة أساسية بين أفراد الأمة الواحدة.

بما أن كل واحد لا يهب نفسه لأحد بهبتها للجميع، وبما أنه لا يوجد مشترك لا يكتسب عين الحق الذي تنزل له عنه، فإنه يظفر بما يعدل جميع ما يفقد وبزيادة قوة لحفظ

---

[1]– فضل الله محمد إسماعيل، فلسفة السياسة، مرجع سابق، ص74.

[2]– زيان محمد، قيم المواطنة في الفكر السياسي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص261.

[3]–بلال شاكر الرشايدة، رجل دولة" الخالدون في الفكر السياسي الغربي"، دار الجنان للنشر والتوزيع، (د.ط)، عمان، 2023، ص105.

[4]–عبد الكريم أحمد، العقد الإجتماعي'لوك.هيوم.روسو'، دار أفاق للنشر والتوزيع، (د.ط)، القاهرة(مصر)، 2024، ص50.

ما يكون له، وإذا ما أقصي عن الميثاق الإجتماعي، إذن ما ليس من جوهره حصر في الكلمات التالية " يضع كل واحد منا شخصه وجميع قوته شركة تحت إرادة الإدارة العامة..[1]

أما روسو يرى أن الناس إنما تعاقدوا على أن يتمتع كلهم بحقوق متساوية وواجبات متساوية، لا يمتاز منهم فرد على فرد، وإذن فالحكومة عنده يجب أن تكون ديمقراطية وأن يكون للناس حق إسقاط الحكومة إذا حادَتْ عن جادّة السبيل؛ لأنهم مصدر القوة كلها.[2]

فقد صور روسو في كتابه العقد الإجتماعي مجتمعاً مثالياً يقوم على المشاركة الإيجابية من جانب مواطنين متساوين تحدوهم روح الإخلاص لفكرة مشتركة، وتربطهم المشاعر الوطنية، ويقوم هذا المجتمع على دعائم أساسية هي :

– حرية المواطن والمساواة بين المواطنين.

– سيادة الأمة وما يترتب عليها من ضرورة وجود إرادة عامة لها.

– المشاعر الوطنية أوحب الوطن التي دونها لا يمكن التوفيق بين حرية الفرد وسيادة الأمة وإقامة المجتمع على أساسهما.

طبيعة المواطنة عند روسو: يرى "روسو" أن المواطنة هي حق المشاركة الفعالة المباشرة في إدارة الدولة وصناعة القرارات السياسية، وبهذا المعنى فهي إخفاء الشرعية للقوة وذلك أنه حالما تكون القوة هي ما يصنع الحق تتغير النتيجة بتغير السبب، أي أن كل قوة تتغلب على قوة سابقة عليها تقوم مقام الحق الذي كان لها، ومن جهة أخرى فإنّ المواطنين هم الأعضاء الذين ينظمون في شكل مجتمعات قومية تحمي هو يتهم التي يتعاملون بها مع مواطنين من أقطار أخرى.

وهنا يمزج "روسو" بين المواطنة والسيادة ليؤكد أن كل فرد ينتمي إلى الأمة يملك صفة المواطنة؛ وتأكيدا لذلك يقول: إن كل مواطن إذا تعاقد مع نفسه أصبح ملزما اتجاه الأشخاص، ومن جهة أخرى كونه عضوا في الدولة يكون ملزما اتجاه صاحب السيادة.[3]

---

[1]– جان جاك روسو، العقد الإجتماعي، تر: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للنشر، (د.ط)، القاهرة (مصر)، 2012، ص37.

[2]– زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، مرجع سابق، ص57.

[3]– سارة بلخيري، المواطنة عند فلاسفة العقد الإجتماعي'هوبز'لوك'روسو'، مرجع سابق، ص452.

كان من السهل اتخاذ تلك الخطوة العكسية من تفسير "روسو" على ضوء "الإعلان"،على أساس مبدأ أن أفضل طريقة لفهمه إنما تكون عن طريق الثمار التي فرض أنها من نبته، والواقع أن أثر تعاليم روسو في الثورة الفرنسية كان أقل بكثير مما اعتقده الناس، والواقع أيضا أن فلسفته كانت أقل تجانسا بكثير مع ألمانيا بعد ذلك بعشرين أو ثلاثين سنة (ألمانيا" فيشته وهيغل") مما اعتقد مفسّروها الفرديون، والحقيقة أن فلسفة العقد الإجتماعي فلسفة معبرة، فهي تحدد مرحلة الانتقال من القانون الطبيعي إلى تقديس الدولة القومية، إنها قد تبدأ مع لوك، لكنّها تنتهي بالعودة إلى تقديس الدولة (Polis) كما جاءت في "جمهورية أفلاطون" وهذه هي العودة الحقيقية لروسو وليست العودة إلى الطبيعة، وهو إذ يعود إلى أفلاطون يتوغل في المستقبل وتصير فلسفته مقدمة لمذهب هيغل.

وهناك ثلاث قضايا نستطيع أن نتقدم بها فيما يتعلق بالنظرية التي ينطوي عليها العقد الإجتماعي لروسو، فهو أولا ينظر إلى الدولة بوصفها قوة تقدمية ترفع الإنسان بالتدريج إلى أعلى من حالته البدائية؛ إذ يذهب إلى أن حالة الطبيعة كانت غير مستقرة وصارت غير محتملة، وذلك بعيد كل البعد عن الدعوة إلى العودة إليها.

وأملت الحاجة إلى المحافظة على الذات عقداً أبرم بوساطة الإرادة الحرة للجميع ويؤمن روسو بمعجزة الدولة الحقه التي تشيد على أساس عقلي وتستمر تعمل على أساس من ضبط النفس العقلي .

والقضية الثانية التي تنبني على الأولى هي أن روسو ليس عاطفيا اتجه بعواطفه نحو الطبيعة، بل هو داعية عقلي قوي لا يلين للمجتمع السياسي، والقضية الثالثة التي تكمل الثانية وتوضحها هي أن "روسو" يرفض قيام الدولة على أساس من الإرادة البحتة، ويصر على أنها تقوم على إرادة من نوع معين ؛ إرادة عامة تهدف إلى تحقيق الخير العام.[1]

وهكذا كيف نظر روسو إلى نظرية العقد الإجتماعي وحول كيفية تكوين الدولة والمجتمع، وأن السلطة الحاكمة يجب أن تكون ناتجة عن إرادة الشعب .

[1]–لوك هيوم روسو، العقد الإجتماعي، تر : عبد الكريم أحمد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ط1)، بيروت(لبنان)، 2019، ص93.

وقد ظلت فكرة العقد الإجتماعي تراود أذهان وعقول وخيالات فلاسفة العصر الحديث أمثال توماس هوبز وجون لوك وجاك روسو، إلاّ أنهم اختلفوا حول طريقة استخدامها، فقد جعلها هوبز تبريراً للحكم الملكي المطلق وأيد بها لوك الحكومة الدستورية أوالملكية المقيدة، بينما ذهب روسو إلى ضرورة التأكيد على قيام السلطة في الدولة على رضا المحكومين.[1]

في ختام الحديث عن المواطنة عند فلاسفة العقد الاجتماعي، يتضح أن هذه الفكرة شكلت محوراً أساسياً في تنظيرهم لعلاقة الفرد بالدولة والمجتمع. فقد سعى كل من توماس هوبز وجون لوك، وجان جاك روسو إلى وضع أسس جديدة تقوم على التعاقد بين الحاكم والمحكوم، حيث تُمنح السلطة السياسية شرعيتها من رضى الأفراد، المواطنة في هذا السياق لم تعد مجرد انتماء جغرافي أوخضوع قسري، بل أصبحت تعبيراً عن الإرادة الحرة للأفراد ومرتبطة بمفاهيم كالحرية، والواجب، والمشاركة في صنع القرار.

هوبز ركّز على الأمن والطاعة مقابل الحماية، بينما ربط لوك المواطنة بالحقوق الطبيعية والملكية والمشاركة السياسية، أما "روسو"، فقد أعاد تعريف المواطنة بوصفها التزاماً بالمصلحة العامة وتجسيداً للإرادة العامة، ما يجعلها فعلاً أخلاقياً واجتماعياً في آنٍ واحد..

وعليه، فإن المواطنة عند فلاسفة العقد الاجتماعي تمثل نقلة نوعية في الفكر السياسي، حيث وضعت الإنسان في قلب النظام السياسي كفاعل حرّ وواعٍ.

[1]–إبراهيم مصطفى إبراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، (د.ط)، الإسكندرية(مصر)، 2000، ص284.

الفصل الثالث: " امتداد فكرة المواطنة عند جون لوك في الفكر المعاصر"

المبحث الثاني: مقاربات فلسفية لنماذج مقترحة جون ديوي ويورغن هابرماس

المبحث الثاني: نقد وتقييم

المبحث الأول: مقاربات فلسفية لنماذج مقترحة جون ديوي ويورغن هابرماس

يشكل مفهوم المواطنة محورا مركزيا في الفكر السياسي الغربي، وقد حظي باهتمام واسع من قبل الفلاسفة الأنجلوساكسونيين الأمريكيين، الذين سعوا إلى موائمة المبادئ الليبرالية مع مقتضيات العدالة الاجتماعية والانتماء المدني، ففي إطار الفكر الليبرالي الأمريكي برزت تصورات متباينة حول المواطنة، تراوحت بين التركيز على الحقوق الفردية كما عند جون رولز*، إذ انشغل الفلاسفة الأمريكيين بأسئلة جوهرية تتعلق بطبيعة العلاقة بين الفرد والدولة ودور القيم المشتركة في بناء مجتمع ديمقراطي عادل، ويتضح من كتاباتهم أن المواطنة لا تقتصر على وضع قانوني أوهوية وطنية، بل تتضمن أيضا المشاركة الأخلاقية والسياسية والتربوية في الحياة العامة، حيث ارتبطت المواطنة بشكل وثيق بالتربية في الفترة الأمريكية تحديدا عند الفيلسوف الأمريكي جون ديوي في إطار مشروعه الفلسفي لبناء مجتمع ديمقراطي، ومن هنا نطرح السؤال التالي:

كيف رأى جون ديوي العلاقة بين التربية والمواطنة في بناء مجتمع ديمقراطي؟

يعد الفيلسوف الأمريكي جون ديوي (1859-1952) (Dewey John) من أبرز المفكرين التربويين في القرن العشرين، حيث يرى ديوي أن المواطنة ليست مجرد صفة قانونية، بل هي ممارسة فعّالة تتطلب مشاركة نشطة ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تربية ديمقراطية تزرع القيم المدنية في نفوس الأفراد منذ الطفولة.

أدت نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلى حدوث تطور في مفهوم المواطنة، حتى توّج في صبغته النهائية في " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" عام 1948م، والذي تبنّته معظم دول العالم، فلأول مرة في التاريخ الغربي أصبحت المواطنة حقا لكل شخص من دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر واللون أوالجنس أواللغة أوالدين أوالرأي السياسي أوالأصل الوطني، ومن دون تفرقة بين الرجال والنساء، حيث اعتبر مثل هذا الإعتراف السياسي والقانوني، على مثل هذا المستوى قفزة نوعية هائلة في تطور فكرة المواطنة، ولكن الممارسة الفعلية لتلك الحقوق بقيت منقوصة بفعل استمرار الممارسات الاستبدادية في عدد كبير من مجتمعات ودول العالم، وجدير بالتأكيد أن الجوانب المدنية والقانونية والسياسية من حقوق

المواطنة وواجباتها ليست كافية للتعبير عن مراعاة مبدأ المواطنة، هذا بالرغم من كونها أبعادا لازمة.[1]

يربط جون ديوي بين التعليم والمواطنة، معتبرا أن التعليم هو الوسيلة الأساسية لتشكيل مواطنين فاعلين في المجتمع الديمقراطي.

ولقد اعتبرت التربية المساوقة للطبيعة أولى الخطوات إلى تثبيت دعائم هذا المجتمع الذي تتوافر فيه الصفات الإجتماعية، إذ اتضح أن القيود الاقتصادية والسياسية إنما تقوم في النهاية على قيود الفكر والشعور... فعملية التعليم لا تستلزم لتنفيذها وجود طريقة من الطرق فقط، بل تستلزم كذلك وجود مؤسسة عاملة وسلطة إدارية، ذلك أن النمو الكامل المتناسق لجميع القوى بما يقابله في الناحية الاجتماعية من إنسانية مستنيرة نزاعة إلى التقدم من أجل تحقيقه تنظيم معين، فقد يستطيع الأفراد بصفتهم الخاصة أن ينشروا هذه الفكرة هنا وهناك، ولكنهم لن يجدوا إلى تنفيذها سبيلا.[2]

يتناول هنا ديوي كيفية تأثير التعليم على الأفراد وكيف يمكن أن يساهم في بناء مواطنين مسؤولين في مجتمع ديمقراطي.

أما في أوروبا فقد جمع الوضع التاريخي بين الدعوة إلى التعليم على حساب الدولة وبين الدعوة إلى القومية في الحياة السياسية، وكان لهذا الجمع أثر عظيم فيما تلا ذلك من الحركات إذ أصبحت التربية بتأثير الفكر الألماني خاصة وظيفة مدنية واتحدت هذه الوظيفة بتحقيق مثال الدولة القومية، فأحلت الدولة محل الإنسانية وتراجعت الأممية أمام القومية، ومن ثم غدا هدف التربية تكوين المواطن لا الرجل.[3]

يرى جون ديوي أن التربية عند جون لوك جاءت متماشية مع الطابع التجريبي الإنجليزي، فهي تقوم على تدريب القوى الموجودة لدى الفرد وتساعده على أدائه لأعماله، وتتمثل القوى في

---

[1]–منير مباركي، مفهو م المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، (د.ط)، بيروت(لبنان)، 2013، ص88–89.

*جون رولز (1921–2002)John Rawls فيلسوف أمريكي أخلاقي وسياسي في التراث الليبرالي، صاحب نظرية العدالة.

[2]–جون ديوي، الديمقراطية والتربية مقدمة في فلسفة التربية، تر :زكريا ميخائيل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (د.ط)، القاهرة(مصر)، 1946، ص 96.

[3]–المرجع نفسه، ص97.

الحفظ والإدراك والتذكر بالإضافة إلى القوى الجسمية بالإضافة إلى القوى الجسمية المتنوعة والطريقة التي تتم بها العملية تأخذ اسم الترويض الشكلي وتتركز على التمارين والتكرار للعمليات المراد تعليمها، يعتقد ديوي أن التربية على المواطنة تتسم بالطابع الاجتماعي، فهي نتاج التفاعل بين الغرائز والميولات الفردية والظروف الاجتماعية الراهنة، وتبدأ بالمشاركة الفعالة للفرد في الشعور الاجتماعي مما يجعل منها عملية حياة وتجديد اجتماعي، ولهذا كان مفهوم التربية عنده يتمحور حول الخبرة والتي تنتقل بالتربية من جيل إلى جيل بصورة مستمرة ونامية وبطريقة ديمقراطية وعلمية، وفي هذا يقول:" إن التربية هي ذلك التكوين أوالتنظيم الجديد للخبرة" فهي عملية نمو وحياة وتجديد للخبرة تتم في جو ديمقراطي يضمن تفاعلا اجتماعيا ويساعد على النموالمستمر، إنها السبيل إلى التقدم الاجتماعي وأساس الإصلاح الذي يرجوه.[1]

فالتعليم المناسب يقود إلى تنمية الرغبة في التصرف كمواطن صالح، يحرص على القيام بواجبه، وإلى حياة لا يمكن أن تعاش بفاعلية إلا حين تشكل هيئة المواطنين مجتمعا حقيقيا؛ التعليم إذا دور في تأسيس المواطنة (التربية على المواطنة) التي ستلعب دورا هي الأخرى في الحفاد على الدولة.[2]

نجد أن جون ديوي يؤكد على ضرورة إقحام الديمقراطية في الحياة وتوطينها كثقافة وهو ما يؤكده عبد الله شريط الذي اعتبر أنه من شروط نجاح الديمقراطية في جعلها مدرسة لجمسع أفراد الأمة، أي أن تؤدي الديمقراطية وظيفة التربية في المجتمع، بين الحاجة الطبيعية " الاستقرار " والطموح الاجتماعي الثقافي والسياسي، صنعت الولايات المتحدة الأمريكية الفرق، كأهم نموذج للديمقراطية في العالم أين تكتمل صورة المجتمع وثقافته مع دور نظمه ومسلمات فلسفته نحو صناعة المواطنة كشعور يجمع الفرد بالجماعة وبالروابط والمصالح المتبادلة والمشتركة.

بالنظر إلى تاريخ الديمقراطية في أمريكا باعتبارها جزء من هوية الشعب وخصوصيته الثقافية والاجتماعية كمرتكز للأمة والمجتمع، والمعبر عنها بالكينونة الأمريكية نلاحظ مدى عمق التفاعل الموجود بين الثقافة والديمقراطية في هذا البلد، من منظور العمل على تعزيز قيم

[1]–البار عبد الحفيظ، فلسفة التربية عند جون ديوي، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة(الجزائر)، 2010/2009، ص39.

[2]–بلوط صبرينة، الديمقراطية والبراغماتية، مرجع سابق، ص98.

المواطنة، والمساهمة في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية ، فالموطن يبقى في حاجة دائمة إلى للحاضن الديمقراطي إلى جانب حاجته للعامل الثقافي " رمز الهوية ".[1]

من خلال تطبيق مفهوم الديمقراطية الشعبية المباشرة بدون الحاجة إلى وجود الأحزاب السياسية والمجالس النيابية والحكومة التقليدية وما شابه ذلك، وأن إعطاء السلطة كاملة إلى الشعب لكي يمارسها مباشرة بدون أي وسيط أو تمثيل ينبع من حقيقة أن الشعب هو أصلا صاحب الحق الوحيد الشرعي لتقرير مصيره بنفسه، وهكذا تحقق مبدأ شرعية السلطة ونظرية سيادة الشعب لأن المشاركة في الحكم تتم من قبل جميع أفراد الشعب؛ وكذلك تحقق من خلالها المشاركة السياسية الكاملة للشعب بوصفه مصدر السلطات والممارس لها في جميع المجالات المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية ومسائل التشريع والقضاء والإدارة وكل الواجبات الوطنية التي تفرضها شروط المواطنة الحقة على الفرد، كما أن ممارسة الحق تجعل الفرد يشعر بقيمته المعنوية في المجتمع، وبرأي جون ديوي أن لهذه المشاركة فوائد عديدة لعل أهمها أن تعود على المشاركين أنفسهم فهي تساهم في تطوير شخصياتهم وتشعرهم بقيمتهم، وتنمي فيهم الشعور بالمسؤولية والواجب وكذلك توفر لهم التربية الصحيحة وتنمي فيهم الشعور بالمواطنة الحقه.[2]

وقد تصور ديوي في كتابه " المدرسة والمجتمع " المدرية مجتمعاً مصغراً يصبح فيه الأطفال مواطنين أذكياء ونافعين عن طريق صنع أشياء بصورة مشتركة، وأشار في كتابه " الديمقراطية والتربية" إلى أن التربية هي العملية التي تعين الجماعات على استمرار وجودها، وإذا كانت الفلسفة الذرائعية تشبه براغماتية جيمس ذات الاهتمام الديني، فإن ذرائعية ديوي همّها الإصلاح الاجتماعي والمواطنة.[3]

فالمواطنة حقة تحيا وتتقدم على أساس ديمقراطي، تجتمع فيه الغاية والوسيلة أي الثقافة والممارسة، مما يساهم في تعزيز وترسيخ قيم الديمقراطية، فالليبرالية عصب الحرية الفردية

---

[1]–بلوط صبرينة، الديمقراطية والبراغماتية، مرجع سابق، ص95.

[2]–نبيل محمد علي، مفهو م الدولة المثالية بين أفلاطون والقذافي" الجانب السياسي"، دار الشروق للنشر والتوزيع، (د.ط)، مصر، 2000، ص110–111.

[3]–فتحي حسن ملكاوي، الفكر التربوي المعاصر" مفاهيمه ومصادره وخصائصه وسبل إصلاحه"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (ط1)، عمان(الأردن)، 2020، ص109.

فالديمقراطية تنمي الفردانية ووتؤصل الشعور بالوطنيةالذي ينطور بشكل أكبر بتطور الثقافة الديمقراطية، لمختلف اتجاهاتها وقيمها كالمساواة واحترام حقوق (الإنسان، العدالة...) .[1]

في الختام، يرى جون ديوي أن المواطنة ليست مجرد انتماء قانوني للدولة، بل هي ممارسة فعالة ومستمرة ضمن الحياة الديمقراطية، فالمواطن الحقيقي من وجهة نظره هو الفرد الذي يشارك بوعي ومسؤولية في الشؤون العامة، ويتفاعل مع مجتمعه عبر الحوار والتعليم والعمل الجماعي. وبهذا ترتبط المواطنة ارتباطا وثيقا بالتربية الديمقراطية، حيث يشكل التعليم الوسيلة الأساسية لبناء أفراد قادرين على التفكير النقدي والمساهمة في تطوير مجتمعهم.

إن تصور جون ديوي للمواطنة يفتح المجال لرؤية تقدمية تُعلي من شأن الإنسان الفاعل والمتعلم، وتؤسس لمجتمع أكثر عدالة وأمنا وتضامنا.

المواطنة في الفكر الأمريكي تحديدا عند" يورغن هابرماس ":

اتخذت إشكالية المواطنة أبعادا مختلفة في الفكر السياسي المعاصر، حيث اقترنت بقضية الهوية الثقافية التي تحدد انتماء المواطن في الدول الديمقراطية، وفي هذا السياق نجد الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس" الذي اعتبر المواطنة من المفاهيم المحورية في نظريته حول الديمقراطية التشاركية والتواصلية وعليه نطرح السؤال :

ما معنى المواطنة في فكر يورغن هابرماس؟

يورغن هابرماس(18/06/1929) (Jürgen Habermas)، فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر، ولد في دوسلدورف ويعد أهم ممثلي الجيل الثاني من مدرسة فرانكفورت.[2]

ربما يُستحسن بنا أن نشير منذ البداية، أن قراءة هابرماس النقدية لتاريخ المواطنة هي التي كانت الطريق إلى النظرة الشاملة التي أنجز بمقتضاها بنيان مشروعه الفكري ذو طموح مواطنة كونية دستورية، مواطنة تتجاوز حدود الدولة الأمة الضيقة، وتستند على قاعدة كونية لمبادئ الحق والقانون والعدالة والديمقراطية، من ثمّة فنحن لا نستغرب فعلاً إذ وجدنا هابرماس يعود إلى تاريخ المواطنة، ينتقل تبعا لسياقاته التاريخية المتنوعة، أن مفهوم المواطنة يضرب بجذوره البعيدة في التراث الفكري والثقافي الغربي وفي أعماق تجاربه التاريخية الكبرى، والحق

[1]–بلوط صبرينة، الديمقراطية والبراغماتية، مرجع سابق، ص112.

[2]–جيوفانا بورادوري، الفلسفة في زمن الإرهاب 'حوارات مع يورغن هابرماس وجاك دريدا'، تر:خلدون النبواني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ط1)، بيروت(لبنان)، 2013، ص11.

أن رؤيـة "هابرمـاس" للمواطنـة لا تتقوّم بمقدمات مطلقـة مجردة من تلك التجـارب إنمـا تستمد مادتها من هذه السندات والتشكلات التاريخية للمفهوم.[1]

ولا شـك فـي أن فكـر "هابرمـاس" هـو خيـر مُعين لمـن يبحـث عـن التـوازن الاجتمـاعي والاستقرار الفكري والعقلانية الضابطة هذا التوجه نحو اليمين سياسياً وثقافياً، في أوروبا وأمريكا دفـع هابرمـاس إلـى واجهـة المسرح ليصـبح الممثل الأبـرز واللاعـب الأهم فـي الثلاثين عامـا الأخيرة في الفكر الغربي المعاصر.[2]

يقول هابرماس :" إن ديمقراطية المجتمعات الغربية في دولة الرخاء تقف أمام نهاية تطور دام مئتي سنة ابتدأ مع الدولة القومية التي انبعثت مع الثورة الفرنسية، ويجب أن نتذكر تركيبة هذه البداية إذا أردنا أن نفهم سبب الضيق الذي توجد دولة الرخاء اليوم فيه".

وبالعودة إلى لقراءة التاريخية النقدية التي أنجزها هذا الفيلسوف حول المواطنة، يلاحظ أن هذا المفهوم (المواطنة) كان مقروناً بمفهوم الأمة، وقد كان يحدد الشعور بها نسبة إلـى الانتماء إلـى أمـة، أي إلـى جماعـة لغويـة أو عقديـة، أو أنهـا تشـترك فـي أصـل واحـد وهـي ذات عـادات وتقاليد واحدة، أو نسبة إلى مكان الولادة والمسكن...يقول "هابرماس":" لا يستعمل اليوم تعبير المواطنـة لوصـف العضـوية فـي منظمـة رسـمية، بـل لوصـف الوضـع الـذي يحـدد مـن حيـث المضمون بواسطة الحقوق والواجبات التي لمواطني الدولة طالما أن حقوق التواصل والمشاركة السياسية هي نواة المواطنة".[3]

يحدد "هابرماس" المواطنة بالحقوق التي تمنحها الدولة لكل مواطن من مواطنيها، ويجعل من حق المشاركة السياسية وفق نظام جمهو ري، رأس الحقوق كلها وبنية المواطنة وأساسها؛ إذ يصنف الحقوق إلى ثالثة: حريات فردية، وحقوق اجتماعية، ومشاركة سياسية، وهو تصنيف دارج لمـا أنتجتـه لـوائح حقـوق الإنسـان بالتتـابع، ولكـن هابرمـاس يـربط المواطنـة بالمشـاركة السياسية فقط، بحيث يعتبرها الوحيدة بين سائر الحقوق التي تمس حقيقة المواطنة وجوهرها.

---

[1]–سمير جواق ونورة بوحناش، هابرماس وسؤال المواطنة ما بعد القومية، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد03، قسنطينة(الجزائر)، 2019، ص146.

[2]–جيوفانا بورادوري، الفلسفة في زمن الإرهاب " حوارات مع يورغن هابرماس وجاك دريدا"، تر :خلدون النبواني، مرجع سابق، ص12.

[3]–سمير جواق وآخرون، هابرماس وسؤال المواطنة ما بعد القومية، مرجع سابق، ص149.

فهي التي تقرر الحالة القانونية ألي فرد داخل أي دولة؛ إذ لا يكون مواطنا إلا باكتسابه الحق في أن يشرعن النظام السياسي وأن يقرر مصيره بحرية. أما بقية الحقوق فهي لا تمنح المواطن صفته، فالحريات الفردية محصلة لدى الإنسان من حيث هو إنسان قبل اكتسابه صفة المواطنة في بلد ما تقوم الدولة بحمايتها من خلال القوانين والمؤسسات وضمان استخدامها من خلال تكريس الحقوق الإجتماعية التي هي مجمل الخدمات التي تقدمها الدول الديمقراطية وغيرها، مثل التعليم والصحة، فما من شيء يرسخ الوضع القانوني الذي يستمد مرجعيته من ذاته، وهو وضع المواطن، إلا الحقوق السياسية أما الحقوق الفردية فهي حقوق سلبية والحقوق الاجتماعية فيمكن أن تمنح بشكل أبوي.[1]

نجد أن المواطنة هي وضعية وضعية قانونية أكثر من كونها مطلبا للمشاركة السياسية، وأنها قاعدة للمطالبة بالحقوق وليست ارتباطاً يحتم الضلوع في مسؤوليات، وبشكل وبآخر نجد أن الليبرالية والجمهورية سوف تكونان استمراراً لكل واحد من هذين الموروثين الثقافيين ، ومع هذا فإن أيًا منهما هو اليوم في شكل نقي محض، ذلك أن دمج الآفاق الذي كان يتحدث عنه جادامير (Gadamer) أي خلط عدة موروثات تراثية...وفي هذا المقام نجد المفاهيم الخاصة بالمواطنة عند كل من رولز (Rawls) و"هابرماس" (Habermas) على نفس الدرجة، حيث نجد أن المفاهيم الخاصة بالمواطنة عند الأول تُلح على قيمة الحريات المدنية والسياسية وتطالب بالإسهام من جانب المواطنين من خلال ممارسة الحق العام، أما النظرية النقاشية للديمقراطية التي يقول بها هابرماس فإنها تتخذ من النموذج الليبرالي مبدأ الدفاع الذي لا يلين عن الحقوق الذاتية، وتأخذ من النموذج الليبرالي مبدأ الدفاع.[2]

معروف عن "هابرماس" على أنه يتبنى في فلسفته النزعة الكونية(Universalism) في مجال القيم الأخلاقية والسياسية، وفي الوقت نفسه يدافع عن التعددية والخصوصيات الثقافية، إذ يعتبرهما من صميم الحقوق الفردية للمواطن في المجتمع الديمقراطي لعالم اليوم.[3]

---

[1]–عبد الرحمان الشولي، إشكالية المواطنة والهو ية الثقافية بين هابرماس ونصار' دراسة مقارنة بين الواقع الأوروبي والواقع اللبناني'، مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، المجلد11، العدد42، الدوحة(قطر)، 2022، ص107.

[2]–آديلا كورتينا، مواطنون في العالم "نحونظرية للمواطنة"، مرجع سابق، ص25.

[3]–مجموعة مؤلفين، اللغة والهو ية في الوطن العربي" إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، (ط1)، بيروت(لبنان)، 2013، ص93.

لقد رأى هابرماس من خلال المجاوزة وتشخيص أمراض الأنموذج القديم، تشييد أنموذج جديد يتجاوز الحدود الوطنية والقومية الضيقة، ويخرج المواطنة من خندقها الأثيني واللغوي والقومي إلى رحاب الكونية، تستجيب لمطالب التعدد الثقافي والعقدي وتؤسس لوحدة كاملة.[1]

إن "هابرماس" قد حشد عُدته النقدية بُغية زعزعة مركزية العقل الأداتي، هذا النقد العدائي للعقل الأداتي تُوّج وأفضى في خلاصته النهائية إلى تخريج العقل التواصلي مكسبا للحداثة، وهو بصنيعه هذا يُعد بحق الإسهام المميز له، ذلك أن فيلسوف نظرية الفعل التواصلي ولئن نذر جهده الفلسفي من اجل التأسيس فلسفياً للاندماج الاجتماعي في أفق من المواطنة الموسوم بالكونية والعالمية، فذلك يقتضي منه إرساء حقوق التواصل والمشاركة السياسية القائمة على فعالية العلاقات التواصلية والممارسات التذواتية، والتي تشكل جميعاً في أعين "هابرماس" النواة الصلبة للمواطنة.[2]

في ضوء تصور يورغن هابرماس، تظهر المواطنة ليس فقط كصفة قانونية أو انتماء قومي، بل كعلاقة تفاعلية تقوم على التواصل العقلاني والمشاركة الديمقراطية الفعالة، فقد سعى هابرماس إلى إعادة تعريف المواطنة في إطار الفضاء العمومي، حيث ينظر إلى المواطن كشريك فاعل في صياغة الإرادة الجماعية من خلال الحوار والتفاهم...وهكذا، فإن المواطنة عند هابرماس تتجاوز الحدود القانونية لتصبح ممارسة سياسية وأخلاقية تهدف إلى تعزيز التضامن، واحترام التعددية وتحقيق العدالة في مجتمع ديمقراطي عقلاني.

[1]– سمير جواق وآخرون، هابرماس وسؤال المواطنة ما بعد القومية، مرجع سابق، ص156.

[2]–جواق سمير ونورة بوحناش، يورغن هابرماس نحومواطنة كونية تستوفي شروط العقلانية التواصلية، مرجع سابق، ص184.

المبحث الثاني: نقـد وتقييـم.

من خلال الأساس الذي بنى عنه جون لوك فلسفته السياسية، وتنظيره لمفهوم المواطنة، يتبين أنّه قد جعل من الحرية منطلقاً أوّلياً للاعتراف بفكرة المواطنة، وكذلك بيّنت دعوته الصريحة لمفهوم المواطنة أنها قد كرّست فيما بعد ما يسمى بشعور الوطنية، انطلاقا من هذا ربّما قد يتمحور هذا المبحث النقدي حول مفهوم الحرية الذي قامت عليه فكرة المواطنة وكذلك ما تحمله الوطنية كشعور من سلبيات مختلفة، كل هذا سيظهر في تفاصيل البحث عن أهم المآخذ التي يمكن أن نقدمها عن لوك بخصوص مفهوم المواطنة.

في نقد مفهوم الحرية عن جون لوك:

يحرص المذهب الليبرالي في تحديده لأصوله النظرية على أن يستحضر الفيلسوف الإنجليزي جون لوك، بوصفه إحدى الشخصيات الفكرية التي أسّست لمنظوره الفلسفي السياسي، فالمفكر والناشط الليبرالي "ج.غريموند*" مثلاً، يختصر لأصول الفلسفية لليبرالية في مفكّرين اثنين أحدهما جون لوك، حيث يقول :" الليبرالية عندي هي الفلسفة السياسية للمذهب التجريبي البريطاني، إنها تنبع من فلسفتي لوك (Locke) وبرن (Burne).

وبصرف النظر عن ضرورة التنبيه إلى أن هذا الناشط الليبرالي قد ضيق واسعاً، بسبب اختزاله المخل للمرجعية الفلسفية الليبرالية، وهو اختزال يظل قاصراً ومحدوداً في ما صدقه، حتى لو وسع منه ليشمل جميع الفلاسفة التجريبيين؛ لأنه يستعبد بفعل رؤيته المذهبية أصولاً فلسفية ونظرية عديدة ترجع إلى الفلسفة العقلانية، أقول بصرف النظر عن هذا، فإن الشاهد هنا هو هذه المكانة الاستثنائية التي يحظى بها لوك عند الليبراليين، والتي بناء عليها يصبح لازماً في سياق درس أصول فكرهم السياسي، بحث نظريته وبيان مقدار إسهامها في تأسيس المرتكزات المعرفية التي سيستند إليها ذلك الفكر لاحقاً.[1]

يمثل العمل التربوي أحد الخطوط العريضة التي لا يمكن إهمالها في عملية أي إصلاح، وفلاسفة العصر الحديث كغيرهم من الفلاسفة لم يهملوا فلسفة التربية، وأهم رائدين عند راسل بالنسبة إلى الفلسفة الحديثة هما جون لوك وجان جاك روسو.

---

[1]–الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، دار المعارف الحكمية، (ط1)، ليبيا، 2005، ص55.

*جوغريموند Jo Grimond زعيم الحزب الليبرالي البريطاني في منتصف القرن العشرين، كان مدافعا عن الليبرالية الاجتماعية.

لقد أنتجا هذان الرجلان "جون لوك" مؤلفات لا أحد يشك في عظمتها وكذلك تأثيرها في أوروبا وما أحدثته من تغيير قبل القرن التاسع عشر، فغيّرا أخطاء كانت شائعة هو و"جان جاك روسو" قد نبذاها آنذاك ممثلين نزعة تربوية أسّست حريّة وديمقراطية، ومع ذلك فإن ما يعيب نظريتيهما التربويتين هو طبيعة الطفل الذي هو محور العملية التربوية، فمشروعهما لا يتوجه إلى الأطفال بصفة عامة، بل إن ملامح فلسفتهما في التربية لا تفكر إلاّ في طفل أرستقراطي له معلّم خاص، وبتعبير أوضح فليس كل أطفال أوروبا ينتمون إلى طبقة محظوظة بحيث يحظى كل واحد منهم بمربّي خاص يشرف على تربيته، ولهذا السبب فإن نظريتين تربويتين بهذا النمط وعلى الرغم من نتائجهما المفيدة تربوياً إلا أنّهما لن يلقيا اهتماما جادّا من قبل الناس لأنها لا تلائم سوى أبناء أعلى الطبقات في المجتمع فقط، بل إن مشروعا تربويا بمثل هذا الوصف لا يلائم دنيا قائمة على العدل بين الناس ولا يمنح نفس الفرص في نيل تربية جيّدة بين أبناء كل فئات المجتمع. ما يُعاب على كل من "لوك وروسو" إهمالهما للمبدأ الديمقراطي في التربية.[1]

يعد جون لوك أحد الأعمدة المؤسسة للنظرية الليبرالية، والحاضرة كخلفية مرجعية حتى بالنسبة للنظريات النيوليبرالية، وبسبب محوريته في الفكر الليبرالي، فإنه رغم شهرته كفيلسوف في حقل نظرية المعرفة، لم يتم إغفال إسهامه السياسي، بيد أن دراسة فلسفته السياسية ليست أمرا يسيراَ، يصلح فيه الإهتداء بمقالات الموسوعات التي يكرر بعضها بعضا؛ لأن النص اللوكي تعرض خلال صيرورة تاريخ قراءته إلى جدل كبير، لابد من الوقوف عنده ابتداءا وبيان أوجه تعارضه قبل أن يُصار إلى ترجيح قراءة أو تغليب تأويل من بين التأويلات المتداولة.

بيد أن الكثير من الدراسات التي تناولت الأطروحة الليبرالية لجون لوك، تتجه إلى اختزال أواختصار فكرته السياسية على نحولا يخلو من تسطيح أو إسقاط، فقد راجعت الفصل المخصص للوك في الكتاب الضخم" تاريخ الفكر السياسي لجان جاك شوفالييه"، فلاحظت أن هطا الأخير يعالج الإشكال السياسي عند لوك على نحو يفصله عن الإشكال المعرفي، أقصد دون وصله بنظريته الإبستمولوجية التي يقدمها الفيلسوف الإنجليزي في كتابه الأشهر" مقال في

[1]–بقاش سفيان، منهج الإصلاح الإجتماعي لدى برتراند راسل، كلية العلوم الإنسانية، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر2(الجزائر)، 2021/2020، ص110.

الفهم الإنساني"، هذا فضلا عن أن المعالجة لا تطرق بتاتاً المشكلات النظرية التي شهدها تلقي متنه السياسي، وكأن موقف لوك وأطروحته أمر واضح لا يحتاج سوى إلى اختصار بضع فقرات من كتابه، بينما هذا النص الذي يتم اللجوء إليه كانت له قراءات عديدة خلصت إلى تأويلات بلغت درجة التناقض والتضاد، وذلك منذ أول بحث مفصل في نقد الفلسفة السياسية اللوكية، الذي كتبته" ميري إستيل (Mary Astell)" في السنوات الخمس الأولى من القرن الثامن عشر ووصولاً إلى الأبحاث النقدية المكثفة التي أنجزت خلال القرن العشرين.[1]

بالإضافة إلى الجدل حول دلالة المتن، فإن جون لوك يطرح إشكالاً آخر لا يقل حدّة عن الأول، وذلك على مستوى السلوك، فبما أنه يقدم بوصفه أحد كبار أنبياء الليبرالية، والمدافعين عن الحق الإنساني في الحرية، فإن تاريخه الشخصي يطرح مشكلة كبيرة، ذلك لأنّه كان تاجراً من تجّار الرقيق!

ومن هنا انتصب السؤال : كيف يمكن تفسير هذا التناقض الصارخ بين فكره وفعله؟

تجاه هذا الاستفهام الحرج ظهرت، حسب واين جلوسر (Wayne Glausser) ثلاثة اتجاهات، يدرسها في بحثه المعنون بـ" ثلاث مقاربات لعلاقة لوك بتجارة الرقيق"، يكفي النظر فيها للكشف عن حدة المشكل الذي طرحته الممارسة الفعلية للوك، حيث يذهب أحد التفاسير إلى قراءة ذلك بوصفه خطأً فادحاً من قبل فيلسوف الحرية، وخيانة منه لموقفه الفلسفي، بينما يذهب اتجاه ثان إلى أن هذا السلوك رغم كونه مضاداً لفكرة الحق الإنساني في الحرية، فإنه لا يجب وصفه بكونه انحرافاً من قبل لوك عن فكره، بل للرجل رؤية واقعية تبرّر سلوكه ذاك! ويصل الاتجاه الثالث إلى أبعد من ذلك، وهو أن في فكر لوك وفلسفته ذاتها ما يبرر فعل الاستعباد.

أما في المسألة السياسية فهو يؤسس للمذهب الليبرالي، من خلال نظريته عن حالة الطبيعة بوصفها حالة حرية ومساواة. لكن الإشكال المنهجي الذي تدور حوله الأبحاث الدارسة لفلسفة لوك هو : كيف يمكن الجمع بين رؤيته الإبستمولوجية حول الأصل التجريبي للمعرفة، ونسبيتها، وبين قوله بيقينية الحكم الأخلاقي /السياسي، ووجود قانون طبيعي سابق على تشكيل المجتمع المدني؟

[1]– الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، ص57.

من بين الإسهامات النظرية التي حاولت معالجة هذا الإشكال العصي، أطروحة روث غرانت في كتابها "الليبرالية جون لوك" 1987، لقد توقفت غرانت بتأنٍ عند المفارقة المنهجية الكبرى المتمثلة في توجه النظرية الإبستمولوجية للوك إلى التوكيد على أن العقل البشري لا يمكن أن ينتج إلا معرفة نسبية؛ وبين توجهه في كتابه" مقالتان" إلى تقرير جازم ويقيني لنظريته السياسية القائمة على مفهوم القانون الطبيعي.[1]

دافع أيضا جون لوك عن مبدأ التسامح الديني، لكنّه استثنى الملحدين والكاثوليك من هذا التسامح، وهذا يظهر أن لوك لم يكن متسامحاً بالقدر الذي ادعاه؛ استثناءه للملحدين نابع من فكرة أنه لا يمكن الوثوق بمن لا يؤمن بإله، وهو طرح انتقده الفلاسفة اللاحقون من حيث أنه يربط الأخلاق بالإيمان الديني.

برتراند راسل الإنسانية كبديل للمواطنة :

رغم أن المواطنة تعد مكسبا سياسيا في بناء المجتمعات الحديثة، إلا أنها يضيق مفهوم الإنسانية فيها، قد تفقد الإنسان جوهر انتمائه الأوسع إلى الإنسانية؛ فالعالم اليوم في ظل أزمات اللجوء والحروب والكوارث بحاجة إلى أن يعيد ترتيب أولوياته لتصبح الإنسانية لا المواطنية هي الأساس؛ الإنسان كبديل للمواطن هو تعبير يعكس إحدى الأفكار الجوهرية التي كان الفيلسوف البريطاني برتراند راسل يدافع عنها خاصة تلك المتعلقة بالسلام والحرية والفردانية ونقد القومية.

كان يرى راسل أننا إذا أردنا أن نفهم السياسة، فلا بد من أن نفهم السلطة؛ فكل المؤسسات السياسية يعود أصلها منذ زمن طويل إلى السلطة في البداية، وأفضل ما يميز الديمقراطية في رأي راسل هو ارتباطها بمذهب الحرية الشخصية الذي كان يقدره تقديرا شديدا من الموضوعات الرئيسة في فكل راسل الذي يتناول السياسة والحكم مشكلة الموازنة بين الحرية الفردية والحاجة إلى تحقيق السلام العالمي، ولكن المنافسة بينهما ظالمة في النهاية، فلا سبيل إلى هذه الحرية بل إنه حتى إمكانية هذه الحرية تنتفي في حالة القضاء على البشرية.[2]
كان يرى راسل أن الولاء الأعمى للدولة القومية" المواطن" يؤدي إلى الحروب والصراعات

[1]–المرجع نفسه، ص62/61/60.

[2]– إيه سي جرايلينج، برتراند راسل مقدمة قصيرة جدا، تر: إيمان جمال الدين الفرماوي، مؤسسة هنداوي للنشر، (ط1)، القاهرة (مصر)، 2014، ص111.

والقمع، بينما إذا نظرنا إلى أنفسنا كبشر أولاً أي كإنسان فسنكون أكثر ميلا للتعاطف والتفاهم حيث يقول راسل :" أنا لا أعتبر نفسي مواطناً لأي دولة، بل إنساناً من هذا العالم، وولست أؤمن بأن الولاء لأي دولة يجب أن يسبق الولاء للإنسانية "؛ في حين تحول الوطنية إلى إيديولوجية الإنسان يكره الغير مثل بين بعض الدول.

إن راسل يُناشد بتعويض الإنسان كبديل للمواطن والإنسانية كبديل للمواطنة، فهو يدعوإلى تجاوز الحدود المصطنعة والولاءات الضيقة لصالح قيم إنسانية كونية، وينتقد القومية والوطنية باعتبارهما شعورا يستخدم لتبرير الحروب والطاعة العمياء للسلطة، ويعتقد أن تعزيز مفهوم " الإنسان العالمي" هو الطريق نحوتقليص الصراعات وتوسيع دائرة التضامن، ومن هنا يبقى السؤال المطروح:

هل نصنع مواطن أم إنسان ؟

نتائج الفصل:

بعد الحداثة، شهد مفهوم المواطنة توسعاً وتطوراً كبيراً، لم يعد يقتصر على العلاقة بين الفرد والدولة، بل اتسع ليشمل علاقات متعددة داخل المجتمع وخارجه مع التركيز على التعددية والتنوع وتعزيز دور الفرد في صنع القرارات وتشكيل الهويات.

امتدت فكرة المواطنة بعد جون لوك (في الفترة المعاصرة)، من تركيزها على الحقوق الفردية وحماية الملكية إلى رؤية أوسع تشمل:

- المشاركة السياسية عند جان جاك روسو.
- المساواة الاجتماعية عند جورج مارشال.
- المسؤولية العالمية أي المواطنة الكونية.

كل هذا يعكس تطوراً من مواطنة ليبرالية فردية إلى مواطنة شاملة متعددة الأبعاد.

لقد تطور مبدأ المواطنة في الفلسفة السياسية الحديثة لتتجاوز المفهوم القانوني الضيق نحو رؤى أكثر تشاركية وتواصلية، كما يتضح في تصوري جون ديوي ويورغن هابرماس، وهما من أبرز المفكرين الذين أعادا تعريف المواطنة في سياق الديمقراطية المعاصرة، كلا المفكرين يتفقان على أن المواطنة الحديثة ليست مجرد وضع قانوني، بل هي ممارسة نشطة ومسؤولة، عند جون ديوي تتحقق عبر التربية والمشاركة المجتمعية أما عند هابرماس تتحقق عبر الحوار العقلاني والمداولات الديمقراطية.

وبهذا يعكسان تطور المواطنة من مجرد عضوية في الدولة إلى دور ديناميكي للفرد في بناء مجتمع ديمقراطي عقلاني ومفتوح.

خاتمة

خاتمة:

في الختام، حاولنا في بحثنا هذا أن نوضح السياقات الاجتماعية والسياسية والتحولات التاريخية التي تشكل في ظلها مفهوم المواطنة؛ حيث يتبين أن إشكالية المواطنة في الفكر الأنجلوساكسوني عند جون لوك تحديدا، تتسم بتعقيدها وتجذرها وحصرها في مفاهيم الحرية الفردية وحق الملكية والسلطة السياسية الشرعية، فقد قدّم جون لوك تصورا متوازنا بين حقوق الأفراد وحماية الدولة، مع التأكيد على أن المواطنة ليست مجرد انتماء سياسي بل علاقة قائمة على العقد الاجتماعي والحقوق المتبادلة؛ كما أن فكره شكّل نقطة انطلاق أساسية لتطور مفهوم المواطنة الحديثة، خصوصا في سياق الحقوق المدنية والسياسية.

إن إشكالية المواطنة عند جون لوك لا تزال تشكل تحديا فكريا ونموذجا يستحق التأمل، خاصة في ضوء التغيرات السياسية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة.

يتضح لنا أن المواطنة ليست مجرد صفة قانونية تمنح للفرد بمجرد انتمائه إلى دولة ما، بل هي منظومة متكاملة من الحقوق والواجبات التي تقوم على مبادئ المشاركة الفعالة، والانتماء الصادق واحترام القانون والتعايش السلمي، كما أنها هي الركيزة الأساسية لبناء مجتمع متماسك ديمقراطي يضمن فيه كل فرد مساهمته في التنمية وصون كرامته.

أخذت المواطنة في أنفاسها الأخيرة انقاذا من خلال العصر الحديث على مستوى الفكر الغربي وكذلك على مستوى الوقائع التاريخية من خلال الثورة الفرنسية ووثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدساتير وغيرها.

إن ارتباط المواطنة بفلسفة الحق كالحرية والملكية والمقاومة جعل من فلسفة لوك السياسية عنوانا بارزا يريد النهو ض بالفرد، وتشييد دولة العدالة، إن ترسيخ مفهوم المواطنة الحقة الواعية والمسؤولة يشكل ضرورة ملحة في ظل التحولات التي يشهدها العالم اليوم، وهو ما يستدعي تكاتف الجهود بين مختلف الفاعلين من مؤسسات وأفراد لتعزيز هذا الوعي وخاصة في أوساط الشباب؛ فكل مواطن يتحلى بالوعي والولاء والاحترام للقوانين يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار والتقدم، ولذا فإن غرس قيم المواطنة في النفوس خاصة لدى الأجيال الناشئة ضرورة لا غنى عنها لصناعة مستقبل مزدهر يقوم على العدل والمساواة والاحترام.

إن احترام المواطنة لا يكفي، فحقوق الإنسان هي الوجه الثاني للمواطنة على المستوى الدولي وهي تعزيز لكرامة الإنسان في كل مكان.

ومن هذا بنيت المواطنة في الفكر الفلسفي الحداثي على مفهوم الليبرالية والفرد وكذا الحقوق الطبيعية، وأصبح الولاء للدولة القومية وليس لسلطة الكنيسة والتحرر منها، فتشكلت دساتير الدول وحقوق وواجبات المواطن.

المواطنة ثقافة راسخة وقيمة إنسانية وحضارية اجتماعية يمارسها كل مجتمع من داخله وفقا لشروطه الخاصة به، وفق قوانين عامة بذلك يبقى الإنسان هو الشرط الأساسي في نجاح مواطنته، كما أن توظيف المواطنة يتطلب تفعيل الروابط الاجتماعية والتربية لأن ذلك يرفع من نشاط المجتمع وديناميكيته.

وفي الختام، نأمل أن تكون هذه الورقة البحثية قد وفّقت في تقديم إضافة معرفية متواضعة حول هذا الموضوع الهام، ونترك المجال مفتوحا للمزيد من البحث والتعمق في الجوانب المتعددة التي تندرج ضمن إطار المواطنة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

قائمة المصادر المراجع

أولا المصادر

عربيا

- جون لوك، الحكومة المدنية، تر: محمود شوقي الكيال، وكالة الصحافة العربية،(ط1)، مصر، 2012.

- جون لوك، في الحكم المدني، تر: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، (د.ط)، بيروت (لبنان)، 1959.

1. أجنبيا:

- Thomas Hobbes, Elements philosophiques du citoyenneté, ou Les fondemnts de la société civile sont découverts, AMESTERDAM de l'imprimerie de Lean Bleav.
- Thomas Hobbes, Leviathan Book, ed.Richard Tuck ; (Cambridge University Press,1996).

2. عربيا:

المراجع:

- حمادة أحمد علي، الفكر الهيلنستي مذاهب وشخصيات، أفاق للنشر والتوزيع،(ط1)، مصر، 2017.

- حبيب الشاروني، فلسفة فرانسيس بيكون، دار الثقافة للنشر والتوزيع،(ط1)، الدار البيضاء(المغرب)، 1981.

- أرسطو طاليس، السياسة، تر: أحمد لطفي السيد، الدار القومية للطباعة والنشر،(د.ط)، مصر، 2020.

- أرسطو، السياسة، ترجمه إلى الفرنسية بارتملي سانتهيللر، تعريب أحمد لطفي السيد، دار الكتب المصرية، (د.ط)، القاهرة (مصر)، 2020.

- أزفلد كولبه، المدخل إلى الفلسفة، نقل إلى العربية أبوالعلا عفيفي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، (د.ط)، القاهرة(مصر)، 1942.

- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، دار الكتب العربية للنشر،(د.ط)، الإسكندرية(مصر)، 2006.
- الطيب بوعزة، نقد الليبرالية، دار المعارف الحكمية، (ط1)، ليبيا، 2005.
- إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،(د.ط)، مصر،1980.
- إيه سي جرايلينج، برتراند راسل مقدمة قصيرة جدا، تر :إيمان جمال الدين الفرماوي، مؤسسة هنداوي للنشر، (ط1)، القاهرة(مصر)، 2014.
- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهو ت والسياسة، تر: حسن حنفي، مؤسسة هنداوي للنشر،(د.ط)، القاهرة (مصر)، 2020.
- بلال شاكر الرشايدة، رجل دولة " الخالدون في الفكر السياسي الغربي"، دار الجنان للنشر والتوزيع، (د.ط)، عمان، 2023.
- توماس هوبز، اللفياثان'الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة'، تر : ديانا حرب وبشرى صعب، دار الفارابي،(ط1)، بيروت(لبنان)، 2011.
- حسن الكحلاني، الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر، مكتبة مدبولي للنشر،(ط1)، القاهرة(مصر)، 2004.
- جورج كتورة، السياسة عند أرسطو، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (ط1)، بيروت(لبنان)، 1987.
- جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الإجتماعي، تر : محمود الكيال، وكالة الصحافة العربية، (د.ط)، مصر، 2012.
- جيوفانا بورادوري، الفلسفة في زمن الإرهاب'حوارات مع يورغن هابرماس وجاك دريدا'، تر:خلدون النبواني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ط1)، بيروت(لبنان)، 2013.
- جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر: حسن جلال العروسي، ج1، دار المعارف للنشر،(د.ط)، مصر،2011.
- حسن مصطفى البحري، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية "دراسة مقارنة"، كلية الحقوق، جامعة عين شمس،دمشق(سوريا)، 2006.

- حيدر ناظم محمد وآخرون، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني، صفحات للدراسات والنشر، (دط)، دمشق(سوريا)، 2011.
- جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، تر : علي مقلد، دار العالمية للنشر،(ط2)، بيروت (لبنان)، 1983.
- جان جاك روسو، العقد الإجتماعي، تر :عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للنشر،(د.ط)، القاهرة(مصر)، 2012.
- جون ديوي، الديمقراطية والتربية مقدمة في فلسفة التربية، تر :زكريا ميخائيل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،(د.ط)، القاهرة (مصر)، 1946.
- دعاء محمود عبد العال عبد الراضي، أخلاقيات العلاقات العامة، دار اليازوري العلمية، (د.ط)، الأردن، 2023.
- ديريك هيتر، تاريخ موجز للمواطنية، تر :آصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقي،(ط1)، بيروت(لبنان)، 2008.
- راضية رابح بوزيان،التربية والمواطنة الواقع والمشكلات، مركز الكتاب الأكاديمي، (د.ط)، جامعة الطارف(الجزائر)، 2015.
- روبير بيلو، في المذاهب السياسية وأنظمة الحكم، مطبعة الجامعة السورية،(د.ط)، دمشق(سوريا)، 1950.
- روزنتال يودين، الموسوعة الفلسفية، تر :سمير كرم، دار الطليعة للطباعة والنشر،(د.ط)، بيروت(لبنان)،2018.
- زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، مؤسسة هنداوي للنشر، (د.ط)، القاهرة(مصر)، 2020.
- سمير الخليل، التسامح بين شرق وغرب"دراسات في التعايش والقبول بالآخر"، تر : إبراهيم العريس، دار الساقي للنشر، (ط1)، بيروت (لبنان)، 1995.
- عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،(ط1)، بيروت(لبنان)، 2007.
- كريغ كالهون، معجم العلوم الإجتماعية، تر: معين رومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ط1)، بيروت(لبنان)،2021.

– ستيفين ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، تر :فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولي،(د.ط)، القاهرة(مصر)،2003.

– إبراهيم علاء الدين الشريف، أيديولوجية المواطنة، دار غيداء للنشر، (ط2)، الأردن، 2018.

– إبراهيم مصطفى إبراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،(د.ط)، الإسكندرية (مصر)، 2000.

– ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف للنشر، (د.ط)، القاهرة(مصر).

– أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان،(د.ط)، بيروت(لبنان)، 1978.

– أحمد لطفي السيد، مشكلة الحريات في العالم العربي، دار الروائع للنشر،(د.ط)، بيروت، (لبنان)، 1990.

– – آديلا كورتينا، مواطنون في العالم نحونظرية للمواطنة، تر :علي المنوفي، مكتبة الإسرة، (د.ط)، القاهرة(مصر)، 2015.

– البار عبد الحفيظ، فلسفة التربية عند جون ديوي، قسنطينة(الجزائر)، 2010.

جيمس بيرك، عندما يتغير العالم، تر :ليلى الجبالي، دار علم المعرفة للنشر، (د.ط)، الكويت، 1994.

– عبد الإله بلقزيز، العرب والحداثة دراسة في مقالات الحداثيين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (لبنان)، 2007.

– عبد الإله بلقزيز، الفلسفة والسياسة، دار الساقي للنشر،(د.ط)، بيروت(لبنان)، 2001.

– عبد الكريم أحمد، العقد الإجتماعي'لوك.هيوم.روسو'، دار أفاق للنشر والتوزيع،(د.ط)، القاهرة(مصر)، 2024.

– عدنان السيد حسين، المواطنة في الوطن العربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،(د.ط)، جامعة لبنان(لبنان)، 2008.

– عزمي بشارة، مسألة الدولة'أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات'، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ط1)، بيروت (لبنان)، 2023.

– علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، دار الشرق للنشر والتوزيع، (د.ط)، الدوحة(قطر)، 2000.

– علي محمد الصلابي، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، مؤسسة حزب الوطن،(ط1)، ليبيا، 2014.

– علي محمد ماهر عبد الله، فلسفة العلوم" المنطق الاستقرائي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (د.ط)، بيروت(لبنان)، 1984.

– فاروق عبد المعطي، جون لوك من فلاسفة الإنجليز في العصر الحديث، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت (لبنان)، 1993.

– فتحي حسن ملكاوي، الفكر التربوي المعاصر" مفاهيمه ومصادره وخصائصه وسُبل إصلاحه"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (ط1)، عمان(الأردن)، 2020.

– فضل الله محمد إسماعيل، الأصول اليونانية للفكر السياسي الغربي الحديث، دار الجامعيين للطباعة والنشر، (ط1)، الإسكندرية(مصر)، 2001.

– فضل الله محمد إسماعيل، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مكتبة بستان المعرفة، (د.ط)، الإسكندرية (مصر)، 2006.

– فضل الله محمد اسماعيل، فلسفة السياسة، دار الجامعة الجديدة للنشر، (د.ط)، الإسكندرية (مصر)، 2008.

– فيليب هانسن، حنة أرندت السياسة والتاريخ والمواطنة، تر : خالد عايد أوهديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ط1)، بيروت(لبنان)، 2018.

– قايد دياب، المواطنة والعولمة تساءل الزمن الصعب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،(د.ط)، القاهرة(مصر)، 2007.

– كافين رايلي، الغرب والعالم القسم الأول، تر: عبد الوهاب محمد المسيري، دار علم المعرفة، (د.ط)، القاهرة (مصر)، 1985.

– لوك هيوم روسو، العقد الإجتماعي، تر : عبد الكريم أحمد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،(ط1)، بيروت(لبنان)، 2019.

– – ليوشتراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، تر :محمد سيد وإمام عبد الفتاح، المجلس الأعلى للثقافة والنشر والترجمة، (ط1)، القاهرة(مصر)، 2005.

– مجموعة مؤلفين، اللغة والهو ية في الوطن العربي" إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، (ط1)، بيروت(لبنان)، 2013.

- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،(د.ط)، عمان، 2009.

- مجموعة مؤلفين،الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة،ج2،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،(ط1)، بيروت(لبنان)،2017.

- محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، (د.ط)، بيروت(لبنان)، 2020.

- محمد سبيلا، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، (ط1)، الرباط (المغرب)، 2018.

- محمد صالح صابر، دور القضاء الدستوري في إرساء مبدأ الفصل بين السلطات، المركز العربي للنشر والتوزيع،(د.ط)، الإسكندرية(مصر)، 2020.

- محمد طه بدوي، النظرية السياسية، المكتب المصري الحديث للنشر، (ط4)، الإسكندرية(مصر)، 1967.

- محمد مصطفوي،نظريات الحكم والدولة"دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري الوضعي"، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،(ط2)، بيروت(لبنان)، 2014.

- محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة، المكتب الجامعي الحديث، (دط)، الإسكندرية(مصر)، 1999.

- محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية"رؤية إسلامية"، دار الفكر للنشر، (ط1)، دمشق(سوريا)، 2010.

- محمد ممدوح، المواطنة في الإسلام" الإشكالات والمعضلات في واقعنا المعاصر"، دار روابط للنشر،(د.ط)، مصر،2017.

- منذر الشاوي، النظرية العامة في القانون الدستوري، دار ورد للنشر والتوزيع، (ط1)، الأردن، 2007.

- منير مباركي، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، (د.ط)، بيروت(لبنان)، 2013.

- نبيل محمد علي، مفهوم الدولة المثالية بين أفلاطون والقذافي" الجانب السياسي"، دار الشروق للنشروالتوزيع، (د.ط)، مصر، 2000.

– هبة رؤوف عزت، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، مكتبة الشروق الدولية، (د.ط)، مصر،2005.

– نهى عادل مجاهد، التربية على قيم المواطنة العالمية، دار الكتب المصرية، (د.ط)، الإسكندرية(مصر)، 2023.

– نيفين محمود عبد الونيس، فلسفة القانون والعدالة عند جون رولز، مجلة كلية الآداب،العدد68، جامعة حلوان(مصر)، 2023.

– هربت شنيدر، تاريخ الفلسفة الأمريكية، تر محمد فتحي الشنيطي، مكتبة النهضة المصرية، (د.ط)، القاهرة(مصر)، 1964.

المعاجم والموسوعات:

- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت(لبنان)، 1986.

- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول، منشورات عويدات،(ط2)، بيروت (لبنان)، 2001.

- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، منشورات عويدات،(ط2)، بيروت(لبنان)، 2001.

- جميل صليبا، المعجم الفلسفي،الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، (د.ط)،بيروت(لبنان)، 1982.

- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، (ط2)، الرياض(السعودية)، 1999.

- موسوعة ويكيبيديا الحرة، تعريف التسامح،تاريخ الدخول 2025./02/16.

المجلات :

– النوي بالطاهر، مفهوم المواطنة من منظور تربوي فلسفي، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مجلد3، العدد04، جامعة الوادي(الجزائر)، 2019.

– بركات محمد مراد، الإسلام والمواطنة تعارض أم احتواء، مجلة العربي، العدد659، المجلد 5،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2014.

– بركات محمد مراد، الإسلام والمواطنة تعارض أم احتواء، مجلة العربي، العدد659، المجلد 5، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2014.

– سارة بلخيري، المواطنة عند فلاسفة العقد الإجتماعي'هوبز'لوك'روسو'، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد13، العدد2، باتنة (الجزائر)، 2022.

– زروقي ثامر، الفلسفة الأنجلوساكسونية المفهوم والخصائص، مجلة الحوار الثقافي، العدد10، جامعة مستغانم(الجزائر)، 2016.

–مهند مصطفى جمال الدين، الدولة في المنظور الفقهي، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد40، المجلد 5،كلية الفقه/ جامعة الكوفة(العراق)، 2017.

– سمير جواق ونورة بوحناش، هابرماس وسؤال المواطنة ما بعد القومية، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد03، قسنطينة(الجزائر)، 2019.

– صالح محمد عمارة الربيعي، الفصل بين السلطات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المنصورة تلمسان(الجزائر)، المجلد13، العدد86، 2023.

– علي محسن مهدي، مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات ونشأته، المجلة العلمية للأكاديمية العربية، العدد26،المجلد6، الدنمارك، 2021.

– مجدوب عبد الحليم، مبدأ الفصل بين السلطات ودوره في حماية حقوق وحريات الأفراد، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، المجلد02، العدد1، جامعة تلمسان(الجزائر)، 2022.

– سارة بلخيري، حقيقة المواطنة عند فلاسفة العقد الإجتماعي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد13، العدد2، جامعة الوادي(الجزائر)، جوان 2022.

– شرف الدين بن دوبة، المواطنة مفهوم وتاريخ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد02، جامعة الوادي (الجزائر)، 2013.

– شهاب سليمان عبد الله، تباين مفهوم الحرية في المذاهب السياسية، المجلة القانونية، العدد14، المجلد8، جامعة شقراء (السعودية)، نوفمبر 2020.

– شوقي بن حليلم ومحمد صابر، تاريخية المواطنة في الفكر السياسي، المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، العدد الأول، المجلد1، جامعة وهران (الجزائر)، 2022.

– عبد الله الطاهر مسعود، الحكومة المدنية بين جون لوك وجان جاك روسو، مجلة كلية الآداب، العدد29، المجلد56، 2020.

– فاطمة الشباني، الحرية بين الحد والحدود، مجلة "الرافد" إلكترونية ثقافية، الإمارات العربية المتحدة،16 أوت2020.

– قدور نورة، 'الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر عند برتراند راسل، مجلة الإنسان والجمال،العدد1، مجلد8، جامعة البيض(الجزائر)، 2022.

– محمد تحزيمة، فيخته أساس الحق الطبيعي، مجلة التفاهم، العدد38، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، عُمان، 2003.

– نبيل قرقور، الأسس القانونية للمواطنة بين القوانين العربية ومواثيق حقوق الإنسان، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد25، المجلد 4، 2017.

المذكرات :

- بقاش سفيان، منهج الإصلاح الإجتماعي لدى برتراند راسل، كلية العلوم الإنسانية، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر2(الجزائر)، 2021/2020.
- جواق سمير، سؤال المواطنة في الفلسفة اليونانية بين الطابع المثالي الواقعي والكوني"أفلاطون وأرسطو"، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، جامعة قسنطينة(الجزائر)، 2021.
- زيان محمد، قيم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر'جان جاك روسو'، جامعة وهران2 (الجزائر)، 2019/2018.
- عبد الرحمان الشولي، إشكالية المواطنة والهو ية الثقافية بين هابرماس ونصار' دراسة مقارنة بين الواقع الأوروبي والواقع اللبناني'، مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية،المجلد11، العدد42، الدوحة(قطر)، 2022.
- مجيد جاسم محمد الشعيبي، محاضرة بعنوان'مفهوم المواطنة في اللغة والاصطلاح والتاريخ'، كلية التربية، جامعة الأنبار،العراق، 2017.
- معمر جلول خدة، المواطنة في الفكر السياسي من التراث إلى الفكر المعاصر، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران2 (الجزائر)، 2021/2020.

المواقع :

- مضر خليل عمر، المواطنة. https://www.muthar alomar.com/wp
- موقع https://abouna.org/content/

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
الإهداء
ملخص
مقدمة..... أ
الفصل الأول: المواطنة بين المفهوم والتاريخية
المبحث الأول: مفهوم المواطنة والمفاهيم التابعة لها. 8
أولاً: ضبط مفهوم المواطنة: (Citizenship) 8
ثانيا: المفاهيـم التابـعة لهـا 12
ثالثا: مقومات المواطنة: 27
المبحث الثاني: المسار التاريخي لمفهوم المواطنة. 28
أولا: عند اليونان 29
ثانيا: في العصور الوسطى 35
ثالثا: في العصر الحديث 41
الفصل الثاني: التأسيس الفلسفي لفكرة المواطنة من منظور إنجليزي تحديدًا عند: "جون لوك"
المبحث الأول: جون لوك من الطور الطبيعي إلى نشوء المجتمع السياسي.....46
المبحث الثاني: المرجعية الفكرية لمبدأ المواطنة عند جون لوك.....53
المبحث الثالث: المواطنة عند فلاسفة العقد الاجتماعي "توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو" 59
الفصل الثالث: " امتداد فكرة المواطنة عند جون لوك في الفكر المعاصر"
المبحث الأول: مقاربات فلسفية لنماذج مقترحة جون ديوي ويورغن هابرماس.....84
المبحث الثاني: نقد وتقييـم. 92
نتائج الفصل: 97
خاتمة.....99
قائمة المصادر المراجع 102

مقولات للفيلسوف " جون لوك "

يقول جون لوك :" الحرية لا تعني غياب القيود، بل العيش وفق قانون تقرّه الإرادة العامة "

" لكل فرد الحق في الحياة، والحرية والملكية "

" السلطة السياسية يجب أن تمارس بموافقة المحكومين "

" غاية القانون ليس منع أوتقييد الحرية، بل حفظها وتوسيعها "

" القراءة تمد العقل فقط بلوازم المعرفة، أما التفكير فيجعلنا نملك ما نقرأ "

" الحرية هي ألا يتعرض المرء للتقييد والعنف من الآخرين "

" إذا اندمت الملكية انعدم الظلم "

" لا غاية للحكومة سوى حماية الملكية "

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون– تيارت –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم علم النفس والفلسفة والارطفونيا
رقم القيد: 430/ق ع ن .أ.ف/2025.

إلى السيد المحترم: مدير ثانوية الرائد مجدوب
زكرياء السوقر
– تيارت –

الموضوع: طلب ترخيص لإجراء دراسة ميدانية

تحية طيبة وبعد:

في إطار تثمين وترقية البحث العلمي لطلبة قسم علم النفس والفلسفة والأرطوفونيا، يشرفني أن ألتمس من سيادتكم الترخيص لطلبة السنة الثانية ماستر فلسفة عامة الآتية أسماؤهم:

- **شعلال سمية**

لاجراء دراسة ميدانية تحت عنوان:
إشكالية الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية "أنموذجا"
.....

وفي الأخير تقبلو منا أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

تيارت في:.....16.01.2025.....

رئيس القسم

جامعة ابن خلدون - تيارت -
قسم علم النفس والأرطوفونيا والفلسفة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قندوز محمد
رئيس قسم علم النفس والأرطوفونيا والفلسفة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
جامعة ابن خلدون تيارت

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) ..... والصادرة بتاريخ: ..... الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم .....

المسجّل(ة) بكلية: ..... قسم: .....

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر

عنوانها: .....

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

إمضاء المعني

2025 ماي 22

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
نائب الرئيس
إمضاء الشواط حكيم